وزارة التعليـم العــالي والبحث العلـمي

جامعة تيسمسيلت

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة بيداغوجية

في مقياس:

التنظيم الأمني الإقليمي والدولي

موجهة لطلبة العلوم سياسية مستوى السنة الأولى ماستر تخصص دراسات إستراتيجية وأمنية

من إعداد الدكتور: أيوب دهقاني

الرتبة: أستاذ محاضر قسم "أ"

السنة الجامعية 2020/2019

مقدمة:

شهد مفهوم الأمن الدولي تطورات عديدة، منذ ارتباطه على الصعيد الدولي بمعاهدة وستفاليا عام 1648 وذلك بضمان الدول لأمنها الذاتي، وبعد التوقيع على معاهدة فرساي في 28 يونيو 1919. تم دمج ميثاق عصبة الأمم في المعاهدة وجميع تسويات السلام الأخرى الموقعة في باريس بعد الحرب العالمية الأولى. تكون عهد من ديباجة و26 مادة. حددت الوظيفة الرئيسية للمنظمة لتعزيز الأمن وتحقيق السلم الدولي، والذي تطور بعد ذلك إلى مفهوم الأمن الجماعي الذي شكل ركيزة أساسية في فكر منظمة الأمم المتحدة التي جاء ميثاقها متضمنا لمجموعة مبادئ تضع ضوابط للعلاقات الدولية إلى جانب توفير آليات التصدي لأي محاولة خرق لنظام الأمن الجماعي، وبذلك فإن النظرة إلى الأمن قد انتقلت من الاهتمام بأمن الدول بشكل منفرد إلى الاهتمام بأمن المجتمع الدولي ككل، ولكن كان هناك حاجة إلى رؤية جديدة تستطيع أن تأخذ في الحسبان مخاطر أخرى ومصادر عديدة للتهديد حديثة، انطلاقا من أمن الأفراد مرورا بأمن دولهم وانتهاء بالأمن الجماعي الدولي.

من جانب أخر شهدت نهاية الحرب الباردة توسعا في المنظمات الإقليمية والدولية المتخصصة والمهتمة بالتنظيم والتنسيق الأمني بين الدول الأعضاء قصد مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة التي برزت بفعل ظهور فواعل جديدة في العلاقات الدولية، تطورت معها الطروحات الفكرية والنظرية التي انتقلت من معالجة مواضيع الأمن الدولي إلى الاهتمام بالأطر أو الترتيبات الإقليمية.

وظهر بذلك مدلولات عديدة حول الموضوع كانت أهمهما الإقليمية الجديدة، مركب الأمن الإقليمي، أو المجمع الأمني Security complex وذلك لتسهيل التحليل الأمني على

مستوى النطاق الإقليمي، واعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل أساسية تنطلق من خلال القضايا الأمنية من منطلقات إقليمية وليس عالمية، مع بقاء تعاملها مع القضايا العالمية طبعا، أو الأطراف الخارجية الفاعلة ومختلف القوى المؤثرة على المركب الأمني.

المحور الأول : الأمن وتطور مفهومه في العلاقات الدولية

لقد تطور حقل دراسات الأمن الدولي على قاعدة النقاش والتساؤل حول إمكانية توسيع وتعميق مفهوم الأمن توسيعه ليضم تهديدات عدا التهديد العسكري، وتعميق مرجعيته إلى وحدات أخرى غير الدولة. ضمن سجال فكري بين من يطالب بإعادة تعريف مفهوم الأمن – بدعوى أن التصورات والمؤسسات الحاكمة للعلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت غير قابلة للتعامل مع الحقائق الجديدة للبيئة الأمنية بعد الحرب- (دراسات الأمن النقدي)، وبين من يرى ضرورة الحفاظ على المفهوم التقليدي للأمن -على اعتبار أن أي عملية توسيع أو تعميق ستصبح الدراسات الأمنية كلا فكريا غير منسجم وغير قابل للتطبيق- (المنظار العقلاني)، وتجلى هذا التطور منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، في صعود جيل جديد من الباحثين وظهور مدارس ومفاهيم أمنية جديدة[1]، وأصبح مفهوم وموضوع الأمن من بين أبرز القضايا التي حضيت بأهمية في العلاقات الدولية باعتباره يشكل محور بحث أساسي في كتابات

[1] محمد أيوب، دراسات أمن العالم الثالث: العالم الثالث وإعادة صياغة مفهوم الأمن، المكتبة الأكاديمية، (27 مارس 2016)

https://issbiblio.wordpress.com/

وأبحاث دارسي هذا الحقل المعرفي، ويمكن حصر هذه الأهمية في مستويين الأول أكاديمي والثاني تطبيقي[2].

أما على المستوى الأكاديمي فتتجلى هذه الأهمية من خلال مركزية موضوع الأمن كبرنامج بحثي في الأطر والمقتربات النظرية الكلاسيكية والمعاصرة للعلاقات الدولية، إضافة إلى كونه نقطة ارتكاز منهجية للانطلاق في دراسة المنظورات الأمثل لتفسير التحولات الدولية المتعاقبة، فالأمن هو إحدى التركيبات والعمليات السياسة على المستوى الدولي، التي تشكل محورا لمناظرة ضمنية بين شتى الإتجاهات النظرية في العلاقات الدولية، بينما على المستوى التطبيقي تتجلى هذه الأهمية من خلال مدى إدراك الدول لبيئتها الأمنية داخليا وخارجيا وانعكاس ذلك على صياغة منظومتها الأمنية بشكل توافقي أو تعارضي استنادا إلى مقومتها وإمكاناتها الداخلية وارتباطا بموقعها في النظام الدولي[3].

وكانت مسألة الأمن دافعا طبيعيا يوجه سلوك الأفراد والمجتمعات منذ القدم بغية توفير السلم والاستقرار كبديل لحالة الخوف والضرر وهذا ما مثل مبررا أساسيا لإنضمام الأفراد إلى تكتلات إجتماعية أكبر نتيجة للحاجة الأمنية الملحة وهذا ما يعكس بداية التأصيل السوسيولوجي يفسر الإنتقال من الأمن الخاص إلى الأمن الجماعي، من جانب أخر ومنذ إتفاقية ويستفاليا التي كرست دور الدولة الوطنية كفاعل في العلاقات الدولية لم يكن فهم حركية وديناميكية العلاقات الدولية بمنأى عن الدولة الوطنية برغم التباينات الموجودة بين

---

[2] معمري خالد، التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمريكي بعد 11 سبتمبر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، (2008)، ص. 18.

[3] المكان نفسه

هذه الدول وبالتالي كان موضوع الأمن يرتكز على الدولة أو ما يعرف بالأمن التقليدي الذي بموجبه كانت الوحدات السياسية تبنى سياساتها وإستراتيجياتها لحماية حدودها الوطنية وأمنها القومي[4].

إذن فالأمن بمفهومه الضيق كثيرا ما أستخدم للتعبير عن الإجراءات الخاصة بتأمين المواطنين وممتلكاتهم داخل الدولة ضد الأخطار المحتملة، ليتطور هذا المفهوم فيما بعد ليشمل الإجراءات المتعلقة بالدولة في مواجهة غيرها من الدول بدءا بالإجراءات الوقائية في الداخل وتشكيل القوات المسلحة وعقد الأحلاف العسكرية وغيرها، لذا فالأمن في صورته التقليدية كان يقوم على فرضيتين الأولى تتمثل في طبيعة التهديد الأمني الذي كان في الغالب خارج حدود وحدة التحليل الأمنية أي من الخطر الخارجي الذي تمثله الفواعل الأخرى. والثانية جوهر التهديد الأمني الذي يحمل صفة عسكرية، ولذلك تسعى الدول للبقاء بالإعتماد على الأسلوب العسكري في الرد على هذه التهديدات المباشرة[5].

أ) تطور حقل الدراسات الأمنية

شهد مفهوم الأمن في تطوره مرحلتين الأولى وتسمى المرحلة التقليصية وتميزت بإختزال مفهوم الأمن في الدولة كموضوع مرجعي، وفي البعد العسكري كقطاع للتحليل، والثانية تسمى التوسيعية وتميزت بتوسيع المفهوم عموديا نحو الجماعات والأفراد، وأفقيا نحو القطاعات الإقتصادية والسياسية والمجتمعية.

---

[4] المرجع نفسه، ص.19.

[5] المرجع نفسه، ص. 20.

1- المقاربة التقليصية للأمن نموذج الأمن القومي:

جاء إستخدام مفهوم الأمن في صيغته الأولى بإعتباره مرادفا لحماية وبقاء الوحدة السياسية المتمثلة في الدولة اذ وظفه الباحثون لوصف الجهود التي تتخذها الدولة لتأمين وجودها في مواجهة التهديدات العسكرية للدول المنافسة وساد هذا الاستخدام في الفترة 1950-1985 أي الحقبة التي حددها ستيفن والت وديفيد بالدوين والممتدة منذ نشأة الدراسات الأمنية كحقل معرفي إلى غاية نهضته في منتصف الثمانينات وتزامنت هذه الفترة مع هيمنة نموذج مركزية الدولة الذي كان يعتبر أن الدول هي الفواعل الأمنية الوحيدة وأن بقاء وإستقلال الدولة هي الأساسية موضوع التهديد، وقد تجسد هذا النموذج في مفهوم الأمن القومي والذي عكس معظم الصياغات المفهومية المبكرة التي ترى في إستقلال وبقاء الدولة الهدف الأساسي للسياسة الأمنية وتحت هذا المنظور عرف والتر ليبمان walter lippmann الأمن القومي بأن تكون الأمة أمنة إلى الدرجة التي لا تكون فيها معرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تجنب الحرب وهي قادرة إذا ما واجهت التحدي على المحافظة عليها بالإنتصار في هذه الحرب[6].

لذا فالأمن حسب ليبمان هو قيمة قد تزيد أو تنقص حيبة قدرة الأمة على درء التهديدات، وتبقى هذه القيم الأساسية أو المكتسبة هي ذاتها هدف سياسة الدولة المتمثلة في البقاء والإستقلال الوطنيين، لكن، ماهي هذه القيم المركزية التي يتعين حمايتها هل هي بقاء الدولة، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية الرفاه الاقتصادي الهوية الثقافية، الحريات الأساسية،وما هو

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي

[6] سيد أحمد قوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، دراسات إستراتيجية، ع. 169، 2012، ص. 09.

موضوع الأمن ووحداته المرجعية، هل هي الدولة الأمة، المجتمع الإنسان الفرد، وماهي طبيعة التهديدات التي يجب مواجهتها هل هي عسكرية أو غير العسكرية[7].

فالأمن القومي حسب كل من فرانك تراغر frank trager وفرانك سيموني frank simonie هو جزء من السياسة الحكومية الذي يخلق الظروف الوطنية والدولية اللازمة لحماية وتوسيع القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم. وبقيت هذه المفاهيم محل تداول في حقل الدراسات الأمنية حتى نهاية الثمانينات عندما أعلن عدد من المتخصصين في هذا الحقل مثل باري بوزان وريتشارد يولمان Richard ullman وكين بوث ken booth وغيرهم عن عدم رضاهم عن البنى المفهومية التقليصية المقدمة للأمن واختزاله في مرجعية الدولة والجانب العسكري وكنتيجة لذلك أضافة هؤلاء العديد من المحاولات لتوسيع وتعميق الأبعاد المجالية للمفهوم، ليشمل فواعل وقطاعات ومستويات جديدة

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي
كلية الحقوق

2- المقاربة التوسيعية: نموذج الأمن المتعدد المستويات

قدم العديد من الباحثين مجموعة من الصياغات المفهومية للأمن خارج نموذج مركزية الدولة حيث قاموا بتوسيع مجال القضايا التي يتناولها موضوع الأمن ليتجاوز التركيز التقليدي نحو الفواعل الأمنية غير الدول كالأفراد والمجتمعات والقطاعات الأمنية غير العسكرية كالإقتصاد والبيئة وغيرها، عرف هذا التحول بعملية توسيع وتعميق المفهوم، بحيث أصبح يشمل مستويات وقطاعات تحليلية متعددة، ليشير معنى هذا التوسع إلى وجود توسع أفقي إنطلاقا من القطاع العسكري التقليدي إلى القطاعات الأخرى سياسية إقتصادية مجتمعية، التي يفترض

---

7 قسوم سليم، **الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات** الدولية، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3 قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010. ص.30.

أن تكون الحقل المجالي لدراسة الأمن أما التعمق فيشير إلى التحرك العمودي انطلاقا من الدولة نزولا إلى المجتمع ثم الأفراد كموضوعات مرجعية للأمن[8].

في هذه المرحلة ظهرت مشاريع بحثية روجت لمقاربة أمنية أوسع من نسخة الدراسات الأمنية الواقعية كان أهمها التقرير الذي قدمه إيغون بار Egon Bahr إلى اللجنة المستقلة حول نزع السلاح والقضايا الأمنية التي قدمت تقريرها حول نزع السلاح إلى الجلسة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة في جوان 1982 تحت عنوان الأمن المشترك وأى التقرير أن الأمن تحت ظروف الفوضى وارتفاع مستويات التسلح وأنه لا مجال لتحقيقه الأمن إلا من خلال العمل المشترك وأدى ذلك إلى تبني نفهوم أوسع للأمن أخذ تسميات متعددة كالأمن المتكامل والشراكة الأمنية والأمن المتبادل والأمن التعاوني[9].

المحور الثاني: توسيع حدود حقل الدراسات الأمنية

كان لتوسع مفهوم الأمن ليشمل موضوعات مرجعية وقطاعات تحليلية جديدة يستدعي عملية توسيع مماثلة في حدود الحقل وظلت الدراسات الإستراتيجية حتى منتصف الثمانينات هي السمة المميزة لحقل دراسات الأمن التقليدية وكان بعض الباحثين ينظر للدراسات الاستراتيجية على أنه حقل يوفر قدر من الشرعية لمجالات مختلفة من المعرفة خاصة المتعلقة بالشؤون العسكرية وهذا ماجعل الهوية المتميزة للدراسات الاستراتيجية كما أشار باري بوزان تنجم عن تركيزها على الاستراتيجية العسكرية، وتناولت معظم الدراسات في هذه الفترة موضوع حقل الإستراتيجية إنطلاقا من المرجعيات التقليدية للواقعية التي هيمنت على حقل

[8] المرجع نفسه، ص ص. 12-13.

[9] المكان نفسه

العلاقات الدولية والشؤون الأمنية وكانت ظواهر الردع وسباق التسلح والحرب الإستباقية وغيرها مادة للدراسات التي تنطلق من مركزية التهديدات الموجهة حصرا إلى الأمن القومي.

ومنذ تأسيس حقل الدراسات الاستراتيجية وتمركزه التقليدي حول مفاهيم ونماذج الردع النووي كان هناك جدل مستمر حول ماهية القضايا غير العسكرية التي يجب على الحقل إستعابها وجاء التحول في أعقاب العديد من الكتابات التي رأت ضرورة توسيع الحقل ليشمل قطاعات ومرجعيات أمنية جديدة لذلك رأى البعض أن الإنتقال نحو مابعد التفكير الاستراتيجي الضيق يقتضي تغيير سمة الحقل بما يتوافق مع طابعه الموسع وجاءت الدراسات الأمنية لتشير إلى حقل جديد بأجندة أكثر إتساع وإنفتاحا على القطاعات والمرجعيات التحليلية الأخرى[10].

وفي البداية إستخدمت سمة الدراسات الأمنية في الولايات المتحدة كمرادف لموضوعات الدراسات الإستراتيجية وإعتبر جوزيف ناي ولين جونز أن السمة المقدمة إلى الحقل لا تغير المحتوى لكن تؤثر على كيفية إدراك الحقل ومن ثم كيفية تطوره وعلى الرغم من اعتمادهم على سمة دراسات الامن الدولي بدلا من الدراسات الإستراتيجية فإنهم أبقوا على الدور المركزي للقطاع العسكري وكذلك مركزية الدولة إلى جانب الأبعاد أو القطاعات الإقتصادية والمجتمعية الجديدة، ويعتبر باري بوزان المهندس الحقيقي لطبيعة وحدود هذا التمييز في كتابه الشعب، الدولة والخوف واعتبر بوزان الدراسات الأمنية حقلا معرفيا جديدا مستقلا، حيث أكد ضرورة عدم محاولة وكذا تعذر إمكانية إدماج أو إبقاء الدراسات الأمنية في حقل الدراسات

جامعة تبسة
المجلس العلمي
كلية الحقوق

[10] المرجع نفسه، ص ص. 15-16.

الإستراتيجية، وبذلك فإن الدراسات الإستراتيجية لا يمكنها إستعاب الدراسات الأمنية بمحتواها الجديد[11].

لقد شهدت دعوات توسيع الحقل ليشمل قطاعات ومرجعيات جديدة ردة فعل نقدية من قبل المؤيدين لإستمرار الدراسات الإستراتيجية وتركيزها على شؤون الدولة القضايا العسكرية، وفي دراسته حول نهضة الدراسات الأمنية انتقد ستيفن والت إقتراح بوزان لتوسيع مفهوم الأمن ليشمل موضوعات مثل الفقر والأخطار البيئية وغيرها مؤكدا أن هذا النمط يؤدي إلى توسيع حقل الدراسات الأمنية بشكل مفرط ووفقا لهذا المنطق فإن القضايا مثل التلوث والأمراض والركود الإقتصادي يمكن أن ينظر إليها كتهديدات أمنية ومن ثمة يرى والت أن تعريف الحقل بهذه الطريقة يحطم تماسكه الفكري ويجعله محاولة إبتكار حلول لهذه المشكلات مسألة صعبة.

في هذه المرحلة شهدت الدراسات الأمنية تطورا كبيرا من حيث الأبحاث والمواضيع والمستويات التي يتناولها هذا الحقل والتي سمها ستيفن والت بمرحلة النهضة وبدأ هذا التخصص يدرس في الجامعات وتأسيس مراكز بحث خاصة بهذا الحقل ونشر مجلات متخصصة في الدراسات الأمنية[12]. وبدأ الحراك التوسعي على الصعيد النظري بنشر باري بوزان دراسة ناقش فيها مسألة توسيع مفهوم الأمن ودعا إلى أن يكون هذا التوسع خارج حقل الدراسات الإستراتيجية التقليدية، وأن يتم ضمن الحقل الأوسع للدراسات الأمنية، ورغم هذا بقي بوزان متمسكا بنموذج مركزية الدولة عندما رأى أن سياق الفوضوية يفرض أن تكون الدولة هي المرجع

---

[11] المرجع نفسه، ص ص. 18- 19 .

[12] اليمين بن سعدون، **الحورات الأمنية في المتوسط المغاربي بعد نهاية الحرب الباردة**، *مذكرة ماجستير*، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الحاج لخضر باتنة، (2012/2011)، ص ص. 18-19

الرئيس للأمن، ومع بداية التسعينات كان التحدي الذي واجه فكرة مرجعية الدولة معظمه على صعيد الممارسة، فقد كانت التغيرات الهائلة في طبيعة الأمن الدولي مثل تصاعد وتيرة النزعات العرقية وتزايد نسب الهجرة غير الشرعية ومشكلات الإندماج والفقر كلها أظهرت طبيعة جديدة ومتغيرة من التهديدات، لم يعد معها مفهوم الأمن القومي قادرا على التعامل معها، وبناءا على هذه التحولات طور بوزان مع وايفر فكرة الأمن المجتمعي كمدخل لفهم الأجندة الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة. ونظرا لتوسع الحقل ليشمل فواعل وقطاعات جديدة ظهرت مجموعة التوجهات الفكرية في حقل الدراسات الأمنية.[13]

المحور الثالث: المقاربات الأمنية في العلاقات الدولية

أ- المقاربات النقدية للأمن

1 - مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية: التي تم إنشائها عام 1985 وكان معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام ذو خلفية نقدية ضم مجموعة من الباحثين أمثال باري بوزان وأولي وايفر OLE Weaver ومورتن كيلستروب morten kelstrup، وياب دي وايلدر jaap de wilde، وبيير ليميتر pierre lemaiter غطت أعمالهم طيفا واسعا من القضايا الأمنية، وطور هؤلاء المنظرون برنامجا بحثيا في الدراسات الأمنية بديلا عن الأطر الفكرية السائدة في الدراسات الإستراتيجية، وطرحو مقاربتين نظريتين لإعادة صياغة مفهوم الأمن والمسائل المرتبطة به، كانت الأولى نتاجا جماعيا للمشروع الذي طور داخل المعهد المعروف بإسم الأمن المجتمعي فيما كان الثاني متعلق بالفكرة التي طرحها أولي وايفر حول الفعل التواصلي للأمن الذي أصبح يعرف

---

13 قسوم سليم، مرجع سابق، ص.24.

بالأمننة securitization theory، وما يدخل في تميّز وتأسيس برنامج البحث لمدرسة كوبنهاجن، هو المفهوم الفرعي للأمن بين القطاعات الخمسة للأمن(عسكري، سياسي اقتصادي، مجتمعي وبيئي)، بالنسبة للمفهوم التقليدي للأمن وبالنسبة للمجال الفرعي للدراسات الأمنية، حيث ابتعد عن الانطولوجيا المادية التي هيمنت على حقل الدراسات الأمنية، والتي نسبت الأمن للقوة والإمكانيات العسكرية، والاقتصادية، ولاختراق هذه النظرة الضيقة في الانطولوجيا المادية لمفهوم الأمن اقترح بوزان فكرة التوسيع وقدم المحاور الرئيسة التالية والمتمثلة في قطاعات الأمن[14].

1- **القطاع السياسي**: يمكن تقسيم القطاع السياسي إلى بعدين، بعد النسق الدولي (وحدة، تفاعل، بنية)أو المستوى الداخلي(حماية الأفراد وضمان أمنهم)، إن بعد النظام الدولي يبدو أكثر أهمية للحديث عن الأمن الدولي، لأن حدود الأمن الوطني مرتبطة ومعرِّفة بالبنية الفوضوية للنظام الدولي، وهو شرط يمّكن من الحديث بكل مصداقية عن الأمن الوطني، فالوحدات السياسية تتطور في هذه البيئة وهي مهيكلة بهذا النظام في شكل بنية مزدوجة[15].

2- **القطاع العسكري:** الأمن العسكري يخص مستويين، هما قدرات التسلح الهجومي والدفاعي للدول، وكذا مدركات الدول حول بعضها البعض، من حيث نواياها السياسية والأمنية فيما يخص نظام واستقرار الدول، وكذا أنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها

3- **القطاع الاقتصادي:** يرى باري بوزان أن الأمن الاقتصادي للدولة يتمحور أساسا حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة، والإمكانيات المالية اللازمة، وضمان الأسواق لتوفير مستوى

---

[14] توفيقق بوسني، مدرسة كوبنهاغن- نحو توسيع وتعميق مفهوم الأمن، دراسات إستراتيجية، المعهد المصري للدراسات،(22 مارس 2019)، ص ص.02-03.

[15] المرجع نفسه، ص.06.

معيشي مقبول، واستقرار نظام الحكم وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن اضطرابات النظام الاقتصادي داخليا، وتأثيرات العولمة وما ينجّر عنها من اضطرابات اجتماعية، وضعف التماسك والتكافل الاجتماعي[16].

4- **القطاع المجتمعي:** يصنف الأمن المجتمعي كأحد أهم القطاعات الأمنية للدولة في إطار النظرة الموسعة والمعمقة للأمن، التي جاءت بها مدرسة كوبنهاجن، ويتمحور الأمن المجتمعي أساسا حول استمرارية حياة المجتمع والدولة، في الحدود التي تسمح بالتطور الطبيعي للمجتمع في لغته، ثقافته، ديانته، عاداته وتقاليده وكل خصائص هويته الوطنية، ويعتبر تهديدا كل ما يعرض الهوية الجماعية والثقافية للمجموعة إلى الخطر. وما يشار إليه في غالب الأحيان كتهديد للأمن المجتمعي هو الهجرة، فقد يحدث وأن يذوب شعب في آخر جراء تدفقات الهجرة أو تسرب قيم ثقافية ولغوية[17].

أ – الأمن المجتمعي: جاء هذا المفهوم لفك الإرتباط التقليدي والتعسفي بين مفهوم الأمن والدولة، وضرورة إعتبار الأشكال الأخرى من الفواعل الأمنية من غير الدولة، ففي بعض الأحيان قد لا تكون الدولة حامية للمواطنين بل تكون هي مصدر التهديد وهي جزء من المشكلة بدلا من حلها، ونظرا للسياق التاريخي الذي ظهرت فيه المقاربة الذي تزامن مع موجات العنف والإبادة الجماعية بين الجماعات الإثنية في جمهوريا الإتحاد السوفيتي ووسط إفريقيا، بالإضافة

---

[16] اليمين بن سعدون، مرجع سابق، ص.30.

[17] فوزية قاسي، أثر خطاب الأمننة على تطور الدراسات الأمنية بعد أحداث 9/11 : إسهامات مدرسة كوبنهاجن، مجلة العلوم القانونية والسياسية، م.10، ع.1، (أفريل 2019)، ص.1499.

إلى بروز قضايا الهجرة غير الشرعية وتصاعد حدة المشكلات الإجتماعية كل ذلك أدى بالباحثين في مدرسة كوبنهاغن إلى وضع المجتمع كموضوع مرجعا للأمن في مواجهة الدولة.

ب- نظرية الأمننة: تعتبر نظرية الأمننة من بين أكثر الإسهامات الفكرية لمدرسة كوبنهاغن وظهرت النظرية لأول مرة في أعمال أولي وايفر مؤسس النظرية التي تطرق فيها إلى تأثير بنية الخطاب على تشكيل الفعل الأمني، ويعتبر تحديد المشكلة الأمنية الخطوة التأسيسية الأولى لحدوث الأمننة، ويتم تحديدها من قبل الدولة والنخب وأصحاب السلطة من خلال توسيع نطاق القضايا التي يمكن أن تعتبر موضوعا للتهديد أي إضفاء الطابع الأمني على بعض المشكلات دون أخرى، هذه الأمننة وبرغم من دور صانعي القرار والسلطة في تحديدها إلا أن للمجتمع أيضا دور في ذلك هذا الدور الذي يعطيه وايفر للمجتمع نابع من إعتباريين الأول تبنيه الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي والثاني تبنيه مفهوما لغويا للأمن يقوم على البناء الخطابي للفعل الأمني فالأمن حسب وايفر هو فعل خطابي وحسب هذا الإستعمال الأمن ليس إشارة تحيل إلى شيئ ملموس الكلام في ذاته هو الفعل.

2 - **مدرسة أبريستويث للدراسات الأمنية النقدية:** وتعتبر من بين أحدث مشاريع الدراسات الأمنية وأبريستويث مدينة صغيرة تقع في ويلز وتعتبر أول قسم للسياسة الدولية في العالم الذي تأسس عام 19919 وأصبحت في بداية التسعينات معقل المقاربة المقاربة النقدية للأمن تضم باحثين مثل كين بوث وريتشارد واين جونز (قوجيلي ص49) وخلافا لمدرسة كوبنهاغن هناك تصور إيجابي لدى أنصار مدرسة ويلز لمفهوم الأمن هذا الأخير بالنسبة لهم يعني الإنعتاق Emancipation فحسب وجهة النظر التي طرحها كين بوث وواين جونز، فإن محور الدراسات الأمنية لا ينبغي أن يكون الأمننة كما إدعى وايفر، وإنهما يكون بإنعتاق الأفراد، ويرى هؤلاء أن الدراسات الأمنية النقدية تحاول الوقوف بوعي ذاتي خارج النظام المحلي أو العالمي السائد

حيث تعرض وتناقش وبعد ذلك تستكشف القوى الكامنة والمحركة لهذا النظام من أجل توفير الأفكار التي قد تروج لإنعتاق الناس من الحالات والبنى المستبدة مثل الفقر والتمييز العنصرى وغيرها، وتسعى الدراسات الأمنية النقدية لمدرسة أبريستويث بخلفيتها الفلسفية إلى تطوير ما أسماه كين بوث بعلم أخلاق عالمي كبديل للنظرية الأمنية التقليدية وفي هذا الإطار يرى واين جونز أن دراسات الأمن النقدية عبارة عن محاولة لتطوير فهم موجه عبر الإنعتاق من أجل تنظير وممارسة الأمن ومن ثم فإن الدراسات الأمنية النقدية حسب هذه الخلفية تعتبر كبداية لإعادة التفكير في الأمن من الأسفل إلى الأعلى، ويبدأ أنصار مدرسة أبريستويث بالدعوة إلى أجندتهم البحثية من خلال عرض طبيعة التناقض التقليدي بين أمن الإنسان والدولة والتساؤل حول ما هو الموضوع المرجعي والأساسي للأمن هل هو الدول أو الشعب لمن يكون الأمن بالمرتبة الأولى وللإجابة عن هذا السؤال اختار أنصار المدرسة مرجعية الفرد مقابل الأشكال الأخرى من الجماعة السياسية خاصة الدولة وهطذا إختارو إعادة تعريف الأمن بناءا على إعادة ترتيب الأولويات المتعلقة بموضوعاته، وإعادة تعريف مفهوم الأمن كشرط وجودي للأفراد في أعمال مدرسة أبريستويث ناتج عن إعادة إستعمال المفهوم بعيدا عن المفاهيم التقليدية للنظام والقوة المتداولة في النظرية الواقعية، فالأمن وفق هذه الرؤية لم يعد يعكس مصلحة أو بقاء دولة أو جماعة معينة وإنما حاجة الأفراد الوجودية للتأمين من التهديدات والمخاطر التي تتجاوز المصلحة والبقاء القوميين، وبهذا الشكل يرى أنصار مدرسة أبريستويث أن كل الموضوعات التي إستبعدها حقل الدراسات الأمنية التقليدية أو الواقعية أصبحو الأن موضوعاته، وقاد هذا الفهم مشروعهم النقدي نحو حقائق الأن التي تم حجبها عبر التفكير التقليدي الذي هيمن على تخصص العلاقات الدولية.

3- مدرسة باريس:

بالتوازي مع التطور الحاصل لأجندة المقاربات النقدية في العلاقات الدولية، أصبح البناء السياسي للأمن أهم ما يشغل عدد من الباحثين المهتمين بتحليل الممارسات الشرطية policing practices، وتشكيل حقل أمني داخلي في أوروبا، كأمننة الهجرة من منظور اجتماعي-سياسي والنظرية السياسية هؤلاء الباحثين قدموا أجندة تركز أساسا على المتخصصين أو المهنيين في مجال الأمن، أي العقلانية الحكومية للأمن، وتأثيرات الهيكلية السياسية للتكنولوجيا والمعرفة الأمنية وبدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي تقترح مدرسة باريس معالجة الأمن بإعتباره تقنية حكومية، وتركز هذه المدرسة على طبيعة التهديد والطرق الكفيلة لمواجهته أكثر من الإهتمام بالموضوع المرجعي للأمن لذلك هم يرون أن عدم الإعتماد على رؤية أوسع لتحول الصراعات الإجتماعية كان عاملا أساسيا في قيادة الدراسات الإستراتجية وخبراء الأمن إلى وجهات نظر ثقافية تبسيطية، ويكمن سبب فشل المحللين في هفم تحول طبيعة العنف السياسي من أشد صوره (الحرب) إلى أقل صوره (الجريمة إنتهاك حقوق الإنسان) هذا الفشل في فهم تحول العنف السياسي من المواجهة العسكرية إلى المراقبة خلق شللا بين القادة الحكوميين في المجتمعات الغربية عند التعامل مع هذه الأنماط من العنف في عالم أصبح يعيش على تهديد الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، لذا فالقدرات التقنية والإستراتيجيات الحكومية على المراقبة وفرض النظام تدفع نفسها إلى مركز للتحليل بإعتبارها برنامجا بحثيا لدراسة القضايا والمشكلات الأمنية المعاصرة.

مقارنة مفهوم الأمن بين المقاربات النقدية للدراسات الأمنية

	مدرسة كوبنهاغن	مدرسة أبريستويث	مدرسة باريس
مرجعية فهم الأمن	الأمن كفعل كلام	الأمن كإنعتاق	الأمن كتقنية حكومية
موضوع التهديد	المجتمع	الفرد	الجماعة السياسية
القيم المهددة	الهوية المجتمعية	حق الأمن للأفراد	النظم المجتمعية
من يقوم بالأمننة	النخبة السياسية	المحلل الأمني	شبكات مهنيي الأمن
كيف يتحقق الأمن	نزع الأمننة	التحرر من التفكير والعمل تحت الظروف الأمنية	تكثيف تقنيات المراقبة

المحور الرابع: النظريات التقليدية للأمن

قبل الحرب العالمية الثانية كانت الدراسات الأمنية من اختصاص العسكريين والاستراتجيين، ولأن الحرب العالمية الأولى أوضحت أنها لا يمكن أن تترك الحرب بيد الجنرالات،أدى تدخل المدنيين في الحرب العالمية الثانية إلى تحول الدراسة في المجال الأمني والتي عرفت حسب المفكر"ماك سويني "(Mc Sweeney) أربعة مراحل في تطورها

المرحلة الأولى: وتبدأ بانتهاء الحرب العالمية الأولى إلى أواسط الخمسينيات وارتبطت بمصطلح الأمن الجماعي وكانت دراسة الأمن جزء من دراسة القانون الدولي والمنظمات الدولية والنظرية السياسية.

المرحلة الثانية: منذ منتصف الخمسينيات بدأت مرحلة جديدة مع تطور البحث في علم السياسة وأثناء الحرب الباردة تطور البحث في المقاربات العلمية للتهديد واستعمال القوة للدفاع عن مصلحة الدولة واستتباب الأمن .كما ظهرت مصطلحات جديدة كنظام الأمن والأمن الدولي تؤكد اعتماد الدول فيما بينها.

المرحلة الثالثة: وكانت مع بداية الثمانينيات وعرفت إعادة النظر في المقاربات النظرية الموجودة ونجاح نظريات الاعتماد المتبادل ومقاربات السياسة الاقتصادية الدولية مع جيلبانGilpin وكيوهان Keohane

المرحلة الرابعة: وهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أين اتخذت الدراسات الأمنية أبعادا أخرى بدخولها كل الميادين والمجالات.

النظرة الواقعية للأمن: رغم ثراء السياسة الدولية وتعددها بمجموعة من النظريات والمقاربات، إلا أن الواقعية إستحوذت على مساحة أوسع من نقاشات وكتابات باحثي العلاقات الدولية، كما أنها استمدت قيمتها من كونها نقطة إنطلاق تأسيسية لجل النظريات التي تبعتها ما جعل الواقعية لفترات طويلة أقرب لحالة الهيمنة النظري ة في ميدان العلاقات الدولية باعتبارها قدمت المستويات التفسيرية الأمثل لحالتي الصراع والحرب، سواء نظرنا إلى الحرب كوضع إستثنائي في صورة المشهد الدولي، أو نظرنا لها من زاوية واق عية كنمط سائد وغالب في العلاقات التفاعلية داخل

التصور الأمني الدولاتي: يمكن إختصار الأفكار الواقعية في ثلاثة نقاط رئيسية يمكن أن تمثل رؤوسا ل "المثلث الواقعي الأمني "على النحو التالي

-الدولة :هي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية بإعتبارها الدافع والغاية في نفس الوقت.

-البقاء :هو الهدف الأسمى لهذه الدولة وأولويّة تسبق كل الأهداف نتيجة لإستشعار التهديد المادي الخارجي الموجود.

-الإعتماد الذاتي :هو الأداة الأنسب لتحقيق هذا الهدف، خاصة في ظل الطبيعة المعقدة لواقع السياسة الدولية.

من الوهلة الأولى يمكن تشكيل ثلاث ملاحظات حول هذا المثلث، فهو:

- تضييق لمساحة التفاعل الدولي وحصره في إطار دولاتي -حصر للتهديد في صورة واحدة هي التدخل الخارجي.

- إيمان بعدم وجود حكومة عالمية تتيح الفرصة لأدوات أخرى أمام الدول لتحقيق أهدافها لذلك يحل الإعتماد الذاتي مكان التعاون الدولي.

السيادة: تشكل السيادة مكونا أساسيا في تعريف الدولة عند الواقعيين، بإعتبارها نقطة الإنطلاق في تفسير السياسة الدولية .كما تمثل القوة متغيرا مركزيا في البناء النظري الواقعي، فالدولة سواء نظرنا لها كإطار أو كفاعل، أي كحالة أو كسلوك، نجد أنها في النهاية نزوع نحو سياسات القوة قيمة القوة تكمن كمتغير مفتاحي في التصور الواقعي أنها تمكننا من تفسير العلاقات التفاعلية المتمحورة حول الدولة في البيئتين الداخلية والخارجية، وإذا كان على المستوى الخارجي الإستناد إلى هذا المتغير يبرر بحسب الواقعين بالسمة الصراعية للنظام الدولي

المصلحة الوطنية: الهدف الأول للدولة والذي يشجها النظام الدولي،لأنها بضمان بقائها –أي الدول – تبحث عن تحقيق أهداف مثل الاستقرار والمصلحة والقوة لذلك وبعد أن أثبتت الحربين العالميتين الأولى والثانية أن القوة هي المفسر للعلاقات الدولية، هيمنت الواقعية في تفسير الظاهرة الأمنية، خاصة وقد ارتبط مهفوم المصلحة الوطنية بالأمن القومي وكذلك من منطلق أن الأمن ملائم للعلاقة بين الدول فقط وأن ضمانه مرتبط ببناء توازنات عسكرية سواء كانت تقليدية أم نووية.

غالبا ما يأخذ هذا التفاعل طابعا تنافسيا صراعيا تجسده المعادلة الأمنية الصفرية على أساس أن الأمن الإضافي للدولة (أ) هو نقصان أمني للدولة (ب) وفي ظل هذا الوضع تنتفي كل أسباب التعاون لغياب أطر وقواعد محددة له، فحتى المبدأ القانوني الخاص بعدم التدخل والذي يحمي الدول السيادية ويضمن أمنها القومي لا يعطيه الواقعيون أي أهمية، خاصَّة في حالات العلاقات التي تكون القوى الكبرى طرفا فيها.

إنطلاقا من مركزية القوة في السياسة الدولية يربط الواقعيون بين هذا المفهوم ووحدوية الدولة، فالحديث دائما ما يكون عن قوة الدولة باعتبارها وحدة التحليل الأساسية ومح ور التفاعل في العلاقات الدولي ة لذلك يتجنب الواقعيون الإشارة إلى الحالات التي ترتبط فيها القوة بفواعل أخرى غير الدول كالمنظمات أوالشركات والمؤسسات سواء كانت دولية أو داخلية، ومرد هذا التجاهل الواقعي لا ينبع بالدرجة الأولى من إنكار لوجود فواعل أخر ى، إنما يرجع إلى إلتزام هذه الفواعل بهوية الدولة.

وإستنادا إلى مبدأي البقاء والإعتماد الذاتي، قدم الواقعيون تصورهم الخاص بالدراسات الأمنية المتوافق والطبيعة الصراعية للسياسة الدولية، حيث يعتمد الواقعيون على مرجعيات الفكر الواقعي مثل هوبز لذي يعتبر في حالة الطبيعية أن كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء، وعليه يقول ريمون أرون إنه في حال الطبيعة، الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية. إذن يندرج الأمن وفق هذا التصور ضمن الأهداف الأبدية، وفي نموذج وحدات سياسية مستقلة يمكن أن يؤسس الأمن على ضعف

المنافسين أوعلى القوة التي يتمتع الطرف المعني والحقيقة أن إدراك التصميم الواقعي للدراسات الأمنية يقوم على مرجعيتين أساسيتين هما القوة Power والدولانية Statism ووفق تعاطى الواقعيون مع القوة في صورتها التقليدية وحدودها الضيقة التي تم حصرها في بعدها العسكري فقط دون إيلاء الإهتمام بالأبعاد الأخرى للمفهوم . فهي بنظرهم المقدرة على تحقيق الدولة لأهدافها بالإستعمال الفعلي للقوة أو التهديد بإستخدامها.

جامعة تبسة
المجلس العلمي
مكتبة المتنوع

– المعضلة الأمنية في الطرح الواقعي:

أول من استعمل المصطلح هو"جون هارز John Herz والذي عرفها أي المعضلة الأمنية على أنها حالة توجد في المجتمع الفوضوي...يظهر ما يعرف بمعضلة الأمن، وأين الجماعات والأفراد يكونوا متخوفين على أمنهم بسبب احتمال خطر الهجوم من جماعات أو أفراد آخرين. ولتجنب هذه الأخطار تلجأ الجماعات والأفراد إلى الحصول على القوة لمواجهة قوة الآخر، ولأن لا أحد متأكد من ضمان أمنه في عالم تتنافس فيه الوحدات، يتواصل السعي للقوة في إطار الحلقة المفرغة للأمن والقوة فالمعضلة الأمنية هي أحد الخيارات الصعبة التي تواجه بعض الحكومات التي تكون قادرة على تحقيق جهودها الدفاعية بهدف تسهيل العلاقات السلمية– والمشكلة هنا هي أن تجعل بلدها أكثر ضعفا أمام أي هجوم –من جهة، وهي قادرة من جهة أخرى على تقوية إجراءاتها الدفاعية وهذا الأمر قد يدل على نية غير مقصودة تؤدي إلى تهديد الأمن على المدى الطويل، ويثير الشكوك الدولية ويقوي الضغوط من أجل خوض سباق التسلح وقد يؤدي ذلك إلى نزاع عسكري كما أكده عديد المحللين عند تناولهم الحربين العالميتين كنموذج للمعضلة الأمنية خاصة وأن الواقع يقول أن كل دولة تفسر كل ما

تقوم به كسلوك دفاعي وسلوك الآخرين كتهديد محتمل فمعضلة الأمن تظهر من فكرة إنعدام الثقة في ظل الفوضى الدولية على أساس بنيوي يزداد حدة بسبب تركيز صانعي القرار على قدرات خصومهم بدلا من اعتمادهم على نواياهم الحسنة، كما أن حدة المعضلة الأمنية ماهي إلا نتيجة لطبيعة القدرات

العسكرية والزاوية التي تنظر منها الدول إلى الآخرين بوصفهم مصدر تهديد بدلا أن يكونوا حلفاء، وهذان عاملان متغييرين بفعل الزمان والمكان وحدة المعضلة الأمنية تتنوع بشكل غير متساوي بين الدول على أساس حدة المعضلة الأمنية بالنظر إلى الدرجة التي نميز بها بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية، وعلى العلاقة فيما بينها وإمكانية استخدام الأسلحة بشكل هجومي ودفاعي في آن واحد . ويرى الداعون إلى ما يسمى بالدفاع غير الهجومي إلى أن المعضلة الأمنية يمكن تحويلها باتّباع المخططات العسكرية الأقل إثارة لإجراءات مضادة لدى الدول الأخرى.

– الأمن ضمن التصور الليبرالي:

هناك أختلاف في المفاهيم المؤسسة لليبرالية لدرجة أنه توجد مجموعة من الإتجاهات داخل المنظور الليبرالي للأمن، لذا ليس هناك بناء نظري موحد ومتماسك لهذه النظرية وإن اشتركت مرتكزاتها الفكرية، وسياقاتها التاريخية، فالليرالية هي من المنظوارت التي تمتلك تصوار أمنيا مخالفا للواقعية، هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي .لكن الليبراليين يمتلكون تصوار بديلا يتمثل في الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام .بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول، ما يعني وجود فاعلين غير الدولة.

وانطلقت اللبرالية من فكر سياسي كلاسيكي وبمجموعة من الأهداف العملية والمثاليات أساس هذا أن الفرد هو وحدة التحليل الأهم والمطلوب توفير الحقوق له، وأن دور الدولة هو دور جزئي في المجتمع اللبرالي، وهي تتصرف بشكل أساسي كحكم في النزاعات بين الأفراد وضمان توفير الشروط التي يتابعون بها الحصول على حقوقهم كاملة .فرغم وجود اختلاف بين المنظرين اللبراليين إلا أنهم أجمعوا على أهمية الفرد وعلى دور الدولة كوجود محدود لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والبيئي والاقتصادي والذي يمكن الأفراد من التفاعل والكفاح للوصول بخياراتهم إلى النهاية ومع اختلاف اللبراليين كذلك مع الواقعيين في مبادءهم، فقد التقوا معهم في فكرة أن حالة الفوضى التي تميز عالم السياسة تساهم في زيادة

اللاثقة والارتياب فيما بين الدول، وتكون عائقا أمام التعاون والسلام .ولكنها تفترض أنها وكما يمكن أن يكون انسجام في المصالح بين الأفراد داخل الدولة، سيكون انسجام في المصالح بين الدول، وتضمنت اللبرالية عدة اتجاهات فكرية أهمها اللبرالية البنيوية واللبرالية المؤسساتية.

أ- الليبرالية البنيوية :

ظهرت فكرة السلام الديمقراطي في ثمانينات القرن العشرين موضحة إن انتشار الديمقراطية من شأنها أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، وهي مصدر أساس للسلام، وتعود فكرة السلام الديمقراطي إلى الأبحاث التي قام بها كل من سمول مالفين (Melvin Small) ودافيد سيينغر (David Singer) في مقال نشر لهما في صحيفة القدس للعلاقات الدولية عام 1796 تحت عنوان السلام الدائم، الذي حاول الباحثان من خلاله توسيع فكرة ايمانويل كانط المتعلقة بالسلام الديمقراطي والذي إعتبر فيه أن الحكومات الجمهورية تجنح للسلم عكس الحكومات التي يحكمها متسلطون يسعون لتحقيق رغباتهم كما دعم الفكرة فيما بعد كل من (Russet Bruce) ومايكل دويل (Doyle Michael)، فقد أشار بروس روست إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان والتيرابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسرة لاتجاه الميل للسلام الذي يميز الدول الديمقراطية، وأن إهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات والقيم الديمقراطية التي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق.

كما يؤكد اللبراليون أن الحروب بين الديمقراطيات نادرة أو لا وجود لها، وأنه من الأكثر احتمال أن تسوي الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها دون استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ولأن المعايير والقيود المؤسسية المشتركة تعني عدم لجوئها إلى تصعيد النزاعات إلى حد التهديد باستخدام القوة ضد بعضها البعض، وتفضل الوساطة والمفاوضات لحل خلافاتها أو إلى أي شكل من أشكال الدبلوماسية السلمية ويرى "روست" أن القيم الديمقراطية ليست العامل الوحيد الذي يجنب الدول الحرب بل إن القوة والاعتبارات الاستراتيجية تؤثر كذلك في حسابات جميع الدول بما في

ذلك الديمقراطيات وأحيانا يكون لهذه الاعتبارات القول الفصل رغم ما للقيم الديمقراطية المشتركة من دور في كبح المعضلة الأمنية وتحقيق المزيد من الأمن والسلام.

ب- الليبرالية المؤسساتية:

وجاءت للرد على الواقعية الجديدة التي تزعمها "كنيث والتز"، وظهرت في ثمانينات وأوائل القرن العشرين . ويعتمد أصحاب هذا الطرح أن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل، وأن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار، ويرى روبرت كيوهان Keohane أن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل فالمؤسسات تساهم في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول الأوروبية، ولو أن الأوروبيين تأثروا بالحسابات الضيقة للقوة لما قام أو تلاشى، ويعتبر جوزيف ناي Nye Joseph من أبرز الليبراليين الذي قدم مقاربة القوة الناعمة (كفكرة وسط بين الواقعية والليبرالية وعرف"ناي "القوة الناعمة بأنها القدرة على تحقيق النتائج المرجوة من خلال الجذب والإقناع بدلا من اللجوء إلى الوسائل الإكراه التقليدية، فهي باهضة وغير مضمونة، وبدلا منها تستعمل تكنولوجيا المعلومة والمعرفة التي تعتبر أهم إستراتجيات لضمان الأمن

ج – الإعتماد المتبادل والسلم الديمقراطي.

يعتقد أنصار الإعتماد المتبادل أن الظاهرة كانت موجودة قبل بداية السبعينيات، ولكن الهيمنة الكبيرة التي مارستها الواقعية على حقل التنظير في العلاقات الدولية جعلت المنظرين لا يلتفتون إليها إلا بعد مجيء روبرت كيوهين وجوزيف ناي، من خلال كتابهما "العلاقات عبر وطنية والسياسة العالمية" عام 1971، والذي يعتبر المرجع الأساسي للمنظرين الليبراليين التعدديين فيما بعد لقد ضم الكتاب مجموعة من المقالات التنظيرية لنخبة من المفكرين الليبراليين الذين رفضوا مقولات الواقعية وتوصيفها لطبيعة وهيكلة

السياسة الدولية، خاصة فكرة "مركزية الدولة". هذا الكتاب حفز العديد من المنظرين الليبراليين على تقديم أعمال تنظيرية وتأصيلية وتطبيقية تدعم الطروحات الأساسية لـ "نظرية" الإعتماد المتبادل، وعلى رأس هؤلاء نجد ستانلي هوفمان، ريتشارد مانسباش، بيل فيرجسون وغيرهم.

جاءت مقاربة الإعتماد المتبادل لدى المنظور الليبرالي كتحد وكبديل عن النظرة الواقعية ويعتقد الليبيراليين أن العالم في قد عرف تغيرات جوهرية لم يستطع الواقعيون رؤيتها واعتمادها في عمليتي التحليل والتنظير وبالتالي بات من اللازم البحث عن مفاهيم ونظريات جديدة تستوعب التغير الحاصل في البيئة الدولية. وبينما ركز الواقعيون على العلاقات بين الدول فقط، أوضح الليبراليون أن السياسة الدولية باتت مسرحا للعديد من التفاعلات والنشاطات التي تتم بين أطراف أو فواعل من غير الدول، كما أن التأثير المتزايد لهذه الفواعل أصبح يهدد قدرات الدول نفسها على التصرف بشكل مستقل في العلاقات الدولية. بالإضافة إلى تنامي الإعتماد المتبادل بدرجة عالية بين الدول جعل من القوة العسكرية أقل قابلية للإستخدام، وأقل أهمية من الخيار السياسي.

ويعتقد الليبراليون أن الإعتماد بين الدول يخلق مصالح متبادلة، والتي قد تكون مكلفة جدا في حالة ما إذا تراجعنا عنها واخترنا اللجوء إلى استراتيجيات الحرب. فالإعتماد المتبادل هو مرادف للسلم، لأنه يؤسس لشروط التعاون بين الدول. ويؤكدون على وجود علاقة وثيقة بين الإعتماد المتبادل والتعاون من جهة، واحتمالات التقليل من الحروب والنزاعات المسلحة من جهة أخرى وهذا بسبب أن الإعتماد المتبادل:

- يوفر مصالح مشتركة ومنافع متنوعة بين الدول ويعزز التفاهم وينزع مشاعر عدم الثقة والشك المتبادل، عن طريق زيادة التبادل التجاري والإتصال والإعتماد المتبادل.

- يعبر عن رضا الدول بالتنازل عن جزء من سلطتها لصالح المؤسسات الدولية، طمعا في تحقيق السلام والإستقرار بالتعاون مع الدول الأخرى عوض العمل المنفرد، كما يروج لذلك الواقعيون الجدد وعليه

تصبح المؤسسات الدولية فاعلا فوق- وطني لها من التأثير في السياسات الدولية ما يفوق دور الدول القومية نفسها. وعليه يغدو النظام الدولي نظاما مؤسسيا ذا بنية تعاونية وجماعية.

ويلخص ديفيد تشارلز الحجج التي يسوقها الليبراليون في التدليل على الإرتباط القوي بين الإعتماد المتبادل وتحقيق السلم في ما يلي :

- غالبا ما تفضل الدول التجارة على الحرب. فعلى منوال بعض الكتاب الليبراليين "الدوليين" مثل نورمان انجل وريتشارد كوبدن اللذين قالا بأن الدول تفضل أن تتاجر أكثر مما تحارب، يذهب ريتشارد روزكرانس إلى أن الحرب أصبحت أداة بالية وقديمة بالنسبة للدول التي أصبحت تفضل التجارة، لما أصبحت تقدمه وتسهم به في تطوير اقتصادياتها. وبالنسبة لأخرين من أنصار الإعتماد المتبادل، فإن مجرد الرغبة في تحقيق مكاسب من خلال التبادل بين الدول هو كاف لجعل العلاقات الدولية أكثر تعاونية.

-الإعتماد المتبادل هو التوصيف الأهم للنظام الدولي الحالي. فالإعتماد المتبادل هو حقيقة واقعية يجب أخذها بعين الإعتبار لفهم التغيرات التي تحصل في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. والطرح عبر-مؤسساتي الذي قدمه كل من كيوهين وناي هو رد فعل على برادايم "مركزية الدولة" الذي قدمته الواقعية بعد الحرب. ودون إهمال لدور الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية فإن كيوهين وناي يقترحان الإهتمام بدراسة تأثير الفواعل عبر— وطنية الجديدة من أجل فهم السياسة العالمية.

- السلم يفترض ويقتضي الإعتماد المتبادل. فالإعتماد المتبادل في جانبه الإقتصادي يقلل من اللجوء إلى الحرب، حتى في حالة الإعتماد المتبادل غير المتكافئ، لأن الدولة الأكثر تبعية في علاقة تجارية ما سوف لن تحطم علاقاتها الإقتصادية وتدخل في نزاع لأنها سوف تخسر أكثر.

- الإعتماد المتبادل يربط الدول ببعضها البعض ويقودها إلى التعاون. فالإعتماد المتبادل يؤدي إلى التقارب بين الدول من خلال التعاون الذي هو ضروري في العلاقات بين الدول. فعن طريق "مبدأ

الإقليمية" مثلا يمكن أن يؤدي الإعتماد المتبادل إلى أكبر قدر من الشفافية السياسية بين الأعضاء المشكلين للتجمع الإقليمي. وهذه من شأنها أن تسهل التعاون والأخذ بعين الإعتبار مصالح كل طرف. بالنسبة لبعض الكتاب الذين استلهموا من "الوظيفية" فإن الإعتماد المتبادل يخلق مشكلات مشتركة، تقتضي تعاونا بين الدول لحلها، وهذا ما يبرر ضرورة إنشاء مؤسسات تتولى تأطير هذا التعاون.

لذا يشكل الإعتماد المتبادل في العلاقات بين الدول وفق الرؤية الليبرالية، بديلا حقيقيا عن علاقات القوة لأنه يقوم على منطق المقايضة والتبادل والمنفعة المشتركة،كما أنه يؤسس لعلاقات دولية سلمية من خلال الإهتمام بالمسائل الإقتصادية والتجارية، في مقابل التقليل والحد من اللجوء إلى التصورات والسياسات الدولية المبنية على فكرة القوة.

المحور الخامس: الأمن بين الترتيبات الإقليمية والدولية

برز مصطلح النظام الإقليمي في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وتعود أصول الفكرة إلى مصدرين أساسيين في أدبيات العلاقات الدولية، أولها الإقليمية، وهي مدرسة نشأت لمواجهة العالمية التي دعت إلى بناء نظام دولي جديد يحفظ السلم والاستقرار، واعتبر دعاة الإقليمية أن بناء التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

ويرجع المصدر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي إلى دراسات التكامل لكافة فروعها وخاصة التكامل الاقتصادي[18]. هذا وقد عرفت دراسة النظم الإقليمية والتكامل الإقليمي، تطورا كبيرا خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، لتصنع جدلا واسعا بين تيارين الأول يركز على العالمية في تفاعلات الساسة الدولية، وذلك بفعل العولمة وما نتج عنها من تغيرات جذرية، فالعالم يزداد ترابطا نظرا لكثافة التفاعلات بين الدول في الجانب السياسي والاقتصادي والثقافي، والأخر يركز

[18] ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985)، ص ص. 54-55.

على دور الأقاليم في تحقيق الأمن وحل المشكلات داخل الإقليم، والذي يؤدي إلى ظهور كيان إقليمي في منطقة معينة[19].

أولا: التنظيمات الإقليمية وخصائصها

في أي بحث علمي ينبغي تحديد المفاهيم التي تستخدمها الدراسة، فمن المهم تناول مفهوم النظام الإقليمي Regional System أو International Subordinate System والذي يسميه أغلب الكتاب والباحثون بالنظام الدولي التابع، وأن يوضع هذا المفهوم في إطار التطور الحاصل لدراسة العلاقات الدولية والنظام الدولي. ومن هنا فإن دراسة هذا التطور مرتبط بمستويات التحليل والتي يمكن أن تقسم إلى ثلاث مستويات[20].

أ/ المستوى الأول: وهو مستوى النظام الدولي، ويسمى كذلك بالتحليل على مستوى النظام الكلي[21] "Macro level Analysis"، وأطلق "Janes Rasenau" في مقالته الشهيرة "ما قبل النظريات ونظريات السياسة الخارجية" على هذا النوع من التحليل بالتحليل على المستوى النظمي، يفسر هذا النوع من التحليل في العلاقات الدولية استنادا إلى معطيات متعلقة بالواقع الدولي، والتي هي استجابة للعوامل المرتبطة بتفاعلات النسق الدولي، هذا الإهتمام بالنظام الدولي وبنيته يرتبط إرتباطا وثيقا بأعمال عميد المدرسة الواقعية الجديدة"Kenneth Waltz".

---

[19] Richard Falk, "Regionalism and World Order:The Changing Global Setting",in Fredrik Soderbaum and Timothy M. Shaw (Ed.), Theories of New Regionalism, (New York: Palgrave Macmillan, 1st, edn, 2003), pp. 64–65.

[20] علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي:دراسة في العلاقت السياسية العربية، (بيروت: مركز د ارسات الوحدة العربية، ط1، 1997)، ص. 26.

[21] Bjorn Hettne And Fredrik Soderbaum, " Theorising The Rise Of Regionness" , Contribution To New Political Economy, Vol.5, N.03 (December), pp.6 -7.

ب/ المستوى الثاني: ويتعلق بالتحليل على المستوى الإقليمي أو الجهوي، فالنظام الدولي ينقسم إلى مجالات إقليمية متفرعة والمجال الإقليمي هو المنطقة الجغرافية التي تنتمي إليها الوحدة أو الدولة، فالتحليل على مستوى النظام الإقليمي هو تحليل يهتم بالدول، المنظمات والتكتلات الإقليمية المتعلقة بمنطقة جغرافية معينة[22]، والتركيز على المجال الإقليمي كمتغير أساسي في تحليل العلاقات الدولية يتعلق أساسا بأعمال كل من "Louis contori" و " Steven Spigel" في دراسة في سنة 1970 تحت عنوان international politics of regions a comparative approach أو السياسة الدولية للأقاليم[23].

ج/ المستوى الثالث: وهو مستوى سلوك الوحدات المكونة للنظام الدولي، وبالرغم من تنوع هذه الوحدات وظهور أشكال جديدة مثل الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية والإقليمية والحركات الثورية، إلا أن الدولة تبقى هي أكثر وحدات النظام الدولي تنوعا وأهمية في التفاعلات الدولية[3]، ويركز هذا النوع من التحليل على دور المعطيات والعوامل الموجودة داخل نسق الدولة، كالبيئة الجغرافية والإطار السياسي والاقتصادي وحجم الموارد الطبيعية والإطار العسكري وغيرها، فالتركيز على الدولة القومية كمتغير رئيس في التحليل يتعلق أساسا بمبادئ المدرسة الواقعية.

ثانيا: الأطر النظرية لدراسة النظم الإقليمية والدولية:

يعتبر مفهوم النظام الإقليمي كمستوى لتحليل في العلاقات الدولية مفهوما حديثا، لم تتناوله الدراسات إلا في الستينيات والسبعينيات القرن الماضي، فقد سعت الجهود النظرية

---

[22] سفيان صخري، محاضرات في نظرية العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، السنة الجامعية، (2007/2006)

[23] Louis cantori and Steven Spigel, international politics of regions: a comparative approach, (new jersey: prentice-hall,Inc, 1st. Ed,1970), pp. 1-2.

الجديدة التي أثرت في إبراز المكانة المهمة لمفهوم النظام الإقليمي كمنهجية أو أداة تحليل للسياسة الدولية وتوضيح كيفية استخدام هذه المنهجية وفق عدة أنماط أو معايير للتحليل، مع دراسة هيكلية للنظم الإقليمية، وتقديم العديد من الدراسات التطبيقية لأبرز الأقاليم، على نحو ما جاء في دراسة كل منRichard A. Falk, Saul H. Mendlovitz عن السياسات الإقليمية والنظام العالمي،Regional politics and world order، وقد استهدفت هذه الدراسات تقديم تحليلات مقارنة يمكن أن تساهم في صياغة منهج للعلاقات الدولية الإقليمية المقارنة[24].

ويمكن إرجاع جذور الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية، إلى الوقت الذي كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، ودار جدل كبير حول ما يسمى بالعالمية في مواجهة الإقليمية وأي منها ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي وحفظ السلم بين الدول، فكان هناك من اقترح تنظيما عالميا يشمل جميع الدول وهؤلاء هم أنصار العالمية، بينما رأى أخرون أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين، ذلك لأنه من السهل إقامة تنظيمات إقليمية، كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فاعلية وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية الأخرى، وأضاف أنصار هذا التيار أنه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية، بل يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها[25]، في مقابل ذلك كان من شأن الجهود النظرية والاهتمام التطبيقي بمفهوم النظام الإقليمي إعطاء دفعة قوية لهذا المستوى من التحليل.

---

[24] محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ط.1، 2001)، ص. 21.

[25] جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سابق، ص. 14.

ثالثا: أهمية حقل النظم الإقليمية:

لخص كل من "cantori" و "spigel" أهم مميزات استخدام النظام الإقليمي كمنهجية لتحليل العلاقات الدولية في النقاط التالية:

1- يساهم في تعميق تحليل العلاقات الدولية ودراستها، من خلال تقديمه كوحدة تحليل بين مستوى الدولة ومستوى النظام الدولي، فبدلا من التعامل مع 150 أو 180 وحدة تحليل يمكن التركيز على 15 وحدة إقليمية.

2- يصحح رؤى بعض الباحثين ورجال السياسة، الذين يتعاملون مع مختلف التطورات الدولية من منظور النظام المسيطر Dominant system، ومن ثمة يقدمون أحكاما خاطئة لتجاهلهم لعوامل مهمة في التحليل، تتعلق بطبيعة وخصوصيات الظاهرة أو الخصوصيات الإقليمية، فكثير من الأحداث لا يكون للقوى الكبرى سوى دور ثانوي أو محدود في تفاعلاتها.

3- يساعد المتخصصين على فهم وتوسيع مجال دراساتهم لتشمل الخصائص والسمات المشتركة بين دول الإقليم، ويساعد المهتمين بالسياسة الدولية في تحديد الخصائص الفريدة للأقاليم المختلفة.

4- يساعد من خلال الدراسة المقارنة بين النظم الإقليمية لمناطق مختلفة، على فهم الخصائص المميزة لكل من هذه الأقاليم وتفاعلاتها السياسية، كما يساعد على فهم تفاعلات المستويات المختلفة في النظام الدولي وبالذات العلاقة بين النظام المسيطر (قيادة النظام) وبين

أي من الأقاليم الدولية بغية فهم حدود الإختراق والتبعية وأسباب التباين في درجة ومستوى تفاعل النظام الدولي للأقاليم[26].

رابعا: النظام الإقليمي وتعقيدات ضبط المفهوم:

تشير محاولة تعريف النظام الإقليمي مجموعة الصعوبات إنطلاقا من تحديد المفهوم، حيث تتعدد المصطلحات المستعملة للإشارة إلى هذا المفهوم، وهنا يمكن التمييز بين منظورين للتعامل مع النظم الإقليمية.

أ) **المنظور الأول:** يستعمل مصطلح النظام الفرعي sub-system أو النظام التابع Subordonnante System، أي أنه يتفرع عن النظام الدولي، معنى ذلك أنه تفكيك للنظام الدولي لعدة نظم فرعية والفرضية الأساسية لكون هذا المستوى التحليلي يعد نظاما فرعيا أو تابعا للنظام الدولي، هي أن هناك أقاليم تتميز بقدر واضح من الانقطاع Discontinuity، أو التمايز عن النظام الدولي، فبعض الأقاليم حسب رأي Oran Yong لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى، حتى وإن كانت هناك عوامل تأثير دولية موجودة في المناطق أو الأقاليم الأخرى، إلا أن هناك أيضا عوامل التأثير خاصة في كل إقليم[27].

ب) **المنظور الثاني:** إذا كان المنظور الأول يقوم على فكرة تفكيك النظام الدولي إلى نظم فرعية، فإن المنظور الثاني يقوم على فكرة تجميع الدول القومية في نظم إقليمية مميزة، أي تجميع الدول المتجاورة أو المتقاربة، التي تنتمي إلى إقليم جغرافي معين لها من خصائص التفاعلية ما يميزها عن غيرها من الأقاليم، وتشكل حلقة وسطى بين الدولة القومية والنظام

---

[26] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص. 21.

[27] جميل مطر وعلي هلال، مرجع سابق، ص. 16.

الدولي، من منطلق وجود قيود بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد، ومن هنا كان تعدد مسميات هذا المستوى المتوسط للتحليل بين من يسميه بالنظام الفرعي، والتابع ومن يسميه النظام الإقليمي، وهناك من يستخدم مصطلح النظام الفرعي الإقليمي[28].

خامسا: معايير ضبط مفهوم النظام الإقليمي:

بغض النظر عن المصطلحات المستخدمة للتعامل مع هذا المستوى من التحليل في العلاقات الدولية هناك مجموعة من المعايير التي يجب أخذها بعين الإعتبار في تعريف النظم الإقليمية وتصنيفها، فقد جرت العديد من المحاولات التنظيرية لتعريف الإقليم، والإقليمية والنظام الإقليمي، وتوضيح حدودها ونطاقها وذهب الكثير من المختصين إلى اعتبار التقارب الجغرافي، والاعتماد المتبادل بين دول الجوار هو المعيار الأساسي لتعريف الإقليمية، غير أن التحولات التي طرأت بعد الحرب الباردة، جعل من المعيار الجغرافي معيارا ضيقا يحصر مفهوم النظام الإقليمي في نطاقه الجغرافي، ولهذا يمكن تحديد مجموعة من المعايير لتصنيف النظم الإقليمية.

1- وجود أكثر من ثلاث دول تشارك في عضوية النظام، لكن contori Louis و Steven Spigel وكذلك "Richard A. Falk" و "Saul H. Mendlovitz " يرون ذلك غير ضروري على أساس أن الدولة المركبة أو الإتحادية، مثل الولايات المتحدة يمكن أن تشكل نظاما لحالها في حين أنWilliam Thompson يشترط وجود دولتين على الأقل.

[28] محمد سعيد إدريس، مرجع سابق، ص.21.

2- إن وحدات النظام تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام، والتي تمتلك ديناميكية الذاتية وقواعد حركتها المنبثقة من هذه التفاعلات باستقلالها عن النظام الدولي ونفوذ الدول الكبرى[29].

3- وجود تقارب جغرافي بين الوحدات السياسية المشكلة للنظام.

4- وجود درجة ملحوظة من التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

هذا ويعرض جميل مطر وعلي الدين هلال ثلاث اتجاهات حول معيار تعريف النظام الإقليمي، فالأول يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي، ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التمييز بين هذه النظم الإقليمية والثاني يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم معين من النواحي الاجتماعية والثقافية والإقتصادية Homogeneity Approach، أما الثالث فينتقد كل من الإتجاهين السابقين على أساس أن الدول المتجاورة أو المتشابهة، لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية، اقتصادية، ثقافية واجتماعية Interaction Approach بين الدول وبعضها البعض[30].

إلى جانب هذه المعايير المشتركة فإن هناك اختلافات بين الباحثين بخصوص أولوية معايير أخرى منها:

---

[29] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص. 25.

[30] جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سابق، ص. 16.

أ) أن تتعامل وحدات النظام الإقليمي مع بعضها على أساس أنها تشكل فيما بينها نظاما إقليميا مميزا

ب) أن يكون هناك إدراك دولي بوجود النظام وخصوصياته، وأن يتم التعامل معه على هذا الأساس ويتفق Michael brecher مع William Thompson على هذا المعيار، لكن جميل مطر وعلي الدين هلال يضيفان إلى ذلك مسألة وجود هوية إقليمية تجمع وحدات النظام[31]، والوعي بالتقارب والتضامن بين أعضاء النظام، والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة، ومن مؤشرات ذلك بروز مفهوم موحد للدفاع أو الأمن المشترك.

ت) أن النظم الإقليمية يمكن تناولها من ستة جوانب، أولها الاجتماع السياسي والثقافة السياسية ويتضمنان دراسة نمط المعتقدات والقيم السياسية السائدة في الإقليم، وأساليب التنشئة ودرجة التضامن أو الصراع القائم في هذا المجال، وثانيها علم النفس السياسي، ويتضمن دراسة معتقدات النخب الحاكمة والمهارات السياسية المتوافرة، وثالثها أبنية السلطات والتأثير، وتتضمن دراسة الحكومات والأحزاب والجماعات المصالح، ورابعها الاعتماد المتبادل بين أعضاء النظام والدول الخارجية التي تؤثر على النظام وخامسها المؤسسات الإقليمية وتطورها وشرعيتها ومدى فاعليتها، وسادسها السياسات الخارجية إزاء الدول الأخرى[32].

وبينما يتحدث David J. Myersعن ضرورة أن يعكس النظام قوة مميزة عن أي من القوتين العظيمتين (في مرحلة القطبية الثنائية)، وعن أي نظام إقليمي أو أي منظمة دولية، فإن Michael Britcher يضع شرطين مختلفين يرمزان إلى فرعية وتبعية النظام الإقليمي للنظام

---

[31] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص. 25.

[32] جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سابق، ص. 17.

الدولي، وهما أن تكون مستويات القوة داخل النظام الإقليمي أدنى مما هو في النظام الدولي، وأن يكون للتغيرات التي تحدث في النظام الدولي تأثير على النظام الإقليمي أكثر من العكس [3].

المحور السادس: الخصائص البنيوية للنظام الاقليمي

إن دراسة النظم الإقليمية تتطلب من الباحث أن يأخذ بمجموعة من الاعتبارات، كما يمكن تناولها من عدة جوانب لعل أبرزها:

1- **بنية النظام الإقليمي:** وتعني الميزات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، للدول المكونة للنظام ودرجة التماثل أو التقارب بينها، ويرى البعض أن التكامل في أي نظام يتوقف على درجة التماسك بين وحداته ويركز في هذا السياق على التماسك الاجتماعي، أي عوامل السلالة في العنصر الدين، اللغة، الثقافة والتاريخ المشترك، والتماسك الاقتصادي المتمثل في الموارد الاقتصادية ومدى التكامل بين الأنظمة والسياسات الاقتصادية، والتماسك الإقليمي، أي مدى وجود مؤسسات إقليمية فعالة، والسلوك الدولي لأعضاء النظام وكيفية التصويت في المنظمات الدولية[33].

2- **مستوى القوة في النظام الإقليمي:** أي مستوى القوة السائدة بين الدول المشكلة للنظام، ودرجة توازن القوة بين هذه الوحدات، ومستوى الهرمية في توزيع القوة، وهل يوجد شكل من الاستقطاب بين دولتين أو أكثر على قيادة النظام، هذا ويمكن التمييز عند تحديد قوة دولة ما أو مجموعة من الدول بين ثلاث محددات للقوة:

---

[33] مرجع نفسه، ص 19.

- محددات مادية، وتعتبر أهم المحددات لقوة الدولة، كالموقع والمساحة والموارد الطبيعية والتكنولوجيا التي تملكها، وطبيعة النظام الاقتصادي والقوة الصناعية، ومستوى دخل الفرد وإنتاج واستهلاك الطاقة.
- محددات عسكرية، تتمثل في عدد القوات المسلحة، ومدى التدريب والكفاءة في استخدام السلاح والتكنولوجيا العسكرية المتاحة.
- عناصر القيادة والإرادة السياسية، ويقصد بها مدى استعداد الدولة لاستخدام مصادر قوتها وهيبتها الدولية للتأثير على الدول الأخرى في النظام، ويدخل في ذلك محددات منها الإيديولوجية والشخصية القومية والروح المعنوية وشخصيات القيادة السياسية[34].

3- **طبيعة المواقف والتحالفات:** وتتمثل في شكل ونمط التفاعلات بين مكونات النظام الإقليمي والسياسات التي تتبعها كل وحدة سياسية إتجاه الأخرى، والتحالفات التي تدخل في إطار النظام، وكذا نمط العلاقات كونها ذات طبيعة تعاونية أم صراعية، وماهية القضايا التي يثار الإختلاف حولها، وهل هي ذات طبيعة اقتصادية أم سياسية أم إيديولوجية، وأدوات ممارسة هذه السياسات وشكل التحالفات التي تقوم بين الدول والأسس التي تستند إليها ومدى استقرارها أو تغير أطرافها من فترة لأخرى[35]، وهل يوجد نمط متكرر لهذه التحالفات، كما يرتبط نمط السياسات والتحالفات بطبيعة النظام السائد، ويتضمن ذلك الإتصال أدوات الإتصال الجماهيري والاتصالات على مستوى النخبة الإضافية إلى التبادلات والانتقالات المادية.

---

[34] Louis cantori and Steven Spigel,Op.Cit, pp.12-14.

[35] عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغيير1991- 2006، رسالة ماجيستير، (جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية ،2007- 2008)، ص. 25.

4- **بيئة النظام الإقليمي**: وتشير إلى حدود النظام الإقليمي وإطاره السياسي الدولي، ومحدداته وقيوده ويجب التمييز بين مركز أو قلب النظام وأطرافه من ناحية، والدول الهامشية من ناحية أخرى ثم نظام التغلغل أو التدخل من ناحية ثالثة.

أ. **دول القلب: (**core states**):**ويقصد بها الدول التي تمثل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي والتي تشارك في أجزاء الأكثر كثافة من هذه التفاعلات، وتحدد من خلال ذلك طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام.

دول الهامش: (margin states**)**: وتشير إلى الدول التي تعيش على هامش النظام الإقليمي، وهي قريبة منه جغرافيا، ولكنها ليست عضوا فيه وذلك لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

ب. **نظام التغلغل:** ويعبر عن النفوذ الذي تمارسه القوى الدولية على وحدات النظام الإقليمي، والذي قد يكون وفق أنماط متباينة (اقتصادية، عسكرية)، ويتم التدخل عبر وسائل عدة، مثل المعونات والمساعدات الفنية والتحالفات العسكرية وغيرها، وبالتالي فإن حجم التغلغل يؤثر على النظام الإقليمي وعلى العلاقات بين الدول الأعضاء داخله[36]، أو يحدث علاقات ديناميكية بين دول القلب ودول الأطراف من جهة ونظام التغلغل من جهة أخرى. فقد يحدث تغير في الأدوار الإقليمية بفعل هذه الديناميكية كأن تتراجع إحدى دول القلب لتصبح من دول الأطراف في حين تصبح دولة من دول الأطراف إحدى دول القلب.

[36] جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سابق، ص19.

وقد أورد **Howard** Wriggins ثلاثة مداخل لتغلغل القوى الكبرى في شؤون النظام الإقليمية وهي:

- أن يكون للقوة الأجنبية مصالح اقتصادية أو إستراتيجية في الإقليم، ولها علاقات خاصة تربطها مع أحد أعضائه[37].
- التنافس حول مناطق النفوذ أو المناطق التي تحظى بأهمية إستراتيجية من قبل الدول الكبرى.
- تلبية دعوة إحدى دول النظام الإقليمي للتدخل بغية إحداث توازن داخل النظام أو الحصول على مكانة فيه.

هذا وقد ميز "björn hettne"، بين ثلاثة أنواع بنيوية مختلفة الأقاليم وهي[38] :

- **أقاليم القلب أو الأقاليم المركزية:** (core regions)، وهي أقاليم تتميز بالإستقرار السياسي الاقتصادي، ولها طموحات إستراتيجية، في تبوء مكانة عالمية، فهي أقاليم ذات كفاءة وقدرة سياسية كالاتحاد الأوروبي، الذي يسعى لبناء هذا التنظيم، لكن هناك أقاليم أخرى مثل إقليم شرق أسيا، فهو قوي اقتصاديا لكنه يفتقد لتنظيم سياسي إقليمي.
- **الأقاليم الوسيطة (**intermediate regions**):** هي أقرب للارتباط بأقاليم القلب وتتجه للاندماج معها، عندما تستوفي معايير التنمية الاقتصادية والاستقرار السياسي، مثل دول أوروبا الشرقية في انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي.

---

[37] عبد القادر دندان، مرجع سابق، ص213.

[38] Bjorn Hettne," Beyond The New Regionalism", New Political Economy, vol. 10, N°. 4, (December 2005),pp.549-552.

- الأ**قاليم الهامشية (**peripheral regions**):** وهي أقاليم غالبا ما تتميز باضطرابات السياسية والركود الاقتصادي، وعناصرها غير متماسكة وغير فعالة، ووضعيتها هذه تجعل من الأمن القومي والتنمية الإقليمية أهم من إيجاد نظام للتكامل الاقتصادي مثل الإقليم المنبثق عن مرحلة ما بعد الإتحاد السوفياتي، المسمى رابطة الدول المستقلة، الموجود أسيا الوسطى، والتي يمكن أن تمثل أرضية لبناء نظام إقليمي محوري في المستقبل[39].

وفق هذه المعطيات المقدمة يمكن القول أن عملية تحديد أو ضبط تعريف دقيق للنظام الإقليمي هي مسألة معقدة، نظرا لما تحيط به من اختلافات في وجهات النظر بين المختصين، وأي المعايير الواجب توفرها في إعطاء أي تعريف، بالإضافة إلى وجود مداخل عديدة لدراسة النظم الإقليمية سواء كانت من منظور وظيفي، تكاملي أو غيرها. ويوضح " Bruce M. Russett" ذلك بقوله أن تعاريف الأقاليم تختلف اختلافا واسعا بناءا على الطرق أو الصفات التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم، أو مفهوم الإقليمية الذي يوصف بأنه مفهوم متعدد الجوانب[40].

وتؤكد "fiona butler" في مقالها الذي جاء تحت عنوان الاقليمية والتكامل[41]، في كتاب عولمة السياسة العالمية، لكل من "John Baylis" و" Steve Smith"، على أن تعريف الإقليمية يجب أن يقسم إلى أنواع محددة أو ملموسة، ومن خلال ذلك نكون أكثر قدرة على تحديد تنويعات هامة للإقليمية فالإقليمية أو النظام الإقليمي لا يحتاج فقط إلى التقارب الجغرافي

---

[39] Loc,. Cit.

[40] فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى دراسة في العلاقات العربية – العربية والعربية – الدولية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1997)، ص.23.

[41] فيونا بيتلر، الإقليمية والتكامل، في جون بيليس وستيف سميث (محرر)، عولمة السياسة العالمية (دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2005)، ص.851.

وزيادة الترابط الاقتصادي، فهناك عوامل أخرى لها أهمية في الدفع نحو عملية التكامل أو إيجاد حلول لمشكلات النظام الإقليمي، فالأبعاد التاريخية وتوزيع القوة داخل وخارج التجمع الإقليمي والعوامل الاجتماعية والثقافية والإثنية، والأولويات السياسية والإيديولوجية، يمكن أن تكون لها أهمية قصوى تساعد في فهم وإدراك سياسات الفاعلين داخل الإقليم ويمكن شرح التنويعات وفقا لمستوى نمو الترابط الاجتماعي والاقتصادي[42]، مثلا مقدار ثبات القيم والتقاليد الثقافية، ومدى السعي للتوصل إلى تدابير مؤسيسة، ومدى هوية وتماسك التجمع الإقليمي، وتتضمن هذه الأنواع من الإقليمية العناصر التالية:

- **الإقليمية:** عملية تتضمن نمو الارتباطات والعمليات المشتقة من النشاط الاقتصادي، ولكن تتضمن أيضا عملية الربط الاجتماعي والسياسي بين المكونات المختلفة للنظام الإقليمي.

- **الوعي والهوية الإقليمية:** حيث يقود مزيج من التقاليد التاريخية والثقافية والاجتماعية إلى إدراك مشترك للانتماء إلى جماعة معينة.

- **التعاون الإقليمي بين الدول:** وذلك عن طريق الاتفاقيات بين الدول والحكومات وتقوم بالتنسيق بينها بغية إدارة مشاكل مشتركة وحماية وتعزيز دور الدولة وسلطة الحكومة.

- **التماسك الإقليمي:** والذي بموجبه قد يؤدي الجمع بين هذه العمليات، إلى ظهور وحدة إقليمية متماسكة وموحدة، وقد يكون لمثل هذا التجمع المتماسك سياسيا، أثر حاسم على بيئة

[42] نفس المرجع، ص ص.852-853.

النظام الإقليمي بين مكوناته على المستوى المحلي، وعلى السياسة الإقليمية والدولية على حد سواء[43].

هذا وقدم هاني إلياس الحديثي مجموعة من التعريفات، جاء في الأول أن النظام الإقليمي هو مجموعة دول تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، لذا فهو أسلوب في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد، وفي تعريف أخر يحدد مفهوم النظام الإقليمي، في أنه مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا والتي تتفاعل مع بعضها سواء كان ذلك التفاعل عدائيا أو تعاونيا، وبالشكل الذي يؤثر في السياسات الخارجية لغيره من الدول، ويرى أيضا أن النظم الإقليمية هي تجمعات للدول التي تتفاعل بصورة متناسقة أكثر من تفاعلها مع بقية الدول داخل النسق الدولي.[44]

وهناك من ركز على معيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة بين مجموعة من الدول ذات القرب الجغرافي، كشرط أساسي لتشكيل منطقة معينة لنظام إقليمي، يحظى باعتراف خارجي فالنظام الإقليمي هو ذلك الإطار المميز بين مجموعة من الدول يفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات بما يجعل التغيير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء، أما " William Thompson"، فقد عرف النظام الإقليمي على أنه نمط منتظم نسبيا ومكثف من التفاعلات يكون معترف به داخليا وخارجيا ويجرى إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين أو أكثر، وبذلك يعتمد "Thompson" على أربعة معايير لقيام نظام إقليمي، وهي وجود درجة عالية من

---

[43] المرجع نفسه، ص 853-854.

[44] جميل مطر، علي الدين هلال، مرجع سابق، ص. 19.

التفاعلات بين الوحدات المكونة للنظام، وجود تقارب جغرافي بين العناصر المشكلة للنظام واعتراف داخلي وخارجي بالنظام كمنطقة فريدة أو كمسرح عمليات متميز عن غيره[45].

ويعرف كل من "contori Louis" و"Steven Spigel" النظام الإقليمي على أنه "النظام الذي يتكون من دولتين أو أكثر، تكون متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض ولها روابط إثنية ولغوية وثقافية واجتماعية وتاريخية مشتركة[46]، يساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية اتجاه أفعال ومواقف دول خارجة عن النظام"[47]. الملاحظ أن هذا التعريف يدرج بالإضافة إلى احتواءه على معيار القرب الجغرافي، وعدد الوحدات المشكلة للنظام إدخاله عناصر التماثل والتشابه الثقافي والانسجام الاجتماعي، والروابط التاريخية المشتركة، فقد اهتم كل من "Louis contori و "Steven Spigel" بالجوانب الاجتماعية والثقافية التي كانت غائبة في التعاريف السابقة، وهو ما فسح المجال للاهتمام بالبعد الثقافي في دراسة النظم الإقليمية، والتي تحتاج بالإضافة إلى عوامل القرب الجغرافي والترابط الاقتصادي إلى ما يسمى بالهوية الإقليمية[48].

ويقترح "Bjorn Héttne" أن تقسم النظم الإقليمية إلى مجموعة مستويات، والنظر إليها وفق هذا التقسيم أو ما يسمى بمستويات الإقليمية "Levels of Regions"، من خلال تحديد المناطق أو الأقاليم وضبطها وتميزها عن باقي الأقاليم، فالإقليم حسب رأيه هو كيان قائم بذاته ويختلف عن باقي النظم الإقليمية من خلال خصائص تميزه وكذا اختلافه عن النظام العالمي[49]. ويميز Hetten بين خمسة مستويات في كل منها عنصرا وأكثر من عناصر الواردة في مختلف

---

[45] عبد القادر دندان، مرجع سابق، ص.12.

[46] Louis cantori and Steven Spigel,Op.Cit,pp,4-5.

[47] ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 58.

[48] ناصيف يوسف حتي، الإقليمية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، في جميل مطر وعلي الدين هلال (محرر) الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح في نصف قرن: رؤية عربية (بيروت: مركز د ارسات الوحدة العربية، ط.1، 1996)، ص. 264.

[49] bjorn hettne and fredrik soderbaum, Op, Cit, pp12 -13.

التعريفات، وهي الفضاء الإقليمي، المركب الإقليمي، المجتمع الإقليمي، التجمع الإقليمي، والدولة الإقليمية.

المستوى الأول: الإقليم كوحدة جغرافية محددة بحواجز أو خصائص طبيعية، ويسمى أيضا بالإقليم التقليدي مرتبط عن طريق علاقة جغرافية ودرجة من الاعتماد المتبادل، ويمكن اعتبار هذا المستوى بمثابة الشكل الأولي للإقليم proto-Region أو ما قبل المنطقة الإقليمية pre-regional zone، فضبط الحدود الإقليمية أمر في غاية الأهمية لتوضيح المعالم الجغرافية (النطاق) للنظام الإقليمي، فبعض الدول لديها مناطق تؤهلها أو تسمح لها بأن تكون دخل أكثر من نظام إقليمي، فالصين مثلا وعلى رأسها المناطق الساحلية هي جزء من عملية إقليمية في شرق أسيا في حين أن المناطق الداخلية فهي بعيدة على أن تكون في إقليم شرق أسيا، كذلك السويد الجزء الشرقي منها يصنف مع منطقة دول بحر البلطيق في حين أن المنطقة الغربية تنتمي إلى إقليم الأطلسي[50].

المستوى الثاني: المجمع الإقليمي كنظام إجتماعي، ويقصد به التفاعلات الإجتماعية التي تحدث بين وحدات الإقليم والعلاقات عبر محلية trans-local-relations بين المجتمعات عبر طرق عديدة، وبالتالي خلق الثقة بين المجتمعات المعزولة، وتكثيف درجة الإتصال من أجل الوصول إلى نظام إجتماعي إقليمي أو ما يطلق عليه بالمجمع الإقليمي[51]،وهذا يعني تشكيل أو بناء هوية إقليمية.

جامعة تيسمسيلت
المجلس العلمي
كلية الحقوق

[50] Ibid,.pp.13-14.

[51] Ibid.,p.19 .

المستوى الثالث: في هذا المستوى تتطور عملية الأقلمة، عن طريق ظهور عدد من الجهات المختلفة بغض النظر عن كونها دول أو غيرها من المستويات الإجتماعية الأخرى، والمضي نحو تجاوز الفضاء الوطني لتتسم هذه المرحلة بوجود علاقات ديناميكية بعد ظهور مجموعة من عمليات الإتصال والتفاعل بين العديد من دول الإقليم والفواعل الأخرى من دون الدولة، هذا التفاعل يشمل عدة أبعاد سياسية، إقتصادية، إجتماعية ثقافية، أي إقليمية متعددة الأبعاد* multi-dimesonal regionalisation، هذا الإرتفاع في شدة ونطاق الأقلمة قد تنشأ ممن خلال التعاون الإقليمي الرسمي formalised regional، وفي هذه الحالة يكون التعاون الرسمي أكثر تنظيما ويتم تعريف الإقليم من خلال أعضاء المنظمة المعينة[52].

المستوى الرابع: ويشير إلى الإقليمية كعملية مكثفة تتميز بفاعلية بشكل متزايد، مع وجود نشاط وهوية مميزة، وإضفاء الطابع المؤسسي كالجمعيات المدنية والممثل الرسمي، ووجود هيكل لصنع القرار لأداء وظائف تتجاوز حدود الدولة، خاصة الأدوار التي تقوم بها الجمعيات المدنية من أجل إحداث تقارب أو توافق في الأفكار والعمليات، وهذا ما يؤدي إلى بناء الأمن أو تشكل أمن مجتمعي، ومن ثمة أمن إقليمي الذي يلغي حل المنازعات بين دول الإقليم عن طريق إستخدام القوة، وهنا يمكن الحديث عن وجود تعاضد إقليمي مجتمعي، أو مجتمع مدني إقليمي "transnationalism" من خلال أداء دور يتمثل في تشجيع الأمن والرفاه والتواصل الإجتماعي، والتقارب في القيم والمعايير والهويات بين أنحاء الإقليم[53].

---

* لمزيد من التفاصيل أنظر د ارسة كل من:

Mary E. Burfisher, Sherman Robinson, and Karen Thierfelder "Regionalism: Old and New, Theory and Practice", International Food Policy Research Institute (February 2004),pp.7-9

[52] Björn Hettne and Fredrik Söderbaum The New Regionalism Approach, Pre-publication manuscript, Politeia, Vol 17, No 3 (1998).PP,6-7.

[53] أنظر دارسة كل من فريديرك سودربلون وتيموثي شاو

المستوى الخامس: ويسميها "Hetten" بالدولة الإقليمية، ويقول أن هذا المستوى ما يزال إفتراضيا إلى حد ما أو أنه من غير المرجح قيامها في المدى المنظور، وهي تشبه كثيرا قيام الدولة الوطنية أو بناء الأمة كنوع من نموذج دولة وستفاليا، وهذا راجع إلى مجموعة من الأسباب أو الاعتبارات، كإنعدام الإنسجام الثقافي واللغوي، والإختلاف في طبيعة الأنظمة السياسية، أو عدم وجود إرادة حقيقية من قبل صناع القرار لبناء مثل هذا الشكل من النظام[54].

- **مركب الأمن الإقليمي**

مركب الأمن الإقليمي هو مفهوم ينطوي على الفكرة الأساسية بأن الدول في منطقة معينة يرتبط اهتمامها الأمني الأساسي بشكل وثيق ببعضها البعض. تُعتبر هذه النظرية وسيلة لفهم الأمن والتهديدات الأمنية على مستوى إقليمي، مع التركيز على العلاقات والديناميات بين الدول داخل إطار إقليمي محدد. يشير باري بوزان إلى أن الأمن له جوانب إرتباطية له علاقة بالعديد من العوامل والعلاقات الدولية. يُفهم مركب الأمن على أنه مجموعة من الدول التي تشعر بالتهديدات أو المخاوف الأمنية بشكل متبادل، مما يجعل من المستحيل دراسة الأمن الوطني لأي دولة منفصلة عن سياق الأمن الإقليمي والعلاقات بين الدول المختلفة. وفقا لهذا، تتأثر العلاقات بين الدول بالعديد من العوامل، وليس فقط بالتوازن القوى. تشمل هذه العوامل الأيديولوجية والخلفيات التاريخية والثقافية والعوامل الأخرى التي تؤثر على التحالفات والصداقات بين الدول وقد تكون سببا في حدوث التوترات أو الصراعات الإقليمية.

Fredrik Söderbaum and Timothy M. Shaw Theories of New Regionalism

[54] Björn Hettne, Fredrik Söderbaum , "Theorising the rise of regionness", in Shaun Breslin, Christopher w.hughes, and others (Ed), New regionalisms in the global political Economy, Center for the study of globalization and Regionalisation, Routledge, 1st. Ed, 2002), pp. 44-45.

نظرية مركب الأمن الإقليمي:

نظرية مركب الأمن الإقليمي تقوم على مجموعة من القواعد الأساسية التي تُلقي الضوء على طبيعة العلاقات الأمنية بين الدول داخل إطار إقليمي محدد:

– **انتقال التهديدات بناءا على المسافات:** تشير النظرية إلى أن التهديدات الأمنية تنتقل بشكل أسهل وأسرع في المسافات القريبة مقارنة بالمسافات البعيدة، مما يؤثر على طبيعة التهديدات التي تواجه دول إقليمية مقارنة بالتهديدات الدولية البعيدة.

– **التاريخ والعلاقات مع الجيران:** يرتبط الأمن الوطني للدول بتاريخها وعلاقاتها مع جيرانها. هذه العلاقات تشكل درجة الاعتماد الأمني المتبادل بين الدول داخل المركب الأمني والدول خارجه.

– **تأثير القوى العالمية:** يعتبر مركب الأمن الإقليمي عرضة للتأثير من القوى العالمية، خاصة إذا كان ذو نطاق واسع، مما يعكس تأثير القوى العالمية على ديناميات الأمن في المنطقة.

– **مركبات الأمن الإقليمي والأمن الدولي:** تشير النظرية إلى أن مركبات الأمن الإقليمي هي المكونات الرئيسية للأمن الدولي، حيث تؤثر على الأمن والسلم الدولي بشكل كبير.

بالإضافة إلى ذلك، تحدد النظرية أربع مستويات للتحليل:

– **المستوى الداخلي أو المحلي:** يركز على الظروف المحلية للدول المشاركة في مركب الأمن الإقليمي ويسلط الضوء على الضعف الداخلي وتأثيره على الأمن.

- **مستوى العلاقات بين الدول:** يشير إلى العلاقات بين الدول داخل المنطقة وكيفية تحديد خصائص الإقليم.

- **تفاعل الإقليم مع الأقاليم الأخرى:** يركز على التفاعل بين المنطقة المعنية والمناطق المجاورة وكيف يؤثر ذلك على الأمن.

- **دور القوى العالمية في الإقليم:** يشير إلى علاقة المنطقة بالقوى العالمية الكبرى وكيف يتفاعل الأمن العالمي والإقليمي. وتقوم البنية الجوهرية لمركب الأمن الإقليمي على أربع متغيرات رئيسية هي: الحدود، البنية الفوضوية، الاستقطاب، والبناء الاجتماعي. كما يمكن وجود مركبات فرعية ضمن مركب الأمن الإقليمي.

المحور السابع: تحليل أنماط التفاعلات في النظم الاقليمية

سبقت الإشارة إلى مجموعة المحددات التي تخضع لها تفاعلات النظام الإقليمي، فبالإضافة إلى المحددات يوجد مجموعة أنماط أو أشكال التفاعلات في النظم الاقليمية، والمقصود بدراسة أنماط التفاعلات هو دراسة طبيعة وأشكال العلاقات الدولية الإقليمية، أي العلاقات التي تحدث داخل النظم الإقليمية وديناميكية التحول من شكل تفاعلي إلى أخر، وأثر ذلك على النظام الإقليمي، ويمكن دراسة هذه الأنماط وفق منظورات مختلفة لعل أبرزها:

- أولا: التفاعلات إقليمية وفقا لمصدرها وأنواعها:

توجد في هذا الإطار الكثير من الإجتهادات التي حاولت إستنتاج الأنماط التفاعلية المختلفة التي تحدث داخل النظام الإقليمي ومن أمثلتها:

- الأنماط التفاعلية الناتجة عن أثر التغير في قوة الدولة على إستقرار النظام الاقليمي، فقد إفترض "Organski" في كتابه نظرية تحول القوة، وجود أربعة أنماط تفاعلية تحدث نتيجة التغير في ميزان القوى داخل النظام الإقليمي، هذه الحالات أو الانماط يمكن تلخيصها في وجود دول قوية وراضية، دول قوية وغير راضية دول ضعيفة وراضية، دول ضعيفة وغير راضية[55].

- أنماط تفاعلية ناتجة عن العلاقة بين أثر التغيير في توزيع القوة، وبين طبيعة استخدام القوة داخل النظام الاقليمي، هذه العلاقة تؤدي إلى أربعة أنماط تفاعلية هي نمط القيادة، نمط المشاركة، نمط التهديد، نمط التنافس. نمط القيادة يعنى وجود تفاعلات منضبطة ضمن إطار هيكل قيادي للنظام الإقليمي يتصف بتركز القوة في دولة أو عدد محدود من الدول، يحدث فيها تراجع للصراع بسبب سيطرة دولة أو مجموعة محدودة من الدول على تفاعلات النظام، تسعى لبناء علاقات شراكة وتعاون بينها[56]. نمط المشاركة وفيها تنتشر القوة بين عدد كبير نسبيا من أطراف النظام، في شكل توازن للقوى على أساس وجود تفاعلات سياسية، اقتصادية وقانونية، تسعى لتحقيق أهداف مشتركة داخل النظام الاقليمي. ونمط التنافس الذي يتميز بانتشار القوة بين عدد كبير من أعضاء النظام الإقليمي، لكن هناك أهداف مختلفة تسعى الأطراف إلى تحقيقها، لذا يسود التنافس بدلا من التعاون، رغم هذا يوجد استقرار نسبي داخل النظام الإقليمي بسبب ميزان القوة. أما نمط التهديد والذي يسمى أيضا بالتفاعل الصراعي، يقوم على أساس التهديد والعمل على تحقيق السيطرة والهيمنة، وهذا راجع لانحصار القوة في يد دولة أو عدد محدود من الدول داخل النظام الإقليمي، يتميز هذا

---

[55] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص، 77.

[56] المرجع نفسه، ص.78.

النوع من الأنماط التفاعلية بوجود خلافات وصراعات بين القوى الفاعلة داخل النظام، الذي يسعى فيه كل طرف إلى فرض نفوذه وتحقيق مصالحه[57].

- الأنماط التفاعلية الناتجة عن التغير في بنية النظام وطريقة أداء النظام لوظائفه، ويمكن فيها التركيز على خمسة وظائف تقوم بها النظم الإقليمية باختلاف بنيانها، هذه الوظائف هي التكامل، الأمن، التنمية الشرعية والتكيف، فأشكال التفاعلات والوظائف داخل الأنساق الإقليمية التعددية تختلف عن التفاعلات والوظائف والأدوار داخل النظم الإقليمية الأحادية والثنائية أيضا[58].

ثانيا: أنماط التفاعلات وفقا لطبيعتها وخصائصها:

يقدم منهج التحليل الذي عرضه "Barry Buzan" لهذه الأنماط التفاعلية على أساس محور العداوة والصداقة، صورة واضحة عن هذا النوع من التفاعلات بين أعضاء النظام الإقليمي، بين محوري العداوة القصوى والصداقة القصوى وما بينهما، وهو ما أسماه "Cantori" و "Spiegl" بطيف العلاقات The spectrum of Relations،[59] والذي يضم مجموعة متنوعة من أنماط التفاعلات داخل النظام الإقليمي حيث يمتد من التعاون المقفل، وحتى أعنف أنواع الصراع المتمثل في الحرب، وتشمل أيضا حالات أو أنماط الصداقة والتعاون والتي تتمثل في الاندماج السياسي، والحلف حيث تتفق أكثر من دولة على مجموعة مبادى أو سياسات معينة وعادة ما تتبنى الأحلاف أو تتمثل في الوسائل العسكرية، ثم يأتي التعاون وهو

---

[57] المكان نفسه.

[58] المرجع نفسه، ص.80-81

[59]-[59] Louis cantori and Steven Spigel, Op.Cit, p.18

أقل درجة في هذه النوع من الأنماط التفاعلية، ويأتي التعاون لأغراض معينة ولفترة زمنية محددة .

هذا ويمكن التمييز بين ثلاث أنماط أساسية، تشمل أبرز التفاعلات داخل الأنساق الإقليمية وهذه الأنماط هي كالأتي:

1) **نمط التفاعل الصراعي:** يقوم هذا الشكل من التفاعلات على قاعدة استخدام القوة بين الدول، وتقدم المدرسة الواقعية الأساس النظري لهذا النمط من التفاعلات، فهو يعتبر أن السياسة ككل هي صراع من أجل القوة[60]، وترى أن الدول تتبع ثلاث أنواع من السياسات هي، سياسة المحافظة على الوضع الراهن سياسة التوسع، سياسة الهيمنة[61].

أ - المحافظة على الوضع الراهن: إذا كان الوضع القائم يخدم ويعزز مصالح وقوة الدولة، يستعمل صانعي القرار القوة للحفاظ على مكانة الدولة بغرض الإبقاء على الوضع الراهن.

ب- سياسة التوسع وزيادة القوة: تقوم الدولة بإجراء تغيير في توزيع القوى على مستوى النسق الدولي عن طريق سياسات استعمارية توسعية، أو سياسات إمبريالية استغلالية.

ج- سياسة الهيمنة: هي سياسة تدخل في إطار إستراتيجية الردع العسكري، عن طريق إظهار القدرات القتالية والعسكرية للدولة، كالقيام بمناورات عسكرية، أو استعراض الاختراعات والصناعات الحربية[62] بالإضافة إلى هذا، ترى الواقعية أن هذا العالم هو عالم الصراع والحرب وأن فكرة المصلحة هي بالفعل جوهر السياسة الدولية، وهي لا تتأثر (أي المصلحة) بالظروف

---

[60] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ص، 85-86

[61] جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع.ط. 1، 1985)، ص .26.

[62] سفيان صخري، مرجع سابق.

الزمنية والمكانية، فهي تنظر إلى العلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة القوة واستغلالها بالكيفية التي تميلها مصلحة الدولة[63].

كما يرى Nicholas J. Spykman وهو أيضا من أبرز الكتاب في المدرسة الواقعية، أن الدولة لا تستطيع المحافظة على وجودها في نظام يتسم بظاهرة الفوضى، وغياب القوانين الفعالة التي يفترض أن تنظم علاقات الدول ببعضها البعض، بسبب غياب الطرف القادر على فرض احترام القانون، لذلك على الدولة وحتى تحافظ على وجودها، أن تلجئ إلى سياسة القوة[64]. ويلعب التهديد أو إدراك التهديد "perception Thereat" الدور الأساسي في بزوغ هذا النمط من التفاعلات.

2) **نمط التفاعل التوازني**: يعتبر ميزان القوى أحد أهم أنماط التفاعلات في النظم الإقليمية، يتميز هذا النمط بالدينامكية، بمعنى أنه نقطة تحول في مسار هذه التفاعلات، إما من الأنماط الصراعية إلى أنماط التفاعل التعاونية أو العكس، ويمكن لهذا الشكل من التفاعلات الإقليمية أن يكون مرغوب فيه من قبل الدول الأعضاء، أي أن جميع التفاعلات داخل النظام الإقليمي تتميز بالتوازن، ويأخذ السعي نحو التوازن ثلاثة أشكال رئيسية هي، السعي لتحقيق التوازن الداخلي، السعي لتحقيق التوازن الإقليمي والسعي لتحقيق التوازن الخارجي[65].

أ) التوازن الداخلي: ويتمثل في السعي وراء تحقيق التوازن داخل أعضاء النظام الإقليمي، فإخلال التوازن يؤدي إلى عرقلة دور الدولة داخل النسق الإقليمي، مما يؤدي إلى اختلال تفاعلاتها مع الدول الأعضاء في النظام، وتتبع الدولة عدة طرق أو تستخدم مجموعة من

---

[63] جهاد عودة، مرجع سابق، ص .26.

[64] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص ص.117-118.

[65] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ص، 94-96

الوسائل لتحقيق التوازن، أو إعادته من بينها تقوية التماسك الإقليمي بتضخيم التهديدات الخارجية، أو جمع مصالح الدول الأعضاء في مصلحة اقتصادية مشتركة.

ب) التوازن الإقليمي: وتظهر هذه الرغبة من قبل دولة أو مجموعة من الدول الأعضاء في النظام الإقليمي بسبب ظهور دولة عضو لها قدرة نسبية وطموح يظهر في سلوكها اتجاه الدول الأعضاء نحو السيطرة كالتهديد، إظهار القوى العسكرية...إلخ، مما يجعل الدول الأعضاء تتحالف وتتعاون من أجل إحداث توازن إقليمي، فالدول لا تبحث عن القوة، وإنما تدفعها الفوضى والتهديد للدخول في تحالفات لاكتساب القوة[66].

ج) التوازن الخارجي: ويتمثل في سعي القوى الدولية الكبرى للتدخل في الشؤون النظام الإقليمي لأسباب متعددة، قد تكون متعلقة بالتنافس مع قوى دولية أخرى، وقد يكون التدخل الدولي بسبب عداء النظام الإقليمي أو أحد أعضاءه مع قوى دولية. فقد أثبتت الدراسات الإمبريقية أن صعوبة تحقيق التوازن داخل النظم الإقليمية، والميل أكثر إلى التنافس والصراع، يعود في الكثير من الأحيان إلى الخلافات المتبادلة بين أعضاء النظام الإقليمي، فضعف المؤسسات السياسية يؤدي إلى بروز السلطة أو القيادة الأبوية، والتي تؤدي إلى بروز خلافات داخلية وخارجية للنظام الإقليمي[67] .

3) نمط التفاعل التعاوني: غالبا ما تسعى الجهود الإقليمية لتنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء في النظام الإقليمي بهدف التعاون الذي يعبر عن وسيلة ضرورية بالنسبة للدول الأعضاء، عندما تواجه مشاكل كبرى تقتضي التعاون مع الدول الأخرى لمواجهته، سوآءا كانت

---

[66] الكسندر ونت، النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية، ت.عبد الله جبر صالح العتيبي (الرياض: النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، ط.بلا،2006)، ص.6.

[67] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق ، ص ص.94-97

هذه التحديات سياسية، أمنية أم اقتصادية، كما أن إنشاء المنظمات الإقليمية يحتاج إلى التعاون وتنسيق الجهود لتحقيق مصالح مشتركة، وغالبا ما يتم التعاون في مجال الأمن الجماعي، ودرء التهديدات وحل النزاعات بين دول الإقليم بطرق سلمية وتنسيق السياسة الخارجية، بالإضافة إلى مجال التعاون والتبادل الاقتصادي والتجاري[68] .

المحور الثامن: التكامل الاقتصادي وبناء المؤسسات الإقليمية

يقصد بالمؤسسية الدولية الإقليمية إنشاء وتطوير مؤسسات دولية على المستوى الإقليمي، فقد عرفت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية صعود مفهوم الإقليمية "Regionalism"، وقد تميز مفهوم الإقليمية في تلك الحقبة، بالتركيز على التجاور الجغرافي والتشابه الثقافي كأساس للتكامل، مع إنشاء أطر قانونية ومؤسسية للتكامل الإقليمي، تتمثل في أجهزة تنظيمية ومواثيق قانونية محددة، واقتصرت المشاركة في عملية التكامل على المؤسسات الحكومية، وفي هذا الإطار يمكن فهم حركية عمليات التكامل الدولي، بل وعملية إنشاء التنظيمات الإقليمية التي تمت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، واستمرت إلى أن ظهر مفهوم جديد هو الإقليمية الجديدة "Neo-regionalism"، وقد ركز هذا المفهوم على عملية التكامل ذاتها، بصرف النظر عن التجاور الجغرافي والتشابه الثقافي والفكري بين الدول الأعضاء، مع إدخال المؤسسات غير الحكومية في عملية التكامل[69].

والإقليمية هي مدرسة نشأت في مواجهة العالمية التي دعت إلى نظام دولي جديد بعد الحرب العالمية الثانية يحفظ السلم والاستقرار الدوليين، ويعتقد أنصار الإقليمية أن بناء

---

[68] نفس المرجع،ص ص.97-101.

[69] محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2002)،ص.611.

التجمعات الإقليمية هي الوسيلة الأفضل والأكثر عملية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، وقد جاء ميثاق الأمم المتحدة ليعطي دفعة جديدة لمفهوم المنظمات الإقليمية والأمن الإقليمي، وشجع على قيام مثل هذه المنظمات في مجالات الأمن والتعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الدول التي يجمع بينها التجاور الجغرافي، وتطبيقا لدعوة الميثاق ظهرت العديد من التكتلات والأجهزة الدولية الإقليمية المتخصصة، واعتبر الكثير من الباحثين أن هذا التوسع في إنشاء المنظمات الإقليمية مؤشر على أهمية الدور الذي تؤديه هذه المنظمات في دعم السلم والأمن والتعاون الدولي[70].

المجلس العلمي

وتقوم فكرة الإقليمية على أساس أن الدول الواقعة في إقليم جغرافي معين لها اهتمامات ومشاكل متشابهة، وهي أكثر قدرة على تفهم طبيعة هذه المشاكل ولا سيما في مجال الأمن والدفاع، فغالبا ما توجد أسس تاريخية واجتماعية وثقافية مشتركة، تساعد على وجود رابطة بين المنظمة والدول الأعضاء فيها، مما يشكل الأساس الضروري لقيام المنظمة، وكلما ازدادت هذه الدول تقاربا كلما دفع بعلاقاتها نحو مزيد من التنظيم، فالروابط الاقتصادية بين الدول الأوروبية مثلا، كانت وراء التكتل الاقتصادي في أوروبا على أساس إقليمي، وذلك وراء سعيها نحو الوحدة الكاملة، لذا هناك ميزات أو خصائص تتوفر في هذا النوع من التنظيم تعطي لها الفاعلية والقدرة على أداء دور معين، سواء كان هذا الدور سياسي اقتصادي ...إلخ، ومن بين هذه الميزات نجد:

- إمكانية حل الخلافات ضمن الإطار الإقليمي، وذلك بسبب التشابه الموضوعي للأزمات القومية ولمعرفة المنظمة الإقليمية بنفسية أطراف النزاع وجذوره الحقيقية، لذلك تكون

[70] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق، ص ص.31-33.

المنظمات الإقليمية التي تعبر عن تضامن جماعي معين لمجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا، أقدر من غيرها على تسوية المنازعات التي تنشأ بينها، وتكون الإجراءات الإقليمية سواء الوقائية أم التنفيذية عادة أسرع من غيرها على المستوى الدولي والمنظمات الإقليمية في هذا الإطار تمارس أو تلعب دور المكمل لعمل الأمم المتحدة.

- يمكن للمنظمات الإقليمية إيجاد حلول لمشاكل الدول الأعضاء بعيدا عن الضغوطات أو التدخلات الخارجية، ولا سيما من قبل الدول الكبرى، فتخرج بذلك الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية من الصراع الدولي[71].

- يقوم التنظيم الإقليمي على منطق حسن الجوار والتعاون بين الوحدات الدولية العضو فيه، من أجل دعم الروابط الاقتصادية والتجارية والدفاع المشترك وتنسيق السياسات الخارجية، كما تسهل عملية تحديد التزامات الدول تجاه بعضها البعض وتسهيل عملية الاتصال ومعالجة القضايا المشتركة، فالعلاقات الدولية في الوقت الراهن أصبحت أكثر تعقيدا يصعب معها معالجة الاهتمامات المشتركة من قبل هيئة مركزية واحدة[72].

أولا: تعريف المنظمة والمؤسسة الإقليمية

هناك اختلاف بين الباحثين والمتخصصين في القانون الدولي والمنظمات الدولية حول ماهية المنظمة الإقليمية والمعايير الواجب مراعاتها عند تحديد المفهوم، فهناك من ركز على الأسس الجغرافية، الاجتماعية والثقافية وهناك من ركز على الأسس الوظيفية للمنظمة، ورغم كل هذا الاختلاف وبغض النظر عن تحديد أو ضبط معايير تحديد هذا المفهوم، يمكن القول أن المنظمة

---

[71] بوزناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ط .1، 1992)، ص.36.

[72] المرجع نفسه،، ص.37.

الإقليمية هي مجموعة من الدول تجمعهم رابطة معينة بهدف تحقيق مصالح مشتركة بينهم. وتقتصر العضوية في المنظمات الإقليمية على مجموعة من الدول التي تربط بينهم رابطة معينة، جغرافية، أو سياسية، أو تاريخية، أو اقتصادية مثل الإتحاد الإفريقي، منظمة جامعة الدول العربية[73].

هذا وتقوم المنظمة الإقليمية على مجموعة من العناصر المتلازمة وهى:

العنصر الأول/ عنصر التنظيم والدوام والإرادة الذاتية:

حيث أن الغرض من إنشاء المنظمة الدولية تحقيق مصالح مشتركة ومستمرة، وهو ما يستلزم وجود دائم ومستمر يؤكد استمرار المنظمة الدولية واستقلالها عن إرادة أعضائها، ويتأكد وجود هذه الإرادة الذاتية عن طريق الاعتراف لها باختصاصات تظهر وتؤكد وجود هذه الإرادة الذاتية بصورة جلية في المسائل الإدارية والمالية، وكذلك عندما ينص الميثاق على قاعدة الأغلبية لصدور قرارات المنظمة، وتضعف هذه الإرادة عندما يستلزم الميثاق موافقة جميع الأعضاء بالأغلبية المطلقة لصدور قرارات المنظمة[74].

العنصر الثاني/ العنصر الدولي: تكون العضوية في المنظمات الإقليمية قاصرة على حكومات الدول أي أن شرط الوحدة الدولية أو الشخصية القانونية ضروري للانضمام إلى هذه المنظمة، وهو ما يميزها عن المنظمات الدولية غير الحكومية مثل هيئة الصليب الأحمر[75].

---

[73] محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي (القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط.2، 1985)، ص.35.

[74] المرجع نفسه،ص. 37.

[75] إيمان أحمد علام، محاضرات في مقياس التنظيم الدولي الإقليمي، جامعة بنها، (2012/2011)، ص. 11.

العنصر الثالث/ الأهداف المشتركة:

تمثل هذه الأهداف الأغراض المشتركة التي أنشئت المنظمة من أجل تحقيقها، وهذه الأهداف قد تكون سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية أو أمنية، وقد تجمع المنظمة الإقليمية بين هذه الأهداف، كما يمكن أن يقوم البرلمان بتمثيل الدولة في المنظمات الدولية الحكومية، وذلك بدلا من السلطة التنفيذية ومثال ذلك مجلس أوروبا.

العنصر الرابع/ الإرادة الذاتية:

تتمتع المنظمة الإقليمية بالإرادة الذاتية، وتنعكس أثار نشاطاتها وتوجهاتها وتصرفاتها القانونية إلى المنظمة الإقليمية وليس إلى الدول الأعضاء، وكذلك حتى تتمكن المنظمة الدولية من أن تكون لها بنيان تنظيمي خاص به وميزانية وموظفين دوليين[76].

العنصر الخامس/ وجود رابطة موحدة:

تكون العضوية فى المنظمات الإقليمية محدودة بموجب ضوابط أو معايير معينة وفقا لما ورد بميثاق إنشائها ومن هذه الضوابط أو المعايير الموقع الجغرافي أو وحدة الدين أو الانتماء الأيدلوجى المشترك أو الاختصاص الوظيفي[77]، فمصطلح الإقليمية هنا لا يقتصر على وحدة الإقليم فقط وإنما يعني اللغة، العرق، .....إلخ

ثانيا: عملية التكامل الإقليمي:

---

[76] أحمد أبو الوفا، جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية (القاهرة: دار النهضة العربية، ط.1، 1999)، ص 15.

[77] المكان نفسه.

يمكن القول أن التكامل الإقليمي هو أحد أهم المفاهيم المعاصرة المتداولة في علم العلاقات الدولية، كما أنه أحد المجالات الرئيسية في الدراسات الاقتصادية[78]، ويعتبر مفهوم التكامل الإقليمي مفهوما مركبا يتكون من مفهومين، يشير الأول إلى مجموعة من المعاملات والاتصالات الكثيفة بين طرفين أو عدة أطراف (أشخاص دول، أجهزة، مؤسسات...)، بهدف العمل على نحو يؤدي إلى تحقيق أهداف مشتركة ويعظم درجة الأمن لدى عدة أطراف، ولا يشترط بالضرورة وجود تقارب جغرافي.

أما المفهوم الثاني فإنه يقوم على أساس الجوار الجغرافي كشرط للتكامل بين أطرافه، وفي هذه الصيغة يكون التكامل أو التعاون الإقليمي بين دول تنتمي إلى حيز جغرافي محدد، ويطلق البعض على هذا النوع من التفاعلات مصطلح الإقليمي "Regionalism"، التي تعني في أحد تعريفاتها جهود دفع التعاون الاقتصادي والأمني بين ثلاث دول أو أكثر في منطقة جغرافية معينة تبعا لأسس محددة، ويمكن التمييز بين نوعين من الإقليمية هما : الإقليمية المفتوحة "Open Regionalis" ويقصد بها تلك الجهود التي تستهدف التعاون في مجالات التجارة والاستثمار، والإقليمية الرخوة " Soft Regionalism" والتي تعني الإجراءات المشتركة في إطار التعاون الأمني بين الوحدات الداخلة في مثل هذا النوع من التعاون[79]

أما نظرية التكامل فتركز على جانب التعاون الفني، أي التركيز على الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومجالات التعاون الأخرى بهدف خلق شبكة كثيفة من المصالح، الأنشطة

---

[78] علي عواد الشرعة، الأسيان وتجربة التعاون الإقليمي، دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الإستفادة منها، مجلة إنسانيات، ع.08، (1999)، ص. 64-66.
http://journals.openedition.org/insaniyat/8350?lang=ar

[79] المكان نفسه.

والاهتمامات المشتركة عبر حدود الدول وتجنب مجالات النزاع التي تحول دون أي محاولة للتكامل، فالوظيفية ترى أنه ولتحقيق التكامل ليس من الضروري أن يحدث أي تغيير على مستوى الأنظمة السياسية للدول كشرط لتحقيق التكامل والاندماج ولكن ما يحدث هو أن دور الدولة ومفهوم السيادة يتراجعان تدريجيا، وجاءت الوظيفية الجديدة لتضيف إلى ذلك أبعادا أخرى، منها عدم فاعلية الطبقة التكنوقراطية، وإعادة الاعتبار إلى دور السياسيين حيث يصعب تحقيق التكامل دون قيادة وقرارات سياسية[80].

1- مفهوم التكامل الإقليمي:

يشكل مفهوم التكامل جدلا واسعا لدى الباحثين في الاقتصاد والسياسة لكونه عملية أو مسار يختلف باختلاف الأهداف والبرامج، ويمكن القول أن هناك منظوران للتكامل الأول ينظر إلى التكامل كعملية أمثال "Ernst Haas"، أما الثاني فينظر إليه كحالة أو شرط أمثال"Karl Deutsch" في هذا الاطار يمكن تقديم مجموعة من التعريفات من أهمها:

تعريف "Ernst Haas" للتكامل بأنه عملية تحاول بمقتضاها مجموعة من الوحدات السياسية تحويل ولاءاتها وأهدافها ونشاطاتها السياسية إلـى مركـز أو وحدة أوسع وأشمل، والتي تمتلك مؤسساتها أو تهدف إلى امتلاك شرعية قانونية علـى دولـة الوطنيـة[81]. وعرفه "karl deutsch" على أنه الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية، وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية، وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي. أما "Amitai Etzioni"، فيعرف التكامل

---

[80] محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص.103.

[81] رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2010-2011)، ص. 19.

على أنـه الحالة الناتجة عن إمتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة يكون بمقدورها إسـتعمال أدوات العنـف أو الإكراه، وتكون بمثابة الجهاز المقرر داخل المجتمع كما تحدد الهوية السياسية للشعب وهو بذلك يرمـي إلى تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل[82].

هذا، وتتنوع شروط التكامل بين المنظور الأول والمنظور الثاني، لكن رغم هذا يوجد إتفاق عام حول مجموعة من الشروط الضرورية لعملية التكامل وهي: التقارب الجغرافي، التشابه في النظم السياسية، وجود رأي عام مشجع لعملية التكامل، وجود تجانس ثقافي، وجود إستقرار سياسي، توفر مستوى من التقارب في القدرات الاقتصادية، توفر مؤسسات إدارية متقاربة، وجود مساعي تعاونية سابقة[83].

وهذا لا يعني بالضرورة حضور كل هذه العوامل لبناء التكامل، ولكن غياب عدد منها يودي إلى تضاؤل فرص نجاح التكامل، لكن هناك شروط تحظى بالأولوية، فمثلا يركز " Johan Galtung" على توافق المصالح وتشابه التكوينات الاقتصادية والسياسية ووجود حالة من الإعتماد المتبادل، ثم درجة التزام كل طرف بواجباته اتجاه تحقيق عملية التكامل، أما "Deutsch"، فركز على أربعة شروط أساسية تتمثل في: أهمية الوحدات بالنسبة لبعضها البعض، إتفاق حول القيم، التجاوب المتبادل، وجود درجة معينة من الولاء المشترك[84].

وترجع أهمية التكامل الإقليمي خلال العقدين الماضيين إلى عنصرين هامين هما :

---

[82] عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائر: دار الخلدونية، ط.1، 2007) ص، 248

[83] محمد السعيد إدريس، مرجع سابق،ص.37.

[84] المرجع نفسه، ص ص.37-38.

الأول: أصبح التكامل الإقليمي ضمن السياسات الإقتصادية الهامة بالنسبة للدول، وبات أمرا لا يمكن تجاهله في الأقاليم الإقتصادية في جميع دول العالم، فالحقيقة تشير إلى أن أغلب دول العالم لها محاولات للإنضمام إلى أحد التكتلات الإقليمية في العالم[85].

الثاني: يتمثل في أن الإقليمية ذات طبيعة مختلفة، فبالإضافة إلى أن التكتلات الإقتصادية ذات الطابع الإقليمي ليست جديدة، فإن المختصين في المجال الإقتصادي يرون إلى أن التكتلات الإقليمية الجديدة تختلف عن تكتلات المراحل السابقة من حيث الأليات والترتيبات ونسبة تحقيق النجاح، وإن كانت تعتبر في جانب كبير منها إستمرارا للجهود السابقة الخاصة بعملية التكامل، وهذا الإختلاف يظهر بشكل جلي في النواحي الإقتصادية والسياسية[86].

المحور التاسع: صور ومحددات الدور الوطني في إطار الأنساق الاقليمية

عادة ما ينصرف الدور الإقليمي للدولة ضمن حدود النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، ونادرا ما نجد وحدات دولية تطمح إلى لعب أدوار خارج نظمها الإقليمية[87]، لأن هذا الدور يستدعي تسخير موارد ضخمة، بالإضافة إلى وجود قوى كبرى تنافسها في ذلك، لكن الدول قد تغير من حدود نظامها الإقليمي لتمارس دور يتناسب مع طموحها، إذا كان لها قدر من القوة، بالإضافة إلى وجود نظام دولي مرن يسمح بذلك، فالأدوار الإقليمية في إطار النظام الدولي الثنائي والأحادي والتعددي تختلف[88] .

---

[85] عبد الناصر جندلي، التكامل مقاربة مفاهمية وتنظيرية، قاعدة المنهل للبيانات، (2016/09/26) http://platform.almanhal.com/Reader/2/73105

[86] علاوي محمد لحسن،" الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، ع. 07 ، (2009 / 2010)، ص.111.

[87] محمد السيد سليم، مفهوم الدور الإقليمي، مرجع سابق، ص.25.

[88] المكان نفسه.

1- مفهوم الدور الإقليمي:

يثير تحديد مفهوم للدور الإقليمي إشكاليتين، الأولى تتمثل في عدم وضوح الحدود الإقليمية التي تمارس فيها الدولة دورها الإقليمي، فقد تتغير الحدود الإقليمية لنظام إقليمي ما، وقد يضاف أعضاء جدد وينسحب أخرون، خاصة بعد إتساع الحركة الإقليمية الجديدة في تسعينيات القرن الماضي، أما الإشكالية الثانية التي يثيرها مفهوم الدور الإقليمي، هو إمكانية لعب دور إقليمي من قبل الدولة، لكن خارج نظامها الإقليمي[89].

لذا فإن تعريف الدور الإقليمي يمر بعدة مراحل تتمثل في مرحلة اكتشاف الموقف، مرحلة تحديد الدور القومي للدولة في إطار سياستها الخارجية، ومرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة الإقليمية، أو المؤثرة في القدرات المادية والمجتمعية للدولة صانعة القرار.

ويمكن القول أن الدور الإقليمي يشير إلى نظام يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، ويتكون من ثلاث دول أو أكثر ويتضمن شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، الصراعية والتعاونية بين وحداته مع وجود إطار مؤسسي له قواعد تحكم عمل النظام[90]. كما يعني الدور إدراك صناع القرار لمواقف بلدانهم في النظام الدولي، والسعي لتحديد القرارات والإلتزامات والأحكام والأنشطة الملائمة لأهدافهم ومصالحهم الوطنية، وللأدوار التي يسعون إلى القيام بها[91].

[89] المكان نفسه.

[90] هدى ميتكيس ، مرجع سابق، ص ص.40-41.

[91] هاني الياس الحديثي، مرجع سابق، ص.42.

2- **محددات الدور الإقليمي:** يعتمد الدور الإقليمي الذي تمارسه الدول في إطار سياستها الخارجية إتجاه نظامها الإقليمي على مجموعة من المحددات أو المتغيرات يمكن ضبطها في ما يلي:

أ- **المتغير السياسي:** ويتضمن هذا البعد قدرة الدولة على أن تقدم نموذج للدولة المعاصرة داخل نظامها الإقليمي، الدور الدبلوماسي ونمط العلاقات التعاونية التي يمكن للدولة الممارسة للدور أن تصنعها مع باقي وحدات النظام الإقليمي، بهدف خلق بيئة إقليمية تعاونية تعمل على تصفية الأجواء وحل الخلافات والمنازعات القائمة بين الدول الأعضاء في النظام الإقليمي، بما يسمح بخلق أرضية ملائمة للتنسيق بغية تحقيق المصالح مشتركة بين دول الإقليم.

ب- **المتغير الاقتصادي:** ويتمثل في الموارد الطبيعة والبشرية المتاحة وطبيعة النظام الاقتصادي والفرص المتاحة، كالاستثمار والتبادل التجاري التي تعتبر ركائز النمو الاقتصادي، والذي يمكن الدولة من الدخول في علاقات إقتصادية مكثفة مع جيرانها، كما يشمل هذا البعد أيضا جهود التكامل والإندماج الإقتصادي وتدعيم العلاقات الإقتصادية مع دول الإقليم .

ت- **المتغير المجتمعي:** ويتعلق هذا البعد أساسا بالقيم المجتمعية والثقافة والعادات والتقاليد، ومستوى التعليم والإعلام والأجهزة الثقافية، والتجارب التاريخية المؤثرة في تكوين الرأي العام والإطار الإجتماعي للنظام السياسي، وما يتعلق به من أحزاب وتأييد وغيرها[92]. كما يشير المتغير المجتمعي إلى الدور الثقافي الذي يعمل على تعزيز المكانة الحضارية للدولة في

[92] المرجع نفسه، ص.44.

الإقليم، من خلال بناء نموذج داخلي يمكن للدولة أن تقدمه عبر صياغة السياسة الإعلامية والثقافية، ووضع أليات بغية تنشيط دورها الإقليمي.[93]

ث- **المتغير الأمني:** يعتبر البعد الأمني من بين المتغيرات المهمة في توطيد العلاقات بين الدول داخل أطرها الإقليمية، فالدول غالبا ما تبحث عن تحقيق الأمن ودرء التهديدات في محيطها الإقليمي والدولي، لذا نجد الدول داخل النظام الإقليمي تتبنى سياسات تتعلق بالجانب الأمني، من خلال مواقف مشتركة أو تشكيل قوات إقليمية، أو تحالف إقليمي يمثل قوة دافعة في مواجهة أي تهديدات خارجية، والوصول إلى تحقيق أو بناء جماعي للأمن الإقليمي[94] .

ج- **المصلحة الوطنية:** تعتبر المصلحة الوطنية من بين المحددات الحاكمة للدور الإقليمي، وتمثل المصلحة الوطنية أحد أهم المحددات التي تهتم بها وتقوم عليها المقاربات التحليلية للعلاقات الدولية، ويمكن التمييز بين أنماط متعددة للمصلحة الوطنية منها المصالح الوطنية الأساسية أو الإستراتيجية، والمصالح الوطنية الدائمة والأخرى الثانوية، وتشمل المصالح العليا أو الإستراتيجية مسائل متعلقة بالأمن والمحافظة على كيان الدولة واستقرارها السياسي، أما المصالح الوطنية الأخرى فهي متعلقة بالتنمية الإقتصادية وعلاقات حسن الجوار والتعاون بين الدول الأعضاء في النظام الإقليم، لذا فالمصلحة الوطنية هي التي تحدد حجم الدور الإقليمي فأحيانا تفرض المصلحة الوطنية الإنشغال بالوضع الداخلي وعدم ممارسة أدوار إقليمية[95].

ح- **البيئة الإقليمية:** تعتبر البيئة الإقليمية بتفاعلاتها ومتغيراتها أحد العوامل المؤثرة في دور الدولة الإقليمي فأحيانا تكون البيئة الإقليمية مواتية لبعض الدول للعب دور معين، في

---

[93] هدى ميتكيس، مرجع سابق،ص.46.

[94] المكان نفسه.

[95] المرجع نفسه، ص ص. 48-49.

حين لا تخدم هذه البيئة دولا أخرى فتوازن القوى داخل النظام الإقليمي قد يسمح بدور أكبر للدول، في حين أن النظام الإقليمي الذي تهيمن عليه دولة أو مجموعة صغيرة من الدول يلاحظ فيه تراجع للأدوار على مستوى الدول الضعيفة أو التي لا تتمتع بقدر كافي من القدرات، بما يمكنها من ممارسة دور ما على المستوى الإقليمي، لذلك فإن طبيعة العلاقات الإقليمية والدولية تحدد طبيعة الدور، إذا ما كانت علاقات متوازنة أم تبعية، حيث يصبح الأداء متأثرا بدور القوى الدولية في نظام التوازن الإقليمي.

خ- **البيئة الدولية:** تؤثر البيئة الدولية على الدور الإقليمي ومستقبله، من حيث المضمون والأدوات التي تخص ذلك الدور، وكذلك القيود الواردة عليه والفرص المتاحة أمامه، فمثلا تلعب بنية النظام الدولي دورا حاسما في رسم رؤية الدولة على المستوى الخارجي وتوجهاتها الإقليمية، فالنظام الدولي وتغيراته له تداعيات على مستوى النظم الإقليمية وأدوار الفاعلين[96].

بالإضافة إلى هذه المتغيرات، هناك عوامل أخرى يتوقف عليها الدور الإقليمي لأي دولة، ومن بين هذه العوامل نجد البيئة الداخلية، والتي تعتبر مسألة في غاية الأهمية أو البناء الأساسي بالنسبة لأداء الدور الإقليمي، وهناك علاقة ارتباطية بين قوة الدولة ودورها الإقليمي، بالإضافة إلى رؤية القيادة السياسية وطموحاتها، فالقيادة السياسية هي من تتولى توجهات النظام السياسي وتعبر عن مصالح النظام، والدور الذي يريد لعبه ومجموعة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها[97].

---

[96] المرجع نفسه،ص.50.

[97] المكان نفسه.

المحوور العاشر: صور الدور الوطني للدولة في إطار نظامها الإقليمي

يقسم محمد السيد سليم إستنادا إلى التصنيف الذي قدمه "Holsti" لصور الدور الإقليمي للدول طبقا لمعياريين، هما مضمون الدور، صراعي، تعاوني أم محايد، ومدى قوة النشاط الذي تقوم به الدولة في إطار هذا الدور، هل هو تدخل إيجابي أم سلبي، وفي هذا السياق يمكن إيجاد خمسة تقسيمات أو تشكيلات لصور الأدوار الإقليمية تتمثل في (أدوار صراعية تدخلية، أدوار صراعية سلبية، أدوار تعاونية تدخلية أدوار تعاونية سلبية، الأدوار المحايدة أو السلبية)[98]

أ) **الأدوار الصراعية التدخلية:** تتمثل هذه الأدوار في سعي الوحدة الدولية إلى تغيير النظام الإقليمي من خلال الدخول في تنافس واشتباك مع القوى الإقليمية المسيطرة[99]، بإستخدام أدوات تتضمن دورا إيجابيا وتشمل تلك الأدوار ما يلي:

1) **معقل الثورة:** ينطوي هذا الدور على إدراك صانع القرار لواجباته ومسئوليات بلاده عن تحرير الدول الأخرى، وتنظيم وقيادة الحركات الثورية في الخارج[100]، ومدها بالمعونة المادية والمعنوية وتوفير قواعد التدريب والدفاع عنها في المحافل الدولية.

2) **المساند للتحرير:** على خلاف مفهوم دور معقل الثورة، نجد أن مفهوم دور المساند للتحرير لا ينطوي على إدراك صانع القرار لمسئولية بلاده عن الاضطلاع بمسئوليات رسمية تجاه تنظيم أو قيادة أو مساندة حركات التحرر في الخارج، وإنما ينطوي إدراك صانع القرار لإكتفاء بلاده

---

[98] حازم خيري عبد الباسط السيد، مرجع سابق، ص.17.

[99] محمد السيد سليم، مفهوم الدور الاقليمي، مرجع سابق، ص.28.

[100] حازم خيري عبد الباسط السيد، مرجع سابق، ص.17.

بإصدار بيانات مساندة وإتخاذ بعض المواقف وتقديم بعض المساعدة المعنوية دون وجود إلتزام رسمي[101].

3) **حامي الإقليم:** يتصور القائد السياسي في هذا الشكل من الأدوار الصراعية، أن لدولته مسؤولية محددة في حماية مجموعة من الدول الأعضاء في النظام الإقليمي لمواجهة العدوان الخارجي، وكذلك إدراكه لضرورة التحرك لإيجاد حل مناسب لأزمة ما داخل الإقليم.

4) **المعادي أو المدافع عن الإيديولوجيا:** هنا يتصور صانع السياسة الخارجية، أن هناك ضرورة للدخول في علاقات صراعية مع النظم السياسية الواقعة في نفس النظام إقليمي، والتي لها أفكار وتوجهات أو إيديولوجية سياسية أو دينية معادية، وهذا باستخدام أدوات عديدة كدعم المنشقين داخل هذه الدول أو دعم محاولات انقلابية...إلخ، أو في إقليم أخر والتي تدافع عن إيديولوجية معينة بهدف تحطيمها وتقديم المساعدات للمنشقين على تلك النظم، أو العكس كأن يتصور صانع القرار أن له دور الدفاع عن أفكار أو ايديولوجية أو نظام معين من القيم والعقائد في الإقليم الذي تقع فيه الدولة[102] .

5) **رجل الشرطة الإقليمي:** يرى صانع القرار في هذا الشكل من الدور الإقليمي، أن لدولته الحق في ردع أي دولة تحاول تغير الوضع الراهن، أو تسعى إلى تغيير ميزان القوى، أو المساس بأمن واستقرار الأمن الإقليمي وكبح أي قوى معادية تحاول التدخل في شؤون النظام الإقليمي.

---

[101] المكان نفسه.

[102] محمد السيد سليم، مفهوم الدور الاقليمي، مرجع سابق، ص ص.28-29.

ب) **الأدوار الصراعية السلبية**: تسعى بعض الدول في هذا النمط من الدور الإقليمي إلى تغير النظام الإقليمي، من خلال الإشتباك مع القوى الإقليمية أو الدولية وتحديها للوضع القائم، لكن بدون العمل الإيجابي النشيط، ونجد في هذا الشكل من الأدوار الاقليمية:

1) **حليف قاعدة الثورة:** وينصرف الدور الإقليمي للدولة المنتهجة لهذا الشكل من الدور إلى دعم حركات التحرر، عبر التحالف مع دولة قاعدة الثورة، وتأييد سياساتها الإقليمية فيما يتعلق بدعم حركات التحرر لكن دون دعم مادي أو رسمي، لذا يوصف هذا الشكل من الأدوار ضمن الأدوار الصراعية السلبية.

ت) **الأدوار التعاونية التدخلية:** في هذا الشكل من الأدوار الإقليمية، تسعى الوحدة الدولية إلى تغيير النظام الإقليمي، من خلال التعاون مع القوى الإقليمية، أو الحفاظ على الوضع الإقليمي القائم والمساهمة في تسوية النزاعات والأزمات الاقليمية، بالإضافة إلى إستخدام أدوات تدخلية نشيطة للوحدة الدولية[103] وتمثل هذه الأدوار في:

1) **المحب للسلام:** وتعمل الوحدة الدولية في هذا النمط من الأدوار على إبراز سياسة خارجية متطابقة مع القوانين والأعراف الدولية ومبادئ الأمم المتحدة، ويتميز هذا الدور بالعمل على تقوية الأجهزة الإقليمية والدولية مثل منظمة الأمم المتحدة[104].

2) **قائد التكامل الإقليمي:** ينطوي هذا النمط من الأدوار الإقليمية على إدراك صانع القرار بوجوب إلتزام بلاده بالجهود التعاونية مع الدول الأخرى، لبناء مجتمعات أوسع أو لبناء نظم

---

[103] المرجع نفسه، ص.49.

[104] ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص ص.172-173.

فرعية[105]، وأن له أولوية قصوى في هذا الدور تتمثل في قيادة دول الإقليم نحو توحيدها وتحقيق التكامل والإندماج والوصول إلى الوحدة السياسية.

3) **الموازن الإقليمي:** يقوم هذا الشكل من الأدوار الإقليمية بمسؤولية الدولة في حفظ التوازن القائم بين مجموعة من الدول، بما يتضمنه ذلك من الانحياز إلى مجموعة منها في مواجهة أخرى، بهدف الحفاظ على ميزان القوى الإقليمي.

4) **الوسيط الاقليمي:** ينصرف هذا الدور إلى تحمل الدولة مسؤولية دولية في لعب دور التوفيق والوساطة بين الدول الأعضاء في النظام الإقليمي، والعمل على فض الصراعات والتدخل الإيجابي لتسوية الخلافات الإقليمية بطرق ودية، وإعتماد دبلوماسية كثيفة تعتمد على علاقات حسن الجوار وعدم تبني مواقف سلبية اتجاه الأطراف المنضوية في النظام الاقليمي[106].

ث) **صانع التنمية:** يتضمن هذا الدور إدراك صانع القرار أن لبلاده مسؤولية قيادة قاطرة التنمية وتطور الاقتصادي داخل دول الإقليم، فحسب تصور صانع القرار أن بلاده لديها ما يكفي من القدرات والإمكانيات من أجل خلق تنمية حقيقية من خلال مساعدة الدول الأعضاء. **الأدوار التعاونية السلبية:** تنطوي هذه الأنماط من الأدوار على سعي الدولة إلى العمل على تغيير النظام الإقليمي من خلال التعاون مع القوى الإقليمية أو تثبيت الأوضاع الإقليمية الراهنة[107]، وتتمثل هذه الأنماط في ما يلي:

---

[105] حازم خيري عبد الباسط السيد، مرجع سابق، ص.17.

[106] محمد السيد سليم، مفهوم الدور الاقليمي، مرجع سابق، 30.

[107] المرجع نفسه، ص. 30.

1) **الحليف المخلص:** ينصرف هذا الدور على إدراك صانع القرار لوجوب تقديم حكومته المساعدة والمساندة المستمرة لأفعال وسياسات الحكومة الأخرى، أي التأييد المطلق وتقديم الدعم سواءا في مواقف السياسة الخارجية أو في سلوك الدولة المؤيدة، وهناك أشكال متعددة لهذه المساندة منها المساعدات المتبادلة[108].

2) **الجسر الدولي:** يعتقد صانع القرار في هذا الشكل من الأدوار أن بلاده تمثل حلقة وصل بين الدول أو الأقاليم، أي أنها تعمل عمل المترجم أو وظيفة نقل الرسائل والمعلومات بين الدول وتحقيق التفاهم بينها[109].

ج) **الأدوار المحايدة:** وهذا لا يعني عدم القيام أو لعب أدوار إقليمية، وإنما يقصد بالدور المحايد عدم تبني أدوار أو سياسات معادية لطرف على حساب طرف، أو الإنغماس بعيدا في الشؤون الإقليمية والدولية، أي عدم تبني دور خارجي مكثف ونشيط وتتمثل هذه الأدوار في:

1) **النموذج:** يتضمن هذا الدور ممارسة صانع القرار سياسة بناء نموذج داخلي يحتذي به الأخرون، أي صناعة نموذج يمكن التأثير به على المستوى الخارجي، وكسب نفوذ دولي دون الدخول في ممارسة أدوار على المستويين الإقليمي والدولي.

2) **صانع التنمية المحلية:** يرى صانع القرار أن الأهداف الحقيقية لبلاده هي عدم التدخل في الشؤون السياسية، سواء كانت إقليمية أم دولية، وأن تركز سياساتها فقط على قضايا التنمية الإقتصادية والتكنولوجية الداخلية من أجل بناء إقتصاد تنافسي[110].

---

[108] حازم خيري عبد الباسط السيد، مرجع سابق، ص.19.

[109] محمد السيد سليم، مفهوم الدور الاقليمي، مرجع سابق، 31.

[110] نفس المرجع، ص.32.

3) **المحمية:** ينطوي مفهوم دور المحمي على إدراك صانع القرار لمسئولية الدولة أو الدول الأخرى في الدفاع عن بلاده، مع عدم إمتلاك بلاده لأية توجهات أو واجبات اتجاه بيئتها الخارجية[111].

المحور الحادي عشر: التعاون الأمني في العلاقات الدولية

يعبر التعاون الدولي في مضمونه على الجهود المبذولة بين دول العالم من أجل تحقيق المصلحة المشتركة للدول المتعاونة في سبيل تحقيق الأمن والسلم الدوليين ومواجهة التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية. كما يمكن للتعاون الدولي أن يتم على مستوى الأفراد بين الدول والمجتمعات المختلفة إضافة إلى المنظمات الحكومية وغير الحكومية ويتم التعاون الدولي بصفة رسمية عبر الاتفاقيات والمعاهدات البينية أو الدولية، كما يمكن أن يتجسد في المساعدات الإنسانية والتحركات المشتركة يعد هذ المبدأ من القواعد الأساسية التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة وتدعو إلى تحقيقها.

1- مفهوم التعاون الأمني:

يشمل التعاون الأمني في العلاقات الدولية مجموعة الترتيبات والإجراءات التي تتخذها الفواعل الدولية من وحدات سياسية ومنظمات دولية، لتنسيق السياسات المتعلقة بالأمن ومكافحة التهديدات بمختلف أشكالها، وذلك من خلال وضع مجموعة أليات تساعد على تبادل المعلومات والخبرات وتكثيف الجهود للحفاظ على الأمن الوطني أو الإقليمي أو الدولي.

[111] حازم خيري عبد الباسط السيد، مرجع سابق، ص.19.

كما يمكن القول أن التعاون الأمني الدولي هو تقديم المساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين الدول والمنظمات الدولية من أجل التصدي لمخاطر الجريمة العابرة للحدود كالإرهاب وتجارة السلاح والمخدرات والهجرة غير الشرعية وغيرها. ويستند التعاون الأمني عادة إلى وثيقة تشكل إطاره القانوني أو التنفيذي وهي تمثل صيغة تعاقدية بين فريقين أو أكثر (ثنائية، متعددة الأطراف) يمثلون الجهة أو الجهات المعنية، وشريك أو شركاء التعاون[112].

2- تطور التعاون الأمني في العلاقات الدولية:

يعتبر التعاون الأمني ظاهرة قديمة في المجتمعات البشرية، فإذا ما رجعنا إلى بروز القوى والإمبراطوريات نجد أن مسألة التعاون الأمني كانت حاضرة من خلال التحالفات العسكرية وتوحيد الجيوش لمواجهة عدو أقوى، كما أن هذه الإمبراطوريات كانت تتبادل فيما بينها المعلومات الأمنية والاستخباراتية حول تهديدات معينة، وبعد بروز الدول القومية في القرن الخامس عشر شهد التعاون الأمني تطورا ملحوظا مع بروز مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية على غرار تكريس مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وأصبحت الدول تعتمد على الدبلوماسية كإطار جديد للتعاون الدولي خاصة في القضايا الأمنية من خلال إبرام الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.

وكنتيجة للوضع الدولي الذي كان قائما على توازن القوى شكلت التحالفات والمعاهدات العسكرية إطارا جديدا للتعاون في المجال الأمني كان أخرها حرب نابليون بونبارت على أوروبا التي أدت إلى إنشاء أحلاف عسكرية لمواجهته انتهت باحتلال باريس وإبراهم معاهدات فينا

---

[112] Nicoleta laşan, international relations theory and security , the public administration and social policies review, IV year, no. 2(9) / december 2012, pp. 44-45.

عام 1815، لينتهي نظام توازن القوى في أوروبا بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، ويتشكل وضع دولي جديد ومفاهيم جديدة للتعاون الأمني تمثل في بروز المؤسسات الدولية كإطار للتعاون الأمني على غرار عصبة الأمم التي حاولت تكريس مبدأ الأمن الجماعي[113]، ورغم فشل هذا الإطار المؤسساتي للتعاون الأمني بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى أن جهود التعاون الأمني لم تتوقف لتظهر هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية هدفها تحقيق الأمن والسلم الدوليين من خلال التعاون، هذا الإطار توسع فيما بعد ليأخذ أبعاد إقليمية مع بروز المنظمات والمؤسسات سواء السياسية أو الإقتصادية ذات الطابع الإقليمي

3- أنماط التعاون الأمني في العلاقات الدولية:

يتخذ التعاون الأمني بين الدول والمنظمات الدولية عدة أشكال أبرزها التعاون الدولي في المجال العسكري والإستخباراتي ويتضمن القضايا ذات الطابع العسكري والدفاعي مثل إبرام إتفاقيات الدفاع المشتركة أو الإنضمام إلى حلف عسكري أو إبرام صفقات بيع وشراء الأسلحة، بالإضافة إلى تبادل المعلومات والمسائل الاستخباراتية، وهناك التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والذي يتضمن تنسيق وتكثيف الجهود وتبادل المعلومات وتسليم المجرمين عبر إتفاقيات أمنية، وهناك التعاون في المجال القضائي والجنائي ويشمل مثلا توقيع اتفاقيات التعاون القضائي المشترك التي تبين ظروف تسليم الفارين والمطلوبين للعدالة ، التعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات وتكوين الفنيين والمختصين في أجهزة الأمن[114].

---

[113] جارش عادل، الأمن الجماعي في الواقع الدولي، المركز الديمقراطي العربي، (16.أكتوبر 2016) https://democraticac.de/?p=38670

[114] سمير جاسم راضي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، ع. 45، (2012)، ص ص.121-122.

المحور الثاني عشر: التعاون الأمني الإقليمي

يمثل التعاون الأمن الإقليمي، سياسة مجموعة من الدول، تنتمي إلى إقليم واحد، تسعى للدخول في تنظيم وتعاون عسكري-أمني لدول الإقليم، لمنع أية قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم، على قاعدة التنسيق والتكامل الأمني والعسكري على جبهاتها الداخلية[115].

ويعمل نظام الأمن الإقليمي، على تأمين مجموعة من الدول داخليا، ودفع التهديد الخارجي عنها. بما يكفل لها الأمن والاستقرار. إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف هذه المجموعة، أو تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين دول المجموعة ضمن نطاق إقليمي واحد. انطلاقا من توافق الإرادات، والمصالح الذاتية، والمصالح المشتركة.

ويرى البعض ضرورة توافر خصائص معينة للحصول على تعاون أمني، يؤدي إلى إقامة منظومة أمنية مؤسسية أبرزها: وجود نخب سياسية تلتزم بهذا التعاون الأمني ومؤمنة بفوائده، توافر عناصر خارجية إيجابية ذات مصلحة في قيام واستمرار هذا التعاون. لذا فإن عملية إقامة وإدارة النظام الأمني الإقليمي، تختلف بمضامينها من منطقة إلى أخرى، ومن ترتيب أمني معين إلى آخر، وفقا لشروط قيام هذا النظام وفعاليته، وأوضاع موازين القوى العسكرية القائمة في الإقليم، والتوازنات القائمة بين أطرافه، وتأثير القوى الإقليمية والدولية فيه[116].

---

115 حسبان شكري خليل نزال، النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، كلية الدراسات العليا برنامج الدولية، (2010)، ص.20.

116 علي عواد الشرعة، الآسيان وتجربة التعاون الإقليمي. دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الإستفادة منها، مجلة إنسانيات، ع.8، (1999)، ص ص. 64-65.

1- التعاون الأمني وفق التصور الليبرالي:

هناك اختلاف في المفاهيم المؤسسة لليبرالية لدرجة أنه توجد مجموعة من الاتجاهات داخل المنظور الليبرالي للأمن، لذا ليس هناك بناء نظري موحد ومتماسك لهذه النظرية وإن اشتركت مرتكزاتها الفكرية، وسياقاتها التاريخية، فالليبرالية هي من المنظورات التي تمتلك تصورا أمنيا مخالفا للواقعية، هذا الاتجاه يعتبر الأمن القومي والتحالفات نتاجا لتطبيق المنظور الواقعي .لكن الليبراليين يمتلكون تصورا بديلا يتمثل في الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي، عبر إنشاء منظمات ومؤسسات دولية وإقليمية تعمل على ضمان وتحقيق الأمن والسلام .بطريقة تعاونية وتبادلية بين الدول، ما يعني وجود فاعلين غير الدولة.

وانطلقت الليبرالية من فكر سياسي كلاسيكي وبمجموعة من الأهداف العلمية والمثاليات أساس هذا أن الفرد هو وحدة التحليل الأهم والمطلوب توفير الحقوق له، وأن دور الدولة هو دور جزئي في المجتمع اللبرالي، وهي تتصرف بشكل أساسي كحكم في النزاعات بين الأفراد وضمان توفير الشروط التي يتابعون بها الحصول على حقوقهم كاملة .فرغم وجود اختلاف بين المنظرين الليبراليين إلا أنهم أجمعوا على أهمية الفرد وعلى دور الدولة كوجود محدود لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والبيئي والاقتصادي والذي يمكن الأفراد من التفاعل والكفاح للوصول بخياراتهم إلى النهاية ومع اختلاف الليبراليين كذلك مع الواقعيين في مبادئهم، فقد التقوا معهم في فكرة أن حالة الفوضى التي تميز عالم السياسة تساهم في زيادة انعدام الثقة والريب فيما بين الدول، وتكون عائقا أمام التعاون والسلام .ولكنها تفترض أنها وكما يمكن أن

يكون انسجام في المصالح بين الأفراد داخل الدولة، سيكون انسجام في المصالح بين الدول، وتضمنت الليبرالية عدة اتجاهات فكرية أهمها الليبرالية البنيوية والليبرالية المؤسساتية[117].

ت- الليبرالية البنيوية:

ظهرت فكرة السلام الديمقراطي في ثمانينات القرن العشرين موضحة أن انتشار الديمقراطية من شأنها أن يؤدي إلى زيادة الأمن الدولي، وهي مصدر أساس للسلام، وتعود فكرة السلام الديمقراطي إلى الأبحاث التي قام بها كل من سمول مالفين (Melvin Small) ودافيد سينغر (David Singer) في مقال نشر لهما في صحيفة القدس للعلاقات الدولية عام 1796 تحت عنوان السلام الدائم، الذي حاول الباحثان من خلاله توسيع فكرة ايمانويل كانط المتعلقة بالسلام الديمقراطي والذي اعتبر فيه أن الحكومات الجمهورية تجنح للسلم عكس الحكومات التي يحكمها متسلطون يسعون لتحقيق رغباتهم كما دعم الفكرة فيما بعد كل من (Russet Bruce) ومايكل دويل (Doyle Michael)، فقد أشار بروس روست إلى أن التمثيل الديمقراطي والالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان والترابط العابر للحدود الوطنية هي العناصر الأساسية المفسرة لاتجاه الميل للسلام الذي يميز الدول الديمقراطية، وأن اهتزاز الأمن مرتبط بغياب الصفات والقيم الديمقراطية التي من دونها يحل منطق القوة محل منطق التوفيق.

كما يؤكد اللبراليون أن الحروب بين الديمقراطيات نادرة أو لا وجود لها، وأنه من الأكثر احتمال أن تسوي الديمقراطيات خلافاتها المتعلقة بتعارض المصالح فيما بينها دون استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها ولأن المعايير والقيود المؤسسية المشتركة تعني عدم لجوئها إلى تصعيد النزاعات إلى حد التهديد باستخدام القوة ضد بعضها البعض، وتفضل

[117] سمير جاسم راضي، مرجع سابق، ص ص.226-227.

الوساطة والمفاوضات لحل خلافاتها أو إلى أي شكل من أشكال الدبلوماسية السلمية ويرى "روست" أن القيم الديمقراطية ليست العامل الوحيد الذي يجنب الدول الحرب بل إن القوة والاعتبارات الاستراتيجية تؤثر كذلك في حسابات جميع الدول بما في ذلك الديمقراطيات وأحيانا يكون لهذه الاعتبارات القول الفصل رغم ما للقيم الديمقراطية المشتركة من دور في كبح المعضلة الأمنية وتحقيق المزيد من الأمن والسلام[118].

ث- الليبرالية المؤسساتية:

وجاءت للرد على الواقعية الجديدة التي تزعمها "كنيث والتز"، وظهرت في ثمانينات وأوائل القرن العشرين .ويعتمد أصحاب هذا الطرح أن النمط الناشئ للتعاون المؤسساتي بين الدول يفتح المجال أمام فرص لم يسبق لها مثيل، وأن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار، ويرى روبرت كيوهان Keohane أن بإمكان المؤسسات توفير المعلومات وخفض تكاليف العمليات، وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من أجل التنسيق والعمل على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل فالمؤسسات تساهم في التغلب على العداوة التقليدية بين الدول الأوروبية، ولو أن الأوروبيين تأثروا بالحسابات الضيقة للقوة لما قام أو تلاشى، ويعتبر جوزيف ناي Nye Joseph من أبرز اللبراليين الذي قدم مقاربة القوة الناعمة (كفكرة وسط بين الواقعية واللبرالية وعرف"ناي "القوة الناعمة بأنها القدرة على تحقيق النتائج المرجوة من خلال الجذب والإقناع بدلا من اللجوء إلى الوسائل

[118] edward kolodziej security and international relation, Cambridge University Press, 1st ed, 2005, pp. 181-182.

الإكراه التقليدية، فهي باهضه وغير مضمونة، وبدلا منها تستعمل تكنولوجيا المعلومة والمعرفة التي تعتبر أهم إستراتيجيات لضمان الأمن[119].

ج - الاعتماد المتبادل والسلم الديمقراطي.

يعتقد أنصار الاعتماد المتبادل أن الظاهرة كانت موجودة قبل بداية السبعينيات، ولكن الهيمنة الكبيرة التي مارستها الواقعية على حقل التنظير في العلاقات الدولية جعلت المنظرين لا يلتفتون إليها إلا بعد مجيء روبرت كيوهين وجوزيف ناي، من خلال كتابهما "العلاقات عبر وطنية والسياسة العالمية" عام 1971، والذي يعتبر المرجع الأساسي للمنظرين الليبراليين التعدديين فيما بعد لقد ضم الكتاب مجموعة من المقالات التنظيرية لنخبة من المفكرين الليبراليين الذين رفضوا مقولات الواقعية وتوصيفها لطبيعة وهيكلة السياسة الدولية، خاصة فكرة "مركزية الدولة". هذا الكتاب حفز العديد من المنظرين الليبراليين على تقديم أعمال تنظيرية وتأصيلية وتطبيقية تدعم الطروحات الأساسية لـ "نظرية" الإعتماد المتبادل، وعلى رأس هؤلاء نجد ستانلي هوفمان، ريتشارد مانسباش، بيل فيرجسون وغيرهم[120].

جاءت مقاربة الإعتماد المتبادل لدى المنظور الليبرالي كتحد وكبديل عن النظرة الواقعية ويعتقد الليبيراليين أن العالم في قد عرف تغيرات جوهرية لم يستطع الواقعيون رؤيتها واعتمادها في عمليتي التحليل والتنظير وبالتالي بات من اللازم البحث عن مفاهيم ونظريات جديدة تستوعب التغير الحاصل في البيئة الدولية. وبينما ركز الواقعيون على العلاقات بين

---

[119] باية بعلي، أثر الأزمة الإقتصادية العالمية لعام 2008 في السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير تخصص علاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015. ص ص. 36-37.

[120] باية بعلي، مرجع سابق، ص.38.

الدول فقط، أوضح الليبراليون أن السياسة الدولية باتت مسرحا للعديد من التفاعلات والنشاطات التي تتم بين أطراف أو فواعل من غير الدول، كما أن التأثير المتزايد لهذه الفواعل أصبح يهدد قدرات الدول نفسها على التصرف بشكل مستقل في العلاقات الدولية. بالإضافة إلى تنامي الإعتماد المتبادل بدرجة عالية بين الدول جعل من القوة العسكرية أقل قابلية للاستخدام، وأقل أهمية من الخيار السياسي[121].

ويعتقد الليبراليون أن الإعتماد بين الدول يخلق مصالح متبادلة، والتي قد تكون مكلفة جدا في حالة ما إذا تراجعنا عنها واخترنا اللجوء إلى استراتيجيات الحرب. فالاعتماد المتبادل هو مرادف للسلم، لأنه يؤسس لشروط التعاون بين الدول. ويؤكدون على وجود علاقة وثيقة بين الإعتماد المتبادل والتعاون من جهة، واحتمالات التقليل من الحروب والنزاعات المسلحة من جهة أخرى وهذا بسبب أن الإعتماد المتبادل:

- يوفر مصالح مشتركة ومنافع متنوعة بين الدول ويعزز التفاهم وينزع مشاعر عدم الثقة والشك المتبادل، عن طريق زيادة التبادل التجاري والإتصال والإعتماد المتبادل.

- يعبر عن رضا الدول بالتنازل عن جزء من سلطتها لصالح المؤسسات الدولية، طمعا في تحقيق السلام والإستقرار بالتعاون مع الدول الأخرى عوض العمل المنفرد، كما يروج لذلك الواقعيون الجدد وعليه تصبح المؤسسات الدولية فاعلا فوق- وطني لها من التأثير في السياسات الدولية ما يفوق دور الدول القومية نفسها. وعليه يغدو النظام الدولي نظاما مؤسسيا ذا بنية تعاونية وجماعية.

---

[121] edward kolodziej, Op.Cit, p.183.

ويلخص ديفيد تشارلز الحجج التي يسوقها الليبراليون في التدليل على الارتباط القوي بين الإعتماد المتبادل وتحقيق السلم فيما يلي:

- غالبا ما تفضل الدول التجارة على الحرب. فعلى منوال بعض الكتاب الليبراليين "الدوليين" مثل نورمان انجل وريتشارد كوبدن اللذين قالا بأن الدول تفضل أن تتاجر أكثر مما تحارب، يذهب ريتشارد روزكرانس إلى أن الحرب أصبحت أداة بالية وقديمة بالنسبة للدول التي أصبحت تفضل التجارة، لما أصبحت تقدمه وتسهم به في تطوير اقتصاداتها. وبالنسبة لأخرين من أنصار الإعتماد المتبادل، فإن مجرد الرغبة في تحقيق مكاسب من خلال التبادل بين الدول هو كاف لجعل العلاقات الدولية أكثر تعاونية[122].

-الإعتماد المتبادل هو التوصيف الأهم للنظام الدولي الحالي. فالإعتماد المتبادل هو حقيقة واقعية يجب أخذها بعين الإعتبار لفهم التغيرات التي تحصل في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية. والطرح عبر- مؤسساتي الذي قدمه كل من كيوهين وناي هو رد فعل على برادايم "مركزية الدولة" الذي قدمته الواقعية بعد الحرب. ودون إهمال لدور الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية فإن كيوهين وناي يقترحان الإهتمام بدراسة تأثير الفواعل عبر-وطنية الجديدة من أجل فهم السياسة العالمية.

- السلم يفترض ويقتضي الإعتماد المتبادل. فالإعتماد المتبادل في جانبه الإقتصادي يقلل من اللجوء إلى الحرب، حتى في حالة الإعتماد المتبادل غير المتكافئ، لأن الدولة الأكثر تبعية في علاقة تجارية ما سوف لن تحطم علاقاتها الإقتصادية وتدخل في نزاع لأنها سوف تخسر أكثر.

---

[122] **سمير جاسم راضي، مرجع سابق، ص ص. 227-228.**

- الإعتماد المتبادل يربط الدول ببعضها البعض ويقودها إلى التعاون. فالإعتماد المتبادل يؤدي إلى التقارب بين الدول من خلال التعاون الذي هو ضروري في العلاقات بين الدول. فعن طريق "مبدأ الإقليمية" مثلا يمكن أن يؤدي الإعتماد المتبادل إلى أكبر قدر من الشفافية السياسية بين الأعضاء المشكلين للتجمع الإقليمي. وهذه من شأنها أن تسهل التعاون والأخذ بعين الإعتبار مصالح كل طرف. بالنسبة لبعض الكتاب الذين استلهموا من "الوظيفية" فإن الإعتماد المتبادل يخلق مشكلات مشتركة، تقتضي تعاونا بين الدول لحلها، وهذا ما يبرر ضرورة إنشاء مؤسسات تتولى تأطير هذا التعاون[123].

2- لذا يشكل الإعتماد المتبادل في العلاقات بين الدول وفق الرؤية الليبرالية، بديلا حقيقيا عن علاقات القوة لأنه يقوم على منطق المقايضة والتبادل والمنفعة المشتركة، كما أنه يؤسس لعلاقات دولية سلمية من خلال الإهتمام بالمسائل الإقتصادية والتجارية، في مقابل التقليل والحد من اللجوء إلى التصورات والسياسات الدولية المبنية على فكرة القوة.

المحور الثالث عشر: نماذج للتعاون الأمني لبعض المنظمات الإقليمية

1- منظمة الأمن الجماعي:

هي منظمة حكومية دولية و حلف عسكري تم توقيعه في 15 مايو 1992. حيث قامت 6 دول سوفيتية سابقة تنتمي إلى رابطة الدول المستقلة هي روسيا، أرمنيا، كازاخستان،

[123] صلاح حسن محمد، مها احمد المولى، موقع الدولة في النظام الدولي من منظور المدارس الفكرية الكبرى في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع. 16، (2019)، ص ص.86-87.

طاجيكستان، قيرغيزستان، وأوزباكستان بالتوقيع على معاهدة أمنية جماعية وتعرف أيضا بـحلف طشقند أو معاهدة طشقند، وفي 1993 انضمت ثلاث دول سوفيتية سابقة هي أذربيجان روسيا البيضاء، جورجيا، والمعاهدة ليبدأ سيرانها في 1994. وبعد خمس سنوات، وافقت ستة دول من أصل تسعة أي ما عدا أذربيجان، جورجيا، واوزباكستان على تجديد المعاهدة لخمس سنوات إضافية و في 2002 وافقت الدول الست على إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي كتحالف عسكري. عادت اوزباكستان إلى المنظمة في 2006 لكن انسحبت في 2012

أ- **تأسيس منظمة الأمن الجماعي:** منظمة الأمن الجماعي هي تحالف سياسي عسكري يضم روسيا وستا من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق. تحاول موسكو من خلاله استعادة أمجاد حلف وارسو ومواجهة تطلعات حلف شمال الأطلسي. تأسست المنظمة في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2002 على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في 17 مايو/أيار 1992. أعضاؤها هم كل من روسيا وروسيا البيضاء وكزاخستان وطاجيكستان وأوزبكستان وقرغيزستان وأرمينيا، وقد انسحبت من المنظمة كل من جورجيا وأذربيجان. يقع مقر المنظمة في العاصمة الروسية موسكو، ولها أمانة عامة دائمة، في حين تتناوب الدول الأعضاء على رئاسة المجموعة، وتستمر الفترة الرئاسية لسنة واحدة[124].

ب- **أهداف منظمة الأمن الجماعي:** تسعى المنظمة إلى تحقيق جملة من الأهداف في المجالين السياسي والعسكري، أبرزها:

---

[124] وهيبة إيمان عبد الله، إستراتيجية روسيا في السيطرة على آسيا الوسطى، ومستقبل رابطة الدول المستقلة -CIS-، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (2018/2017)، ص ص. 33-34.

-ضمان الأمن الجماعي والدفاع عن سيادة أراضي الدول الأعضاء واستقلالها ووحدتها.

-التعاون العسكري والحفاظ على الأمن والسلم في المنطقة.

-محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وينص ميثاق المنظمة على امتناع الدول الأعضاء عن استعمال القوة أو التهديد فيما بينها، وعن الانضمام إلى أحلاف عسكرية أخرى. كما نص على أن الاعتداء على أي عضو في المجموعة يعتبر اعتداء على بقية الأعضاء[125].

تواجه أطراف المعاهدة تحديات كثيرة منها توحيد الموقف بشأن عسكرة الاتفاقية وهو الهدف الذي تسعى روسيا إلى تحقيقه بغرض مواجهة أطماع حلف الشمال الأطلسي ومحاصرة تطلعاته في القارة الآسيوية. وقد أثار المسعى الروسي العديد من المخاوف لدى بعض أطراف المعاهدة التي رأت فيه محاولة لإحياء حلف وارسو والتضييق على خياراتها وسياساتها السيادية

في أكتوبر 2007 وقع رؤساء الدول الأعضاء في منظمة الأمن الجماعي أثناء قمتهم في العاصمة الطاجيكية دوشنبيه على بروتوكول يتضمن آلية تقديم المساعدات العسكرية التقنية للدول الاعضاء في المنظمة، في حال ظهور تهديد بالعدوان عليها، او في حالة العدوان الفعلي عليها. أما المسائل العملية لتقديم مثل هذه المساعدات أثناء وقوع العدوان فتجري تجربتها من خلال المناورات العسكرية المشتركة التي تنظمها قيادات الأركان على 3 مستويات: إستراتيجي وميداني وتكتيكي. وقد جرت المرحلة الأولى للمناورات في أرمينيا في يوليو 2008، ثم جرت المرحلة الثانية في موسكو. فيما اشترك في المرحلتين الثالثة والرابعة القوات المرابطة في

[125] نفس المرجع، ص.35.

القاعدة العسكرية الروسية 102 الموجودة في الأراضي الأرمنية، وكذلك قوات أرمينية وقوات عائدة للدول الأعضاء الأخرى.

2- رابطة كومنولث الدول المستقلة

في الثامن من ديسمبر 1991 وقع قادة روسيا وأوكرانيا وروسيا البيضاء في عاصمة الأخيرة على اتفاق لتشكيل اتحاد جديد يحل محل الاتحاد السوفيتي.

إن وجود الكومنولث وبقاءه يعتمد على الدور القيادي لروسيا في اعادة التكامل العسكري والسياسى والاقتصادى حيث لا تزال كثير من دول الكومنولث تخشى أن تستغل روسيا الكومنولث كبوابة خلفية لاستعادة دورها الاستعماري القديم.

وباستثناء دول البلطيق (إستونيا ولاتفيا وليتوانيا) التي أحجمت عن المشاركة فإن بقية الجمهوريات الخمسة عشر توالت بين عامي 1991 و1994 على التوقيع على هذا الاتفاق واتخذ من عاصمة روسيا البيضاء مركزا لهذا الاتحاد الجديد وحمل الاتفاق اسما روسيا مبهما وهو ائتلاف الدول المستقلة في حين يعرف في الثقافة الغربية بكومنولث الدول المستقلة وجاء الإعلان عن ذلك يوم 21 ديسمبر 1991 في مدينة بكزاخستان[126].

أ- أهداف وسياسات الكومنولث:

بنى الكومنولث على مجموعة من الأهداف منها:

---

[126] جانا بوريسوفنا، رابطة الدول المستقلة تستعيد تماسكها، مجلة البيان، (15 أكتوبر 2009)
https://www.albayan.ae/opinions/2009-10-15-1.480493

- تنسيق التعامل مع الترسانة النووية الموروثة عن الاتحاد السوفيتي.

- النهوض بالأحوال الاقتصادية انطلاقا من مبدأ حرية انتقال السلع والبضائع.

- الاتفاق على تدعيم العلاقات الخارجية بين الدول الأعضاء.

- التعاون في مجالات الدفاع العسكري.

- تنظيم الهجرة عبر حدود هذه الدول.

- بذل الجهود المشتركة لحماية البيئة.

وكغيره من الاتحادات هناك مجلس قمة يؤلفه رؤساء الدول الأعضاء إضافة إلى مجلس لرؤساء الوزراء ومجلس للوزراء خاصة على مستوى وزارات الدفاع والخارجية والاقتصاد. إلخ.

وتبنى سياسة الاتحاد على التعاون مع المنظمات الدولية كمنظمة العمل الدولية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة غوث اللاجئين، والاتحاد الأوروبي.

ومنذ منتصف التسعينيات ركز الاتحاد على قضايا مكافحة الإرهاب بعد توتر الصراع الداخلي في عديد من دول الكومنولث بسبب النشاط السياسي والعسكري للحركات الإسلامية كالتي شهدتها قرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان.

ومع أحداث سبتمبر 2001 تسيطر على اجتماعات رؤساء دول الاتحاد قضايا الأمن وبصفة خاصة بعد انتشار القوات الأميركية في وسط آسيا وجورجيا[127].

[127] حسن ناصر عبد الحسين، تحديات استعادة المكانة الدولية لروسيا الاتحادية، مجلة مركز دراسات الكوفة، ع. 50، (2018)، ص ص. 126-127.

لكن في الوقت الذى تزايدت فيه جهود التكامل، كانت هناك ميول انفصالية تتولد بداخل الكومنولث للأسباب التالية:

- الخوف من تنحى روسيا عن دور الزعامة لعدم اطمئنانها لوضع الكومنولث نتيجة لبعض الأخطاء السياسية الفادحة وأيضا استمرار التدهور الاقتصادي

- التأثير العكسي للتدخل الغربي: ففي الأعوام الأخيرة تغلغلت القوى الغربية بتدخلها فى شئون الكومنولث، فقد تقدمت واشنطن بنفوذها السياسي والعسكري في أوكرانيا وروسيا البيضاء من خلال قنوات عديدة كما قام الغرب بتحريض الدول المركزية للابتعاد عن روسيا وذلك بتقديم المساعدات مختلفة الاشكال لهم. كما أن مشروع توسيع الناتو شرقا قد أضعف الكومنولث من خلال مساعداته لتلك الدول في البناء العسكري وعلميات حفظ السلام ولقد كثفت روسيا جهودها لإتمام الالتحام بين أعضاء الكومنولث وأوضحت ان هدفها هو تحويل الكومنولث الى اتحاد ذي تكامل سياسي واقتصادي يتمتع بوضع مؤثر بالنسبة لوزنه وثقله في المجتمع الدولي، ومن الواضح أن موسكو قد بيتت النية على ان تعمل من خلال الكومنولث على تعضيد مركزها كقوة استراتيجية عظمى، وأيضا اقامة حصن قوى ضد انتشار وتوسيع الناتو شرقا[128].

ب- تتطور التعاون الأمني في كومنولث الدول المستقلة

رابطة تتكون من 12 دولة كانت تكوِن في السابق جمهوريات الاتحاد السوفييتي. وهذه الدول الأعضاء هي: أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وروسيا البيضاء، وكازاخستان، و قرغيزستان،

[128] نفس المرجع. ص.127.

ومولدوفا، وروسيا، وطاجكستان، وتركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان وعاصمة الرابطة هي مينسك في روسيا البيضاء.

كان الاتحاد السوفييتي (السابق) يتكون من 15 جمهورية. وفي عام 1991 بدأت الجمهوريات في إعلان استقلالها، وبدأ الاتحاد السوفييتي ينقسم إلى أجزاء. وكونت الاثنتا عشرة جمهورية كومنولث الدول المستقلة في ديسمبر من العام نفسه، في وقت قصير قبل أن يختفي الاتحاد السوفييتي. والثلاث جمهوريات السابقة التي لم تنضم إلى المنظمة هي: استوينا، ولاتفيا، وليتوانيا[129].

وتكونت كومنولث الدول لعدة أسباب منها، أراد الكثير من الدول الأعضاء المحافظة على الروابط الاقتصادية التي كانت بينها كجمهوريات سوفييتية سابقة، فعملوا على بناء قوة عسكرية مشتركة تستطيع صيانة استقلال أراضي كل دولة في هذه المنظمة. وكان اعتقاد أعضاء المنظمة أيضا أن الكومنولث ربما يطمئن بقية دول العالم بأن أسلحة الاتحاد السوفييتي (السابق) النووية سوف تبقى تحت سيطرة قيادة واحدة. وفعلا وضعت الأسلحة تحت سيطرة المنظمة.

وعلى الرغم من أن هذه المنظمة كانت تهدف إلى مساعدة الجمهوريات السابقة على الاستمرار في العمل المشترك، إلا أنهم سرعان ما بدأوا في النزاع حول موضوعات مختلفة. لقد هدف كومنولث الدول المستقلة في الأساس إلى تكوين قوة عسكرية واحدة لكل أعضائه، إلا أن كلا من أذربيجان وروسيا البيضاء وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا قررت أن تنشئ قواتها المسلحة

---

[129] نورهان الشيخ، كومنولث الدول المستقلة في مواجهة الإرهاب، يومية الخليج الإماراتية، (19/11/2015)
http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/49a0a3d6-ff3d-49c1-9511-ba4269b17eab

الخاصة بها. وطالبت روسيا بمنطقة القرم الأوكرانية بصفتها شبه جزيرة مهمة من الناحية الاستراتيجية في البحر الأسود. ورفض معظم أعضاء كومنولث الدول المستقلة فكرة روسيا لإنشاء سوق اقتصادية مشتركة يستمر فيها الروبل ـ الوحدة النقدية السوفييتية ـ في التداول. وبدلا من ذلك فإنها اختارت أن تنشئ عملاتها الخاصة بها[130].

ويعتقد الخبراء أن الكثير من مشكلات هذه المنظمة تنشأ من عدم وجود هدف وبناء واضحين. وترى روسيا أن كومنولث الدول المستقلة يجب أن تستمر. ولكن الأعضاء الآخرين يعبرون عن خوفهم من أن روسيا ـ بحجمها وقوتها الكبيرة ـ سوف تسيطر على هذه المنظمة ويرى بعض الأعضاء أن كومنولث الدول المستقلة اتحاد مؤقت يساعد فقط الجمهوريات السابقة على الاستقلال الحقيقي. ولا يملك كومنولث الدول المستقلة ميثاقا يوضح واجباته وسلطاته، وينقصه أيضا سلطة حاكمة تتخذ القرارات وتتعامل مع النزاعات. ويتساءل الكثير من الناس في الدول الأعضاء عن جدواها.

المحور الرابع عشر: التعاون الأمني في إطار الأحلاف العسكرية

أولا: نموذج حلف شمال الأطلسي

منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، هو حالف عسكري أنشأ في 4 أبريل 1949 والذي كان يهدف إلى خلق التوازن مع الجيوش السوفيتية المتمركزة في وسط وشرق أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، يتشكل حلف الناتو من 28 دولة بينها دول كانت مؤسسة للحلف، ودول انضمت إليه فيما بعد أعضاء حلف شمال الأطلسي الأصليين هم بلجيكا، كندا، الدنمارك، فرنسا،

[130] اسماء احمد شوكت، على عبد البديع، القيادة السياسية والتغير فى السياسة الخارجية الروسية تجاة دول آسيا الوسطى ، المركز الديمقراطي العربي، (26 جويلية 2016). https://democraticac.de/?p=34651

ايسلندا، ايطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النرويج، البرتغال، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة. ثم انضمت كل من اليونان وتركيا 1952 ألمانيا الغربية، إسبانيا 1982، جمهورية التشيك وهنغاريا وبولندا عام 1999، بلغاريا، استونيا، لاتفيا، ليتوانيا، رومانيا، سلوفاكيا وسلوفينيا 2004 وألبانيا وكرواتيا 2009. انسحبت فرنسا من القيادة العسكرية الموحدة لحلف شمال الاطلسي في عام 1966 لكنها بقيت عضوا في المنظمة، واستأنفت موقفها في القيادة العسكرية لحلف الناتو في عام 2009. ويتخذ الناتو من العاصمة البلجيكية بروكسل مقرا لقيادته[131].

الأهداف: كان دور الحلف في فترة التأسيس تولي مهمة الدفاع عن أوروبا الغربية ضد الاتحاد السوفياتي والدول المشكلة لحلف وارسو آنذاك في سياق الحرب الباردة. وتساهم كل الدول الأعضاء في الحلف بنصيب من القوى والمعدات العسكرية. يؤكد الحلف أن هدفه الرئيسي هو حماية سيادة وحرية وأمن كل أعضائه بكل الوسائل السياسية والعسكرية

مناطق تدخل الحلف

- تدخل الناتو في البوسنة والهرسك عام 1995 ونشر قوات حفظ السلام فيها.

- قام بضربات جوية على يوغسلافيا بسبب الصراع في كوسوفو عام 1999، ودخول قوات الناتو كوسوفو.

- أرسل قوات إلى مقدونيا لمهمة حفظ السلام عام 2001.

- كلف الحلف بمهمة قوات المساعدة الأمنية الدولية (إيساف) في أفغانستان عام 2003.

---

[131] محسن حساني ظاهر مديهش العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة : دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية ، الأردن: دار الجنان للنشر، ط.1، 2012، ص ص.82-85.

وبالإضافة إلى المهام العسكرية يقوم الحلف بدور آخر مثل أعمال الإغاثة الإنسانية، كما في حالتي تدخل قواته للتخفيف من آثار الزلزال الذي ضرب باكستان عام 2006، وإغاثة المتضررين من الإعصار كاترينا الذي ضرب الولايات المتحدة عام 2006.

- **مبادرات الحلف**

أعلن الحلف عن عدد من المبادرات، من أهمها مبادرة الشراكة من أجل السلام سنة 1994 تحت مسمى دعم العلاقة مع البلدان التي تقع على أطراف الحلف الأطلسي، مثل البوسنة وصربيا والجبل الأسود، والتعاون معها. وكذلك توقيع اتفاق تأسيسي لمجلس "الناتو روسيا" عام 1997 لمنح روسيا دورا استشاريا في مناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك. ومع بداية الصراع في كوسوفو علقت روسيا كافة علاقاتها مع الناتو، ليتم تفعيل مجلس الناتو روسيا بشكل رسمي عام 2002. وأيضا مبادرة إسطنبول للتعاون -التي أعلنت عنها قمة الحلف عام 2004- الداعية إلى ما سمته التعاون مع دول الشرق الأوسط لتعزيز الاستقرار ودعم السلام في المنطقة[132].

- **الهيكل التنظيمي:**

يعتبر مجلس شمال الأطلسي الهيئة الرئيسية المكلفة باتخاذ القرار السياسي في الحلف، ويجتمع مرة كل أسبوع، أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك، على مختلف المستويات. يرأسه الأمين العام الذي يساعد الأعضاء على التوصل إلى اتفاق بشأن القضايا الرئيسية. يضم الحلف أيضا شبكة من اللجان تتولى التعامل مع جميع الموضوعات المدرجة في جدول أعمالها،

[132] نفس المرجع، ص.81.

بدءا بالقضايا السياسية وصولا إلى القضايا الفنية الأكثر تعقيدا. عند تنفيذ قرارات سياسية لها اعتبارات عسكرية، تكون الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة هي اللجنة العسكرية وهيكل القيادة العسكرية.

كما يمتلك حلف شمال الأطلسي قوات دائمة محدودة تحت تصرفه، وعند موافقته على عملية عسكرية، تشارك الدول الأعضاء بقواتها على أساس تطوعي. والأمين العام هو أعلى موظف مدني دولي في الحلف، وهو مسؤول عن توجيه عملية التشاور واتخاذ القرار، وهو كذلك المتحدث الرئيسي باسم الحلف ويرأس الموظفين الدوليين التابعين للمنظمة.

- **أسباب تشكيل الحلف**

شكل حلف شمال الأطلسي بناء على معاهدة شمال الأطلسي، والتي تم التوقيع عليها في واشنطن في 04 أفريل 1949 لأن أوروبا مجتمعة، بفعل نتائج الحرب العالمية الثانية، أصبحت أطرافا تابعة للمركز الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وأصبحت مدينة برلين الألمانية منطقة تلاقي القوتين العسكريتين الأمريكية والسوفييتية، النقطة الفاصلة بين غرب أوروبا وشرقها، وغدت أوروبا المنقسمة على ذاتها، إلى غرب وشرق، بحاجة إلى حماية عسكرية من خارجها، فتشكل حلفان: حلف شمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وشكل مظلة عسكرية لحماية أوروبا الغربية من التمدد الشيوعي، خاصة بعد ازدياد نفوذ الأحزاب

الشيوعية في فرنسا وايطاليا واليونان، وحلف وارسو الذي ضم الإتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية[133].

ولعب توازن القوى النسبي بين الحلفين دورا مهما في منع الحرب عن أوروبا لأكثر من أربعين عاما. لكن بعد زوال الخطر الشيوعي او انهيار الإتحاد السوفياتي وحلف وارسو، كان من المفترض انتهاء حلف الشمال الأطلسي، نظرا لزوال الأسباب التي نشأ من أجلها وبالتالي اعتبار حلف الشمال الأطلسي من مخلفات الحرب الباردة[134].

لكن حلف الشمال الأطلسي بقي موجودا وبدأ يبحث عن وظائف جديدة له بعد الحرب الباردة حيث استطاع هذا الحلف التكيف مع المستجدات رغم اختفاء أسباب ومبررات وجوده كما وسّع من نطاق وظائفه فعلى الصعيد الخارجي مازال الحلف يقوم بمهامه في مواجهة احتمال تنامي القوة الروسية في الشرق، كما يعمل على حماية الأعضاء من أي تهديد آخر غير الروسي تحت غطاء الحرب على الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، والمطروح بقوة هو توسيع الحلف نحو أوروبا الشرقية وصولا إلى دول ربطة الدول المستقلة والبلطيق على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين أعضاء الحلف لأسباب عديدة كان أبرزها أن الحلف تعرض لصعوبات عدة في إطار البحث عن دور جديد له، حيث أن مجرد سعي الحلف للقيام بدور عسكري كبير خارج القارة الأوروبية يشكل تحولا في إستراتيجيته ودوره[135].

---

[133] نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف الناتو بعد الحرب الباردة، أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط.1، 2003)، ص ص.30-33.

[134] محسن حساني ظاهر مديهش العبودي، مرجع سابق، ص ص. 101، 102.

135 محمد حمدان المصالحة، إستراتيجية حلف الأطلسي في النظام الدولي الراهن، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع.36، (أفريل 2001)، ص ص.18-19.

وتعد خطوة توسيع الحلف ليضم أعضاء من أوروبا الشرقية والوسطى تغيرا جوهريا في توجهات الحلف، إذ لم تكن فكرة تدخل الحلف في النزاعات الدولية خارج حدود القارة الأوروبية سهلة، لكن الدور الذي تولاه الحلف في أفغانستان والحديث عن دور في إقليم دارفور السوداني، كذاك في الشرق الأوسط، يشير إلى نجاح عملية التحول في ميثاق الحلف، ورغم ذلك فان حلف الشمال الأطلسي يشهد خلافات داخلية بشأن خطط توسيع عضويته ونطاق أهدافه أيضا، كما توسّ ع المفهوم الإستراتيجي للحلف في شكله ونمطه الجديد ليشمل إدارة الأزمات والشراكة في تحمل الأعباء بين ضفتي الأطلسي.

وفي سبيل هذا قام الحلف الأطلسي بالعديد من التدخلات لإدارة بعض الأزمات الدولية لعل من أبرزها التدخل في السودان دارفور وفي منطقة البلقان كوسوفو، هذه الأخيرة عرفت استقرار سياسيا في عهد القائد اليوغسلافي الراحل جوزيف بروز تيتو، الذي استطاع إخماد النعرة العرقية بفضل سياسة القمع لفرض الوحدة الوطنية وسن قوانين تمنع التطرق إلى موضوع العرقية. وهذا يعني أن البركان العرقي كان في مرحلة إخماد ثم تلته مرحلة هيجان بعد وفاة تيتو. وهذا ما حدث في أواخر السبعينات حين شهد إقليم كوسوفو انتفاضة ألبانية بقيادة الطلبة، الذين طالبوا بتحسين أوضاعهم الاجتماعية ثم تحولت المطالب إلى سياسية[136].

تجسد منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الصلة الأطلسية التي تربط أوروبا وأميركا الشمالية ضمن تحالف دفاعي وأمني فريد من نوعه ويبقى الهدف الرئيسي والدائم للناتو كما تم تحديده في معاهدة واشنطن الحفاظ على حرية وأمن جميع أعضائه بالوسائل السياسية والعسكرية.

[136] نفس المرجع، ص. ص.26.

وفي هذا الإطار فقد تولى الناتو الدفاع المشترك عن اعضائه منذ تأسيسه عام 1949 كما انه يشكل منتدى اساسيا للتشاور في قضايا الأمن التي تهم مصلحة أعضائه وركنا جوهريا للسلام والاستقرار في الفضاء الأوروبي – الأطلسي. كشفت الهجمات الإرهابية التي ضربت الولايات المتحدة يوم 11 سبتمبر 2001 حيث تم استعمال المسافرين على الخطوط الجوية كسلاح دمار شامل – كشفت مدى التغييرات الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة وهشاشة المجتمع المعاصر امام التهديدات الأمنية الجديدة، وللرد على هذه التهديدات، وضع الحلفاء موضع التنفيذ المادة 5 من معاهدة واشنطن المتعلقة بالدفاع المشترك للناتو وهي المرة الاولى التي يتم فيها تقديم مثل هذا الدعم السياسي والفعلي للولايات المتحدة في لحظة حرجة، وعلاوة على ذلك ومنذ تلك الفترة قدم الحلفاء دعما للولايات المتحدة في ردها على الهجمات الارهابية واتخذوا الخطوات الضرورية لتعزيز قدرة الناتو على التعامل مع الخطر الناجم عن الإرهاب الدولي.[137]

ثانيا: حلف شمال الأطلسي والتهديدات الأمنية الجديدة

لا شك في ان احداث 11 سبتمبر 2001 قد فجرت صدمة عنيفة لدى الحلف وكان الناتو قد باشر قبل ذلك ببضع سنوات بتكييف ثقافة عمله للأخذ بعين الاعتبار تطور البيئة الأمنية، ففي عام 1999 اعتمد الحلفاء عقيدة استراتيجية جديدة وقد اعتبرت هذه الوثيقة التي تركز على التهديدات الامنية التي تواجه الحلفاء وطريقة معالجة تلك التهديدات، تلك المخاطر الامنية أنها متعددة الاتجاهات وغالبا ما يصعب توقعها وأولت انتباها خاصا للتهديد الناجم

[137] محمد الحسيني، حلف شمال الأطلسي والتحديات الأمنية الكثيرة في القرن الواحد والعشرين، يومية النبأ الكويتية، (16 أكتوبر 2008)، ص ص. 26-27.

عن انتشار أسلحة الدمار الشامل وسبل الحصول عليها كما بينت هذه الوثيقة ان مصالح الحلفاء الامنية قد تتعرض لمخاطر جسيمة اخرى مثل الافعال الارهابية والتخريب والجريمة المنظمة وقطع موارد المصادر الحيوية[138].

ولمواجهة مثل تلك المخاطر، اعتمد الحلفاء جملة من المبادرات التي تهدف الى تحسين قدرات الحلف العسكرية وتشجيع التعاون سواء كان ذلك بين الدول الاعضاء او مع دول الشراكة والمنظمات الدولية الاخرى، كما انها تشمل مبادرة القدرات الدفاعية وهي برنامج رفيع المستوى اعتمد عام 1999 لتفعيل القدرات العسكرية ردا على البيئة الأمنية الجديدة واقامة مركز اسلحة الدمار الشامل عام 2000 حيث يتبادل الحلفاء المعلومات حول هذا النوع من الأسلحة ويسعون لتنسيق الرد الأكثر ملاءمة وكذلك تطور الهوية الاوروبية في مجال الأمن والدفاع داخل الحلف لتمكين الدول الاوروبية الاعضاء في الحلف من تحمل المزيد من المسؤوليات في هذا المجال.

لقد اضافت الهجمات الارهابية التي وقعت يوم 11 سبتمبر 2001 حاجة ملحة جديدة الى هذه الجهود مما حدا بالناتو لإجراء مراجعة شاملة لأنشطته وسبل عمله أدت الى قيام قادة الحلفاء باعتماد جملة من الاصلاحات والمبادرات والبرامج في قمة براغ في شهر نوفمبر 2002 وفي الوقت ذاته نشرت 14 دولة من الحلفاء قواتها في افغانستان اولا لدعم العملية التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم القاعدة وهي مجموعة ارهابية مسؤولة عن تلك

---

138 أحمد بوخريص التحول الإستراتيجي لحلف الناتو بعد الحرب الباردة مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية المركز الديمقراطي العربي ع. 02، (ديسمبر "2018)، ص ص. 89-92.

الهجمات ونظام طالبان الذي قام بإيواء تلك المجموعة ومن ثم في مهمة متابعة حفظ السلام وقوة الاسعاف الأمنية (ايساف) في كابول[139].

علاوة على ذلك وبناء على طلب من بعض الدول الاعضاء التي تلعب دورا فاعلا في هذه المهام ومن أجل الاستمرار في العمل فقد تسلم الناتو مسؤولية قيادة قوة ايساف ويدرس حاليا امكانية تسلم عمليات مشابهة خارج نطاق الفضاء الأوروبي – الأطلسي.

ورغم بروز بعض التناقضات بين الدول الاعضاء احيانا حول المسائل الاكثر ملاءمة للرد على التهديدات الامنية الجديدة إلا ان الجميع على رأي بأن مثل هذه التهديدات قد تأتي من خارج الفضاء الأوروبي – الأطلسي وانه لا يمكن تسويتها عن طريق منظمة واحدة او التعويل على هياكل دفاعية مصممة لمواجهة نزاعات عسكرية تقليدية، بل ينبغي على الحلف ان يتعامل مع منظمات متخصصة اخرى وان يتكيف لمواجهة التحديات المختلفة الجديدة، وعليه فإن الناتو الذي كان في البدء حلفا ضمن حدود جغرافية محددة أصبح يدرك أن الخطر على الأمن لم يعد مقتصرا على المكان والتوقعات بل عليه ان يهيئ نفسه لمواجهته متى واين يقع.

علاوة على ذلك، وبغية بناء مناخ أكثر دينامية يقوم الناتو بربط علاقات وطيدة مع منظمات دولية اخرى من بينها الاتحاد الاوروبي ومنظمة الامن والتعاون الاوروبية والامم المتحدة وحتى منظمة الصحة العالمية ومع دول اخرى غير اعضاء تشمل روسيا واوكرانيا وشركاء في كل من الفضاء الاوروبي الاطلسي وفي منطقة المتوسط بشكل عام[140].

---

[139] نفس المرجع، ص.95.

[140] محمد الحسيني، مرجع سابق، ص.27.

المحور الخامس عشر: التعاون الأمني وسياسات الدفاع

أولا: التعاون الأمني وسياسة الدفاع المشترك للاتحاد الأوربي

السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي The Common Security and Defence Policy CSDP، المعروفة سابقا باسم السياسة الأوروبية للأمن والدفاع The ESDP European Security and Defence Policy، هي عنصر رئيسي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي وهي مجال من سياسة الاتحاد الأوروبي يغطي الدفاع و الجوانب العسكرية ، فضلا عن إدارة الأزمات المدنية. كانت ESDP قد خلفت الهوية الأوروبية للأمن والدفاع تحت قيادة الحلف الأطلسي ، ولكنها تختلف بوقوعها ضمن اختصاص الأوروبي نفسه، بما في ذلك البلدان التي لا ترتبط بعلاقات مع منظمة حلف شمال الأطلسي رسميا.

سياسة الأمن والدفاع المشترك هي من صلاحيات المجلس الأوروبي، أحد مؤسسات الاتحاد الأوروبي، حيث يجتمع رؤساء الدول الأعضاء. وللممثل السامي للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية كاثرين أشتون ، أيضا دور هام. في منصبها كرئيس للعلاقات الخارجية للمجلس، وتدرس القرارات التي يجب اتخاذها قبل أن يتم تقديمهم إلى المجلس. وقد ابعت السياسة الأمنية الأوروبية عدة مسارات مختلفة خلال عقد 1990، وتطور في وقت واحد داخل الاتحاد الأوروبي الغربي وحلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي نفسه[141].

جامعة تبسة
المجلس العلمي
كلية الحقوق

141 حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية م. 25، ع.01، 2009، ص ص.651-653.

بدأت أطر التعاون الأمني الأوروبي مع معاهدة ماستريخت التي وقعت في 7 فيفري 1992 ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993 وأسست الاتحاد الأوروبي الذي هدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومات الأوروبية، في الشؤون الاقتصادية والمالية، وأنشئت السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد، ودفاعية ُتستكمل بسياسة دفاعية مشتركة عندما تنضج الظروف، والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية[142]. وجاءت معاهدة أمستردام 1997 مكملة لهذا المشروع، فأكملت عملية الدمج من خلال إدخال أوروبا الغربية داخل الاتحاد لأوروبي وجعل المهمات الدفاعية جزءا لا يتجزأ من آليات قرار الاتحاد وحدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وأهدافها وهي:

- حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد.

- صيانة استقلال الاتحاد، وقد اتخذ هذا الإعلان بعدا سياسيا أكثر منه دفاعيا في نص ماستريخت، ويتبين ذلك من الإضافة التي وردت في معاهدة أمستردام 1997 والتي نصت على ضرورة الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوروبي، وعن حدوده الخارجية بوجه أي اعتداء محتمل وهو مفهوم واسع النطاق له بعد دفاعي خارجي وأمني داخلي في آنٍ معا.

- المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

- تعزيز التعاون الدولي مع أفضلية للجوار الأوروبي حسب اتفاقية لشبونة 1992

142 عبد الحليم سالم، كل ما تريد معرفته عن معاهدة "ماستريخت" التجارية الأوروبية ومزاياها، يومية اليوم السابع المصرية،(الإثنين، 09 ديسمبر 2019) https://www.youm7.com/

- دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان[143].

ويعتبر إعلان سانت مالو كانون الأول 1998 خطوة مهمة في تطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة. حيث وافق رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير والرئيس الفرنسي جاك شيراك على "أن تكون للاتحاد القدرة على التحرك المستقل، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة، وكذلك الأدوات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القوات، من أجل الرد السريع على المخاطر الجديدة والاستجابة للالتزامات الدولية.

كما ألزموا أنفسهم بأن هذه المهمة يجب أن تكون بالتوافق مع الالتزامات الدولية لهذه الدول في إطار حلف الناتو مما أسهم في إيجاد حلف شمال الأطلسي فعال باعتباره أنه يمثل أساسا للدفاع الجماعي بين أعضائه. وجاء في المادة الثالثة من الإعلان: من أجل أن يتخذ الاتحاد الأوروبي قرارات ويوافق على العمل العسكري في حال عدم تحرك الناتو، فإن الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون له هياكل ملائمة وقدرة على تحليل المواقف ومصادر الاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي"، وتأتي أهمية هذا القرار كونه مكن الاتحاد من التدخل العسكري دون العودة للناتو[144].

وفي اجتماع مجلس أوروبا في كولن في 3-4 حزيران 1999 فقد تم إنشاء ما يسمى بالسياسة واعتبارها كجزء من السياسة الخارجية والأمنية، وتم ESDP الأمنية والسياسة الدفاعية وضع الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، وتم تدشينه في قمة

---

[143] حسين طلال مقلد، مرجع سابق، 621- 623.

[144] سرور طالبي المل، حقوق الإنسان في إطار المعاهدات الأوروبية التأسيسية، مركز جيل البحث العلمي، مجلة الجنان لحقوق الإنسان، ع.02، (جويلية 2011)، ص ص.15-16.

هلسنكي، حيث تضمن عددا من الهياكل المؤسسية المحورية. وقد تم وضع هذه المؤسسات موضع التنفيذ ما بين تشرين الأول 1999 وآذار 2000 وهي تتضمن:

-1 تعيين "خافير سولانا"" كأول ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، وهو المنصب الذي استحدثته قمة أمستردام فأصبح بذلك ممثلا أعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

-2 إنشاء اللجنة السياسية والأمنية التي تشمل موظفين رسميين (على درجة سفير) من أعضاء الاتحاد الأوروبي.

-3 إنشاء لجنة عسكرية أوروبيةEMC وهي أعلى كيان عسكري في الاتحاد الأوروبي، وظيفتها تقديم النصيحة العسكرية والتوصيات إلى المجلس الأوروبي.

-4 إنشاء خلية تخطيط عسكرية للاتحاد، وذلك بعد الاتفاق بين الدول الثلاث الكبرى في الاتحاد الأوروبي (بريطانيا - فرنسا - ألمانيا)[145] .

قمة هلسنكي 10-11 كانون الأول 1999 وتم الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلم وعمليات إدارة الأزمات: "بحلول كانون الأول، يتم إنشاء قوات تصل مابين 50 ألفا إلى 60 ألفا جندي قادرة على الانتشار خلال 60 يوما وقادرة على الاستمرار مدة عام على الأقل.

---

145 عبد العزيز صدوق، سيدي علي باكنا، محمد أوفيست، بناء الاتحاد الاروبي..النشأة..التاريخ..المؤسسات، مركز راشيل كوري لحقوق الإنسان، (13 مارس 2014) http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=13154

قمة نيس 8-9كانون الأول 2000: وضعت الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية، وأقرت القمة لجنتي تسيير القوة الأوروبية وهما اللجنة السياسية والأمنية وتضم المندوبين الدائمين، واللجنة العسكرية وتضم رؤساء أركان الجيش. وانتهت القمة بصيغة توفيقية بين الرغبتين الأوروبية والأمريكية، حيث جرى حذف الفقرة التي اعترضت عليها مادلين أولبرايت، والتي كانت تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف الناتو، أي سقط الاقتراح الفرنسي الذي كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوة الأوروبية.

معاهدة لشبونة 13 ديسمبر 2007 التي دخلت حيز التنفيذ قبل كانون الثاني 2009 هذه الإتفاقية حققت تقدما في مجال السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة وخطت خطوات نحو تطوير الدفاع الأوروبي وذلك عبر:

1. توسيع مجال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، وعملياتها حسب المواد (المادة 27 و28 فقد تضمنت فقرة حول الدفاع المشترك جاء فيها "إذا ما تعرضت دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي للهجوم فيتوجب على الآخرين تقديم المساعدة لها، كما "تضمنت فقرة حول التضامن، هذا يعني أن الاتحاد وكل الدول الأعضاء سيقومون بتقديم كافة وسائل الدعم للدولة العضو في حال تعرضها لأي اعتداء إرهابي أو كارثة طبيعية [146].

2. وسعت الاتفاقية قدرة الاتحاد على محاربة الإرهاب، وعمليات ميدانية قد يضطر الاتحاد الأوروبي أو يطلب منه القيام بمفرده أو بالتعاون مع الدول أو منظمات أو تجمعات دولية أخرى في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية.

---

[146] حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص ص.625-626.

3. إقرار "تعاون منظم دائم "مفتوح لجميع الدول التي تتعهد بالمشاركة في برامج التعاون العسكري والتجهيزات.

4. استعداد الدول الأعضاء للمشاركة في العمليات العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في حال طلبت الأمم المتحدة.

5. التأكيد على دور "وكالة الدفاع الأوروبي "والاهتمام بتطوير جيش أوروبي حقيقي وتنسيق العمل لتجهيز مختلف الجيوش الوطنية.

وضعت 23 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي- من أصل 28 دولة عضو بالاتحاد الأوروبي تقدر ميزانيتها بـ 190 مليار دولار، ويقدر عدد جندها بمليون ونصف جندي- يوم 13 نوفمبر 2017 حجر الأساس لإقامة اتحاد دفاعي للتعاون الأمني المشترك يهدف إلى مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية علاوة على التحرر من الاعتماد بشكل كلي على الناتو في سياسته الدفاعية، تمهيدا لتعزيز التعاون العسكري بينهم بشكل أوثق من خلال إقامة التعاون الهيكلي الدائم في الأمن والدفاع، ويعد الانضمام إلى هذا الكيان طواعية للدول الأعضاء في الاتحاد فيما لا تزال إيرلندا والبرتغال ومالطا في مرحلة اتخاذ القرار بالانضمام[147].

وقد وقعت الدول المشاركة قرارا ملزما بالنسبة إلى كل من دول الموقعة على الاتفاق، فيما ستتخذ القرارات الخاصة في المشاريع والبرامج والعمليات العسكرية، وفقا لقاعدة الأغلبية وليس بالإجماع، كما إن هذه الدول لن تتمتع بالآلية حق النقض (فيتو).

[147] عبد العزيز صدوق، سيدي علي باكنا، محمد أوفيست، مرجع سبق ذكره

وستمول البرامج والبحوث الخاصة بعمليات التطوير العسكري بالإضافة إلى مشروعات الصناعات العسكرية المتقدمة من قبل صندوق الدفاع الأوروبي حيث تبلغ قيمة الصندوق 500 مليون يورو لتمويل المشاريع الصناعية، و90 مليون يورو لتمويل برامج البحوث والتطوير حتى عام 2020، ثم ترفع تمويلات البحوث إلى 500 مليون يورو بعد تلك السنة. يوضح القرار تحرك أوروبا باتجاه الاكتفاء الذاتي في مجال الدفاع والاعتماد على نفسها في حماية أمنها القومي بدون الاعتماد على الحلفاء التقليديين، كما أنه سيتيح للدول الموقعة زيادة الإنفاق العسكري لرفع مستوى قدراتها وزيادة الجاهزية لقواتها العسكرية لتصدي لأي تهديد في المستقبل[148].

ويسعى هذا التعاون إلى تنسيق وتوحيد الموارد المالية واللوجستية والدفاعية التي تؤهلها لتنفيذ عمليات عسكرية مشتركة ومناورات في مناطق الجوار الأوروبي، فضلا عن تعزيز التكامل الأوروبي في المجال العسكري، وتطوير قدراته العسكرية والاستثمار في المشاريع المشتركة وتعزيز جاهزية القوات.

لذا فقد اعتبرت الممثل الأعلى لسياسة الأمن والشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغيريني أن ذلك يعد حدثا تاريخيا، فيما أوضح وزير الخارجية الألماني زيغمار غابرييل أن هذا التعاون يمثل خطوة كبيرة في تجاه الاستقلال وتدعيم السياسة الدفاعية والأمنية للاتحاد الأوروبي، كما ووصفها بـأنها نقلة نوعية في التطور الأوروبي، كما أيد وزير الخارجية الايطالي "أنجيلينو ألفانو منظومة التعاون الهيكلي الدائم في مجال الدفاع باعتباره تقدما استثنائيا في نظام الدفاع الأوروبي. يمثل إطلاق هذه المنظومة خطوة هامة في تاريخ الدفاع الأوروبي الأمر الذي تم بالتوازي مع التعاون الوثيق بين الاتحاد الأوروبي وحلف شمال

---

[148] لتفاصيل أكثر أنظر: جريدة المصري اليوم، أوروبا تواجه انسحاب أمريكا بتعزيز التعاون العسكرى، (15 نوفمبر 2017) https://www.almasryalyoum.com/news/details/1218586

الأطلسي، فمنذ إخفاق إنشاء المجموعة الدفاعية الأوروبية قبل ستين عاما، لم ينجح الأوروبيون في اتخاذ أي خطوة نحو هذا الاتجاه لإنشاء جيش أوروبي موحد[149].

تأتي هذه الآلية التزاما بتعزيز الدفاع الأوروبي وفقا لمبدأ الوارد في معاهدة لشبونة، ونتيجة مبادرة فرنسية- ألمانية طرحت النصف الثاني من عام 2015، على خلفية تحولات شهدتها خريطة الأمن الأوروبي، حيث يعد هذه الاتفاق ذو طابع تاريخي حيث ظهر عندما دخلت معاهدة لشبونة حيز التنفيذ عام 2009، وطرحت فكرة التعاون العسكري داخل الاتحاد الأوروبي حال عدم تعارضه مع حلف شمال الأطلسي، كما تحدث رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر في مارس 2015 عن الحاجة إلى جيش أوروبي مشترك.

الأمر الذي عارضته عدة دول بما فيها بريطانيا بكل الطرق حيث تدرك أن "حلف شمال الأطلسي" هو الغطاء العسكري الوحيد للاتحاد الأوروبي وترفض المساس به أو تشكيل قوة منافسة له، بالتزامن مع الترحيب الألماني والترويج لهيكل للتعاون العسكري بين لدول الأوروبية، نتيجة تعثر جهود الدفاع الأوروبية بالتزامن مع كثرة النفقات على أوجه الدفاع لكل دولة بشكل منفرد دون أن يكون له تأثير مباشر على الأمن الجماعي الأوروبي، فقد بادرت برلين بتوثيق التعاون بشكل ثنائي مع جيرنها عبر دمج وحدات من الجيش وإجراءات مناورات عسكرية مشتركة علاوة على تشكيل قيادات مشتركة، -فعلى سبيل المثال- قامت برلين بدمج قوات المظلات الهولندية في القوات الألمانية.

جامعة تبسة
المجلس العلمي
كلية الحقوق

[149] حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص ص.654-656.

ثانيا: التهديدات الأمنية التي تواجهها أوروبا:

استند اتفاق التعاون الهيكلي الدائم للأمن والدفاع إلى عدد من الركائز الهامة التي أفرزتها المتغيّرات الأمنية الدولية منها والأوروبية في السنوات الأخيرة كانت أبرزها على النحو التالي:

1- تنامي الدور الروسي في النظام العالمي:

انتهج الرئيس الروسي فلاديمير بوتين سياسة خارجية ذات أبعاد استراتيجية لاستعادة مكانتها في النظام العالمي، فقد عولت موسكو كثيرا على الأزمات الأوروبية والشرق أوسطية كمدخل مباشر لعودتها للساحة الدولية لاسّما منذ ضم روسيا شبه جزيرة القرم عام 2014 واندلاع النزاعات الانفصالية في شرق أوكرانيا، بجانب الأزمات العربية وفي مقدمتها الأزمة السورية، كما اعتبر الاتحاد الأوروبي أن روسيا ساهمت في تغير خريطة العالم والحدود الموروثة عن معاهدة يالطا 1945 عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية بشكل أحادي، الأمر الذي يشكل تهديدا لأمنها واستقرارها، فروسيا اليوم تواصل مساعيها للعب دورا أكبر في أوروبا والشرق الأوسط مستغلة التحولات المتسارعة على الساحتين[150].

2- تزايد أزمة اللاجئين:

واجهت أوروبا عدد من الأزمات التي انبثقت من رحم نزاعات في الشرق الأوسط، تجلت أبرزها في تدفّق اللاجئين والمهاجرين إلى أراضيها، كما حملت في طياتها تسرب العديد من

---

[150] ستيفاني بيزارد، إف .ستيفن لارابي وأخرون روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية، مؤسسة راند للأبحاث، تقارير، (2017)، ص ص. 12-14.

الإرهابيين، وشهدت الدول الأوروبية في الآونة الأخيرة طفرة نوعية في طبيعة العمليات الإرهابية التي استهدفت معظم العواصم الأوروبية سواء من قبل مفارز أمنية أو ذئاب منفردة، وتنظيمات إرهابية، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على الأوضاع الداخلية، فقد حاولت بعض الدول احتواء هذه الأزمات من خلال تنسيق الجهود مع الدول الجوار الجغرافي للحد من تدفق اللاجئين والتصدي للهجرة غير الشرعية، علاوة على التنسيق الاستخباراتي وتعزيز الدعم المعلوماتي للتصدي لظاهرة الإرهاب العابر للحدود عبر تقنين عمليات المرور عبر الأراضي الأوروبية فضلا عن تبني جهود الوساطة لبحث سبل التسوية السلمية لهذه الأزمات التي استنزفت الموارد الأوروبية وكشفت الغطاء عن هشاشة التعاون الأمني بين هذه الدول في التصدي لهذه المخاطر، بجانب الانقسامات الحادة داخل الاتحاد الأوروبي حول التقسيم العادل للاجئين بين الدول الأعضاء[151].

3- تنامي النزعات الانفصالية:

حاولت الدول الأوروبية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية أن تتجنب خطر الصراعات والحروب التي عصفت بها من خلال تشكيل كيانات وتكتلات ذات أبعاد اقتصادية وسياسية علاوة على انتهاجها سياسات الاعتماد المتبادل لخلق منظومة متكاملة للتعاون الإقليمي للحد من النزاعات المستقبلية، على الرغم رغم من ذلك إلا أن العواصم الأوروبية بالإضافة إلى التكتلات الإقليمية تنامي بداخلها النعرات الانفصالية نتيجة عدد من الأسباب التي تجسدت في

[151] جورج الخوري، السياسة الخارجية الجديدة لروسيا وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ولبنان، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع. 105، (جويلية 2018)، ص ص. 10-12.

السياسات الاقتصادية التقشفية التي تبنتها بعض الدول الأوروبية، والرغبة في الاستقلال بعيدا عن الدول الأم، مع إعلاء قيم وولاءات فرعية على حساب الولاءات والقيم الوطنية، بالإضافة إلى الرغبة في التحلل من الالتزامات الدولية والإقليمية.

لذا فقد صدمت أوروبا باستفتاء بريطانيا العضو الدائم في مجلس الأمن والقوة النووية الأوروبية إلى جانب فرنسا بانسحابها من الاتحاد الأوروبي عام 2016، بالإضافة استفتاء إقليم كتالونيا للانفصال عن إسبانيا في النصف الثاني من عام 2017، وعلى غرار مطالب الكتالونيا، بدأت الكثير من الأصوات الأوروبية في الكثير من المقاطعات والأقاليم بالمطالبة بتوسيع صلاحيات الحكم الذاتي تمهيدا للانفصال الرسمي، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على سيادة الدولة والوطنية وقدرتها في بسط نفوذها على كامل أقاليمها.

5- تراجع التسليح الأوروبي:

اتجهت الدول الأوروبية منذ انهيار الاتحاد السوفيتي لخفض ميزانياتها الدفاعية اعتقادا منها بزوال الخطر السوفيتي وأنها محاطة بالمظلة العسكرية تحت قيادة "حلف شمال الأطلسي"، فالدول الأوروبية الأعضاء في الناتو تخصص سنويا مجتمعة 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي للنفقات العسكرية، ما يقل عن الولايات المتحدة التي تخصص 3.3% من ناتجها المحلي لأغراض الدفاع، الأمر أثر بشكل عميق على القدرات الدفاعية خلال السنوات الماضية – فعلى سبيل المثال- انخفض عدد الطائرات الهليكوبتر الهجومية بنسبة 52%، والغواصات النووية بنسبة 16%، والفرقاطة والمدمرات بنسبة 15%، كما تراجع عدد الجيوش الأوروبية بنسبة 23%، حيث انخفض الجيش البريطاني بنسبة 30% أي ما يعادل 46 ألف عسكري،

والجيش الألماني بنسبة 37% اي ما يعادل 108 ألف عسكري، والجيش الفرنسي 20% أي ما يعادل 52 ألف عسكري[152].

ثالثا: إشكالية العلاقة بين الناتو والمنظومة الأمنية الجديدة:

انتهج الاتحاد الأوروبي منذ تكوينه سياسة داخلية وخارجية تعبر عن هويته الأوروبية التي تمتلك آليات للتحرك والتي تتسم معظمها بأنها آليات ناعمة تتجسد في التعاون السياسي والاندماج والتكامل الاقتصادي فضلا عن تقديم العديد من المساعدات على كافة الأصعدة، علاوة على فرض العقوبات على الدول ذات النهج العداء في سياساتها الخارجية، وذلك لإدراك القادة الأوروبيين أن مهمة الاتحاد بالأساس ليست دفاعية لأنها من مسئوليات "حلف شمال الأطلسي" الذي يعكس التحرك العسكري لمعظم الدول الأوروبية تجاه القضايا الدولية[153].

وفي هذا السياق لا يمكن لدول الاتحاد الأوروبي أن تتخلى على الناتو في مقابل هيكل التعاون الدائم للأمن والدفاع التي بدأت تدشينه، على الرغم من سعى كل من فرنسا وألمانيا إلى بلورة هيكل للتعاون الأمني والدفاعي خاصة في ظل الخروج البريطاني للحفاظ على التماسك الأوروبي الذي بدا تتداعى أركانه، إلا إنهم لا يرغبان في خلق كيان ينافس الناتو لأنه الضامن الرسمي للأمن الأوروبي منذ نهاية الأربعينات وحتى الآن.

وفي هذا الإطار مازالت بعض الدول داخل الاتحاد خاصة دول أوروبا الشرقية ترفض وجود كيانات أمنية ودفاعية تنافس الناتو لأنها لا تزال تري موسكو الخطر الأكبر الذي تواجهه

---

[152] حسين طلال مقلد، مرجع سابق، ص ص 651-653.

[153] محمد عمر، بين متطلبات الحماية والخوف من التفكك: زيادة أوروبا للمبادرات العسكرية، المركز العربي للبحوث والدراسات، (08 جويلية 2018) http://www.acrseg.org/40812

ويجب التصدي لها بدلا من خلق كيانات أخرى، لذا فإن هيكل التعاون الجديد يعد مكملا للناتو وليس منافسا له ما برهنت عليه وزيرة الدفاع الألمانية "أورسولا فون در ليين" حيث اعتبرت أن هيكل التعاون الجديد مكمل للحلف شمال الأطلسي، كما رحب السكرتير العام للحلف "ينس ستولتنبرغ" ببرنامج التعاون الدائم (بيسكو) معلنا إنه لن يغني الاتحاد ولن يشكل تهديدا للحلف شمال الأطلسي الضامن للأمن الجماعي[154].

وهنا تثير نقطة مهمة في إطار التعاون والترحيب الأوروبي بهذه المبادرة وهي من ستواجه المنظومة الجديدة للأمن والدفاع ولماذا الآن؟ تكهن بعض المحللون بأنها ستتصدى بالأساس إلى السياسات العدائية لموسكو والتي تنتهجها في سياق استعداداتها لمكانتها في النظام العالمي، وهناك من يرى إنها محاولة غير مباشر للتخلص من الحماية الأميركية والتحرر القرار الأوروبي من نفوذ واشنطن، فضلا عن الرغبة في التخلص من القوات الأميركية المتمركزة في عدد من العواصم الأوروبية.

علاوة على نظام الدفاع الصاروخي والأسلحة النووية، والتي كانت سببا من أسباب التوتر في العلاقات مع موسكو، هذا بجانب تنامي الطموح الأوروبي مرة ثانية لبسط نفوذه على زمام الأمور وتمهيدا لعودته إلى مكانته في السياسة العالمية والتي قد تقهقرت منذ عقود. ويمكن تبرير ذلك إنه في ظل تزايد الحركات الشيوعية في أوروبا في فترة الحرب الباردة، لم يكن هناك

---

154 سحر رمزي، ماذا حدث في أوروبا 2017، شبكة رؤية الإخبارية، (23 سبتمبر 2017)
https://www.roayahnews.com/articles/2017 /

حديث عن إنشاء جيش أوروبي موحد وكانت السياسات الأمنية والدفاعية لدول الأوروبية تدار من قبل حلف الناتو.

رابعا: مستقبل منظومة الأمن والدفاع الأوروبية:

أدت التهديدات الأمنية التي استهدفت العواصم الأوروبية إلى تنبيه الأوروبيين بضرورة إعادة هيكلة منظومة الأمن والدفاع، كما كشفت عن ضعف وهشاشة التعاون الأمني بين دول الاتحاد الأوروبي، لذا فقد نادت بعض القيادات الأوروبية وفي مقدمتهم أنجيلا ميركل، التي سعت إلى دمج القدرات العسكرية الأوروبية في إطار هيكلي منظم يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار الأوروبي في ظل التحديدات الداخلية التي تواجهها كل دولة على حدى. وفي إطار ذلك تحاول الدراسة استشراف مستقبل منظومة الأمن والدفاع الأوروبية من خلال طرح عدد من السيناريوهات على النحو التالي:

1- الإبقاء على السياسات الأمنية والدفاعية الراهنة:

من المحتمل أن تبقى الحكومات الأوروبية على سياساتها الأمنية والدفاعية في إطار الانقسامات بين أعضاء الاتحاد الأوروبي الرافضة لاستمرار الأوضاع الراهنة تحت مظلة الناتو الأمر الذي سيترتب عليه اختلاف الاستراتيجية الأمنية لهذه الدول وفقا لمصالحهم وأولوياتهم على المستوى الداخلي والخارجي. وذلك مع استمرار الناتو إجراء عدد من المراجعات على استراتيجيته الدفاعية للتكيف والاستمرار مع المتغيرات والتحديات التي يواجهها وقد حدث ذلك في أعقاب انتهاء الحرب الباردة وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وأخيرا في أعقاب التحولات التي يشهدها النظام العالمي منذ 2011 وحتى الآن فمازالت واشنطن ودول الاتحاد الأوروبي

يرون إن الحلف هو الضامن الأساسي لتوازن الأمني والمظلة الدفاعية ضد أي تهديد مستقبلي[155].

2- التنسيق والتعاون في إطار تشكيل هيكل جديد للأمن والدفاع:

يتوقع تفعيل القرار الأوروبي بإنشاء هيكل جديد للدفاع عن الأمن الأوروبي بعيدا عن الناتو، وبالفعل اتخذت بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا وألمانيا بإجراءات إصلاحات هيكلية فضلا عن التنسيق والتعاون مع دول الجوار لتكوين نواة لإقامة هذا الكيان في المستقبل، فعلى الرغم من كونها مبادرة غير واضحة وتشوبها الغموض، إلا إنها من الممكن أن تساهم إتاحة مساحة أكبر من الحرية والاستقلالية لأوروبا، كما ستساهم في تطوير الصناعات الدفاعية وإعادة هيكلة المعدات العسكرية مثل (المدرعات، ودبابات، وطائرات بدون طيار، وطائرات النقل العسكري)، وعلى الصعيد المالي من المحتمل أن يشهد الإنفاق العسكري الأوروبي تنامي بوتيرة بطيئة في إطار ترجمة وتفعيل هذا التكتل ولكن تكمن الأزمة مرة ثانية حول معايير المساهمة بصورة متساوية في هذا الكيان، ومدى استقلالية قرار داخل هذا الكيان بمنأى عن المساهمات المالية[156].

3- الاعتماد على الناتو مع تفعيل آليات للتعاون العسكري المشترك:

يطرح هذه الرؤية للتعاون بين الدول الأوروبية وحلف الناتو مع إمكانية خلق هيكل جيد للتنسيق بينهم فيما يتعلق بالسياسات الدفاعية دون معارضة أو تهديد للناتو، وهو

---

155 Jan Joel Andersson and others, **Envisioning European defence: Five futures**, (Paris: EU Institute for Security Studies, March 2016), pp.17-19.

156 Loc.Cit.

السيناريو الأكثر واقعية، فالناتو هو السبيل الوحيد للأمن الأوروبي، هذا في إطار التجاذبات الأوروبية مع الإدارة الأميركية، ورغبة بعض القيادات الأوروبية في إنهاء الخلافات مع موسكو اعتبارها شريكا دوليا يمكن الاعتماد عليه في حماية أمن الطاقة الأوروبي علاوة على تنامي دورها الفاعل في العديد من الأزمات، بجانب التحديات الداخلية التي تواجه العواصم الأوروبية والتي تأثر على ميزانيتها بشكل كبير وتجعلها غير قادرة على زيادة الإنفاق العسكري بشكل المأمول[157].

[157] Ibid, p. 19.

قائمة المراجع

الكتب:

1- ناصيف يوسف حتي، الإقليمية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، في جميل مطر وعلي الدين هلال (محرر) الأمم المتحدة ضروارت الإصلاح في نصف قرن: رؤية عربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1996)

2- ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، (بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985)

3- فيونا بيتلر، الإقليمية والتكامل، في جون بيليس وستيف سميث (محرر)، عولمة السياسة العالمية (دبي: ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، ط.1، 2005)

4- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ط.1،2001)

5- علي الدين هلال وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي:دراسة في العلاقت السياسية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1997)

6- فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى دراسة في العلاقات العربية - العربية والعربية - الدولية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1997)،

7- جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات (القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع.ط. 1، 1985)

8- الكسندر ونت، النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية، ت.عبد الله جبر صالح العتيبي (الرياض: النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، ط.بلا،2006)،

9- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرون (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع الطبعة الأولى 2002)

10- عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية (الجزائـر: دار الخلدونيـة، ط.1، 2007)

11- بوزناده معمر، المنظمات الإقليمية ونظام الأمن الجماعي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ط .1، 1992)،

12- محمد السعيد الدقاق، التنظيم الدولي (القاهرة: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ط.2، 1985)

13- أحمد أبو الوفا، جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية (القاهرة: دار النهضة العربية، ط.1، 1999)

14- نزار إسماعيل الحيالي، دور حلف الناتو بعد الحرب الباردة، أبوظبي: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، ط.1، 2003)

المحاضرات:

1- سفيان صخري، محاضرات في نظرية العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، السنة الجامعية، (2007/2006)

2- إيمان أحمد علام، محاضرات في مقياس التنظيم الدولي الإقليمي، جامعة بنها، (2012/2011)

المذكرات والأطروحات

1- عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب أسيا بين الاستمرار والتغيير1991-2006، رسالة ماجيستير، (جامعة باتنة: كلية العلوم السياسية ،2007- 2008)، ص. 25.

2- رقية بلقاسمي، التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية، رسالة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2010-2011)

3- حسبان شكري خليل نزال، النضال السلمي في الصراعات الدولية: فلسطين نموذجا، رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، كلية الدراسات العليا برنامج الدولية، (2010)

4- باية بعلي، أثر الأزمة الإقتصادية العالمية لعام 2008 في السياسة الأمنية للإتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير تخصص علاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، (2016/2015).

5- وهيبة إيمان عبد الله، إستراتيجية روسيا في السيطرة على آسيا الوسطى، ومستقبل رابطة الدول المستقلة -CIS-، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، (2018/2017)

المقالات والدوريات

1- علي عواد الشرعة، الأسيان وتجربة التعاون الإقليمي، دراسة في مقومات التجربة وتحدياتها وإمكانات الإستفادة منها، مجلة إنسانيات، ع.08، (1999)، ص. 64-66.

2- علاوي محمد لحسن،" الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي"، مجلة الباحث، ع. 07 ، (2009 / 2010)

3- سمير جاسم راضي، مفهوم التعاون الدولي في المدارس الفكرية للعلاقات الدولية، مجلة العلوم السياسية، ع. 45، (2012)، ص ص.121-122.

4- صلاح حسن محمد، مها احمد المولى، موقع الدولة في النظام الدولي من منظور المدارس الفكرية الكبرى في العلاقات الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، ع. 16، (2019)،

5- محسن حساني ظاهر مديهش العبودي، توسيع حلف الناتو بعد الحرب الباردة : دراسة في المدركات والخيارات الإستراتيجية الروسية ، الأردن: دار الجنان للنشر، ط.1، 2012)

6- حسن ناصر عبد الحسين، تحديات استعادة المكانة الدولية لروسيا الاتحادية، مجلة مركز دراسات الكوفة، ع. 50، (2018)

7- محمد حمدان المصالحة، إستراتيجية حلف الأطلسي في النظام الدولي الراهن، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع.36، (أفريل 2001)

8- أحمد بوخريص التحول الإستراتيجـــي لحلف الناتو بعد الحرب الباردة مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية المركز الديمقراطي العربي ع. 02، (ديسمبر 2018)

9- حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية م. 25، ع.01.(2009)
10- سرور طالبي الملّ، حقوق الإنسان في إطار المعاهدات الأوروبية التأسيسية، مركز جيل البحث العلمي، مجلة الجنان لحقوق الإنسان، ع.02، (جويلية 2011)
11- جورج الخوري، السياسة الخارجية الجديدة لروسيا وتأثيرها على دول الشرق الأوسط ولبنان، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع. 105، (جويلية 2018)

الدراسات والتقارير :

1- ستيفاني بيزارد، إف .ستيفن لارابي وأخرون روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية أوجه الضعف الأوروبية جراء الضغوط الروسية، مؤسسة راند للأبحاث، تقارير، (2017)

مواقع الأنترنت

1- عبد الناصر جندلي، التكامل مقاربة مفاهمية وتنظيرية، قاعدة المنهل للبيانات، (2016/09/26) http://platform.almanhal.com/Reader/2/73105
2- جارش عادل، الأمن الجماعي في الواقع الدولي، المركز الديمقراطي العربي، (16.أكتوبر 2016) https://democraticac.de/?p=38670
3- جانا بوريسوفنا، رابطة الدول المستقلة تستعيد تماسكها، مجلة البيان، (15 أكتوبر 2009) https://www.albayan.ae/opinions/2009-10-15-1.480493
4- نورهان الشيخ، كومنولث الدول المستقلة في مواجهة الإرهاب، يومية الخليج الإماراتية، (19/11/2015) http://www.alkhaleej.ae/supplements/page/49a0a3d6-ff3d-49c1-9511-ba4269b17eab
5- اسماء احمد شوكت، على عبد البديع، القيادة السياسية والتغير فى السياسة الخارجية الروسية تجاة دول آسيا الوسطى ، المركز الديمقراطي العربي، (26 جويلية 2016). https://democraticac.de/?p=34651

جامعة تبسة المجلس العلمي كلية الحقوق

6- محمد الحسيني، حلف شمال الأطلسي والتحديات الأمنية الكثيرة في القرن الواحد والعشرين، يومية النبأ الكويتية، (16 أكتوبر 2008)**http://pdf.alanba.com.kw/PDF/2008/10/16-10-2008/26_27.pdf**

7- عبد الحليم سالم، كل ما تريد معرفته عن معاهدة "ماستريخت" التجارية الأوروبية ومزاياها، يومية اليوم السابع المصرية،(الإثنين، 09 ديسمبر 2019) https://www.youm7.com/

8- عبد العزيز صدوق، سيدي علي باكنا، محمد أوفيست، بناء الاتحاد الاروبي..النشأة..التاريخ..المؤسسات، مركز راشيل كوري لحقوق الإنسان، (13 مارس 2014) http://rachelcenter.ps/news.php?action=view&id=13154

9- لتفاصيل أكثر أنظر: جريدة المصري اليوم، أوروبا تواجه انسحاب أمريكا بتعزيز التعاون العسكرى، (15 نوفمبر 2017)https://www.almasryalyoum.com/news/details/1218586

10- محمد عمر، بين متطلبات الحماية والخوف من التفكك: زيادة أوروبا للمبادرات العسكرية، المركز العربي للبحوث والدراسات، (08 جويلية 2018) http://www.acrseg.org/40812

11- سحر رمزي، ماذا حدث في أوروبا 2017، شبكة رؤية الإخبارية، (23 سبتمبر 2017) https://www.roayahnews.com/articles/2017 /

باللغة الأجنبية:

Books:

1- Richard Falk, "Regionalism and World Order:The Changing Global Setting",in Fredrik Soderbaum and Timothy M. Shaw (Ed.), Theories of New Regionalism, (New York: Palgrave Macmillan, 1st, edn, 2003)

2- Louis cantori and Steven Spigel, international politics of regions: a comparative approach, (new jersey: prentice-hall,Inc, 1st. Ed,1970)

3- Björn Hettne, Fredrik Söderbaum , "Theorising the rise of regionness", in Shaun Breslin, Christopher w.hughes, and others (Ed), New regionalisms in the global political Economy, Center for the study of globalization and Regionalisation, Routledge, 1st. Ed, 2002)

4- edward kolodziej security and international relation, Cambridge University Press, 1st ed, (2005)

Artical:

1- Bjorn Hettne And Fredrik Soderbaum, " Theorising The Rise Of Regionness" , Contribution To New Political Economy, Vol.5, N.03 (December 2007)

2- Bjorn Hettne," Beyond The New Regionalism", New Political Economy, vol. 10, N°. 4, (December 2005)

3- Mary E. Burfisher, Sherman Robinson, and Karen Thierfelder "Regionalism: Old and New, Theory and Practice", International Food Policy Research Institute (February 2004)

4- Björn Hettne and Fredrik Söderbaum The New Regionalism Approach, Pre-publication manuscript, Politeia, Vol 17, No 3 (1998)

5- Nicoleta laŞan, international relations theory and security , the public administration and social policies review, IV year, no. 2(9) / (december 2012)

6- Jan Joel Andersson and others, **Envisioning European defence: Five futures**, (Paris: EU Institute for Security Studies, March 2016)

الفـــهـــرس

المحور الأول : الأمن وتطور مفهومه في العلاقات الدولية.....03

المحور الثاني: توسيع حدود حقل الدراسات الأمنية.....8

المحور الثالث: المقاربات الأمنية في العلاقات الدولية 11

المحور الخامس: الأمن بين الترتيبات الإقليمية والدولية 17

المحور السادس: الخصائص البنيوية للنظام الإقليمي.....27

المحور السابع: تحليل أنماط التفاعلات في النظم الإقليمية.....36

المحور الثامن: التكامل الاقتصادي وبناء المؤسسات الإقليمية.....48

المحور التاسع: صور ومحددات الدور الوطني في إطار الأنساق الإقليمية.....54

المحوور العاشر: صور الدور الوطني للدولة في إطار نظامها الإقليمي.....62

المحور الحادي عشر: التعاون الأمني في العلاقات الدولية.....67

المحور الثاني عشر: التعاون الأمني الإقليمي.....72

المحور الثالث عشر: نماذج للتعاون الأمني لبعض المنظمات الإقليمية.....82

المحور الرابع عشر: التعاون الأمني في إطار الأحلاف العسكرية.....89

المحور الخامس عشر: التعاون الأمني وسياسات الدفاع.....90